4 تحوّلات الكورة الخضراء
6 تحول أرض الكورة من مورد خصب إلى مادة أولية لشركات الإسمنت
14 حين أصبحتُ حارسة لضحايا السرطان
28 التحاصص في الحصى: حكاية تنظيم المقالع والكسارات

المفكرة القانونية
كانون الثاني / January 2019
العدد 58 ISSUE

الكورة في فم التنين: من رخّص بالقتل؟

من ينظر في أحوال الكورة الطبيعية وبخاصة في ما بات يسمّى بلدات الطوق (طوق شركتي الإسمنت) في السياق اللبناني، لا يحتاج إلى كثير من العناء ليدرك أنها باتت نموذجا كاريكاتوريا عن السياسات أو بالأحرى الخيارات العامة المعتمدة في هذا البلد. وهذا ما نتبينه من زوايا ثلاث:

الأولى، أن التفكير بالتنمية يبقى مجتزأ. فبدل أن تفرض خصائص الكورة البيئية شكل النشاطات الاقتصادية التي تتناسب معها، اتجهت الأمور على العكس من ذلك في اتجاه تطويع الكورة (بلدات الطوق) وإعادة رسمها وتصنيفها على نحو يتناسب مع نشاطات فرضت ذاتها وما فتئت تتوسع من دون رادع. وعليه، وصلنا إلى تنظيم عبثي قوامه تصنيف أجزاء من هذه البلدات «منطقة صناعية». من هذه الوجهة، طغا الطابع الكاريكاتوري على خيارات الدولة بحيث ظهرت وكأنها لا تجد حرجا في تعريض العديد من القطاعات الإنتاجية الراسخة في القدم أو حتى تعريض صحة الناس وحياتهم للخطر بحجة التنمية.

الثانية، أن التفكير بالتنمية يتمّ دوما على صعيد المناطق، بمعزل عن أي تفكير وطني. ومؤدّى ذلك هو تضييق هامش الخيارات المتاحة، بحيث يصبح حتميا السماح بإقامة نشاطات مختلفة وأحيانا متناقضة في مساحة ضيقة جدا. فكأنما يتحتم على بلدات الطوق، أن تتحول إلى حضن لمصانع الإسمنت والمقالع، من دون إيلاء أي اهتمام لخصائصها ومقوماتها والأهم من دون أي مسعى لتحقيق التكامل بين مختلف المناطق اللبنانية.

الثالثة، المنسوب المتدنّي لتنفيذ القوانين. ولإدراك خطورة ذلك، يكفي أن نعيد التذكير بأن الكسارات والمقالع القائمة هنالك كلها تعمل بالقوة خلافا للقانون. وتكاد بلدات الطوق تشكل من هذا المنطلق نسخة طبق الأصل عما حصل على ضفاف الليطاني حيث أدى رمي النفايات وبخاصة الصناعية منها فيه، إلى تسميم مجمل عناصر الطبيعة (ماء، تربة وهواء) هنالك، وصولا إلى قتل الناس. وقد احتاج الأمر جهودا جبارة والأهم جثثا كثيرة لإعادة نهر الليطاني إلى قلب النقاش العام، وتاليا لإيقاظ إدارات الدولة من سباتها. وإذ نأمل أن يتعمم التحول الحاصل بخصوص نهر الليطاني على مجمل القضايا البيئية، فإننا نستلهم من التطورات الحاصلة في ملف هذا النهر، منهجية عمل في ملف الكورة، منهجية تهدف إلى إعادتها إلى قلب النقاش العام، وتاليا إلى حماية الدولة.

ورجاؤنا أن يُقرأ هذا العدد كما كُتب، انطلاقا من هذه المقاربة.

فهرس

مقدمات ضرورية

3
الكورة في فم التنين: من رخّص بالقتل؟
نزار صاغية
محام، المدير التنفيذي للمفكرة القانونية

4
تحوّلات الكورة الخضراء
سعدى علوه
رئيسة قسم الصحافة في المفكرة القانونية

8-6
تحول أرض الكورة من مورد خصب إلى مادة أولية لشركات الإسمنت
أشغال عامة

9 و5
خارطة عن الكورة
الخارطة الزمنية لفهم قضية الكورة
أشغال عامة

الأضرار وفق تحقيقات «المفكرة»

أجرت التحقيقات سعدى علوه

13-10
هكذا نهشت شركات الإسمنت عناصر البيئة في الكورة

17-16
السرطان هذا التنين الذي يسرق أبناء وبنات الكورة

18
غصن الزيتون الذي انكسر في موطنه: حين تفقد البساتين تربتها

15-14
شهادة د. سمر نجار: حين أصبحتُ حارسة لضحايا السرطان
سمر نجار
دكتوراه في فيزياء المادة وأستاذة في جامعة البلمند

19
المجيدل من لؤلؤة الكورة إلى حي مهجور

19
عطالله الراعي الذي كان يحفظ الأرض على كف يده

21-20
يا بَرّ يا غدار: صيادو شكا لا يورثون أبناءهم شغف الصيد

23-22
شكا المسلوخة عن الكورة إداريا : قاتلة أم مقتولة؟

24
عن كفرحزير المتروكة لقمة سائغة في فم شركات الترابة

25
الهري جارة «هولسيم» قصة حزينة في بلد يتخلى عن ناسه

26
«الوطنية» تلتهم مليوني متر مربع من خراج بدبهون: قرية تزول من الوجود؟

27
قرن زكرون في فم «السبع»؟

37-36
أنفه في الذاكرة والحاضر
رانيا حمزة
صحافية من فريق عمل المفكرة القانونية

المقالع والكسارات

31-28
التحاصص في الحصى: حكاية تنظيم المقالع والكسارات
جويل بطرس ورازي أيوب
جويل بطرس: باحثة من فريق عمل المفكرة القانونية
رازي أيوب: مساعد باحث في المفكرة القانونية

33-32
أن نقرأ خريطة المقالع في لبنان
أشغال عامة

حراكات... وأفكار لمزيد من الحراكات

35-34
حراكات أهل الكورة دفاعا عنها وعنهم
نزار صاغية ورانيا حمزة

38
أفكار إيجابية: أي مسالك قضائية لبلدات الطوق؟

الصور في العدد: صور الضحايا وصور لعليا حاجو من المنطقة

صاحب المطبوعة: جمعية المفكرة القانونية
المدير المسؤول: نزار صاغية
شارك/ت في التحرير: نزار صاغية وسعدى علوه وجويل بطرس
info@legal-agenda.com
www.legal-agenda.com
Facebook: Legal Agenda
Twitter: @Legal_Agenda

تم إنتاج هذه المطبوعة بدعم مالي من مؤسسة هينرش بل – مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلفين وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

رسوم العدد :رائد شرف وحسين ناصر الدين
تصميم الشعار: بوليبود ش.م.ل
تصميم: حسين ناصر الدين

HEINRICH BÖLL STIFTUNG MIDDLE EAST

الكورة في فم التنين: من رخّص بالقتل؟

نزار صاغية

من ينظر في أحوال الكورة الطبيعية وبخاصة في ما بات يسمّى بلدات الطوق (طوق شركتي الإسمنت) في السياق اللبناني، لا يحتاج إلى كثير من العناء ليدرك أنها باتت نموذجا كاريكاتوريا عن السياسات أو بالأحرى الخيارات العامة المعتمدة في هذا البلد على أكثر من صعيد. وتبرز خصائص هذا النموذج من خلال زوايا ثلاث:

الأولى، أن التفكير بالتنمية يبقى مجتزأ يتم بعين واحدة. فبدل أن تفرض خصائص الكورة البيئية شكل النشاطات الاقتصادية التي تتناسب معها، اتجهت الأمور على العكس من ذلك تماما في اتجاه تطويع الكورة (بلدات الطوق) وإعادة رسمها وتصنيفها على نحو يتناسب مع نشاطات فرضت ذاتها في فترة تاريخية معينة وما فتئت تتوسع من دون رادع. وعليه، وصلنا إلى تنظيم عبثي قوامه تصنيف أجزاء من هذه البلدات «منطقة صناعية». كثر من الناشطين الذين استمعنا إليهم عبروا عن روعهم إزاء هذا الأمر: هل يعقل أن يصنف ساحل الكورة (ضمنا الهري وشكا وأنفة) بما فيه من جماليات وإرث ثقافي وزراعات ضمن المناطق الصناعية؟ هل يعقل أن يحصل هذا التصنيف من دون أن تؤخذ بعين الاعتبار النشاطات الأخرى الطاعنة في القدم والتي تشكل أحد وجوه لبنان الأكثر تعبيرا، كبساتين الزيتون وملاحات أنفه والتين الشكّاوي والصيد البحري؟ الأهم، هل يعقل أن توجّه دواخين الصناعة بما فيها من غبار وغازات إلى صدور الناس في مناطق ذات كثافة سكنية، تماما كما فعلت الدولة حين وضعت عامل استثمار عاليا في المناطق المحيطة بمعمل الذوق لتوليد الكهرباء، من دون أي اهتمام بما قد يتسبب به هذا الفعل من إيذاء للناس المدعوين إلى مساكنته؟

من هذه الوجهة، طغا الطابع الكاريكاتوري على خيارات الدولة بحيث ظهرت وكأنها لا تجد حرجا في تعريض العديد من القطاعات الإنتاجية الراسخة في القدم أو حتى تعريض صحة الناس وحياتهم للخطر بحجة التنمية. وما فاقم من انحياز خيارات الدولة في هذا المجال، هو إقدام شركتي الإسمنت على توسيع نشاطاتهما في المنطقة، بما يتجاوز الإطار المسموح به قانونا، بل بخلاف صريح مع القوانين المعمول بها. وهذا ما يتحصل من انتشار الكسارات والمقالع في منطقة سبق للدولة أن منعت فيها بشكل صريح وجلي، وفي كذا سند تشريعي، إنشاء أي منها فيها.

وعليه، توجب على الناس أن يتحملوا ليس فقط الخلل الحاصل في وضع سياسات الدولة إنما أيضا الخلل الحاصل في عدم نفاذ القوانين. وعليه، لم يعد الإجتزاء نتيجة قوانين منحازة لمصالح الشركات على سائر النشاطات الاقتصادية والحياتية، بل أيضا نتيجة انحياز واقعي فرضته غلبة الشركات على الدولة.

الثانية، أن التفكير بالتنمية يتمّ دوما على صعيد المناطق، وقلما يتم على صعيد الوطن. ومؤدّى ذلك هو تضييق هامش الخيارات المتاحة، بحيث يصبح حتميا السماح بإقامة نشاطات مختلفة وأحيانا متناقضة (كأن يقام منتجع سياحي أو فندق خمسة نجوم على مقربة من مطمر لنفايات أو مجرور للصرف الصحي أو من داخون مصنع لتوليد االطاقة) في مساحة ضيقة جدا. وفيما شكّل مرسوم ترتيب الأراضي الصادر في 2009 مناسبة هامة لإعادة الطابع الوطني للسياسات العامة، فإن الخروج المتمادي والمنتظم للإدارات العامة عن المبادئ التي أرساها هذا المرسوم سواء بقرارات صريحة أو من خلال التغاضي عن المخالفات المرتكبة ضده، إنما يشكل انقلابا على هذه المبادئ وانحيازا لسياسات التقوقع مع ما يستتبعها من تناقضات ومساوئ. فكأنما يتحتم على بلدات الطوق أن تتحول إلى حضن لمصانع الإسمنت والمقالع، من دون إيلاء أي اهتمام لخصائصها ومقوماتها والأهم من دون أي مسعى لتحقيق التكامل بين مختلف المناطق اللبنانية.

أما الزاوية الثالثة التي يتميز بها الوضع في منطقة الكورة فهي تتمثل في المنسوب المتدنّي لتنفيذ القوانين، والذي تشترك فيه قوى سياسية وإدارات عامة عدة. ولإدراك خطورة ذلك، يكفي أن نعيد التذكير بأن الكسارات والمقالع القائمة هنالك كلها تعمل بالقوة خلافا للقانون، ومن دون الحصول على أي ترخيص رسمي. وخير دليل على ذلك هو القراران الصادران في أيلول 2018 عن بلدية كفرحزير واتحاد بلديات الكورة اللذان نصا على وقف هذه الكسارات بعدما تثبتا من كونها غير حائزة على أي ترخيص. وما يزيد من هذا النموذج قابلية للنقد هو أن مخالفة القانون في هذا المجال تستمر وتتواصل على الرغم من الأضرار الجسيمة الناجمة عنها، والتي يصح وصفها بالمجزرة ليس فقط البيئية، إنما البشرية أيضا وفق ما تعكسه نسب الإصابة بالسرطان المرتفعة. وتكاد بلدات الطوق تشكل من هذا المنطلق نسخة طبق الأصل عما حصل في العقود الماضية على ضفاف الليطاني حيث أدى رمي النفايات وبخاصة الصناعية منها فيه، إلى تسميم مجمل عناصر الطبيعة (ماء، تربة وهواء) هنالك، وصولا إلى قتل الناس. وقد احتاج الأمر جهودا جبارة شعبية وبحثية وإعلامية والأهم جثثا كثيرة لإعادة نهر الليطاني إلى قلب النقاش العام، وتاليا لإيقاظ إدارات الدولة من سباتها. فما أن فرض الليطاني ذاته في صدارة هذا النقاش العام حتى فرض ذاته في خطاب القوى السياسية والأهم ممارسات إدارات الدولة الخاضعة لها. وعليه، شهدنا تدريجيا تراجع سياسة المجاملة لصاحب هذا المصنع أو ذاك، وبشكل أعمّ تراجع سياسة الاستهتار واللامبالاة والتخلي عن المسؤولية، في اتجاه إعادة ترميم حماية الدولة للنهر وتربته وناسه. وقد تكلّل هذا الأمر بحدثين صحّ اعتبارهما منعطفين هامين على صعيد سياسة الدولة في هذا الشأن:

الأول، تعيين مدير عام جديد لمصلحة الليطاني (سامي علوية) أبدى تميّزا وكفاءة في متابعة ملفات تلوث الليطاني أمام الإدارات العامة ولكن أيضا أمام القضاء. وقد أدى ذلك ليس فقط إلى توثيق مخالفات المصانع الملوثة على طول النهر والكشف عنها، بل أيضا إلى إحالة العشرات منها إلى القضاء. وعليه، وبعد سنوات من التشكي، أمكن الناس أن يروا أصحاب المعامل ملزمين بالمثول أمام المحاكم ليخضعوا للمحاسبة بعدما كانوا يتمتعون بامتياز المجاملة وبهامش سماح يكاد يكون مطلقا،

الثاني، الشجب الهائل للتدخل في أعمال القضاء في كل ما يتصل بالليطاني. وقد حصل ذلك بشكل خاص في قضية التحقيق مع صاحب معمل ميموزا على خلفية تلويث نهر البردوني، أحد روافد نهر الليطاني، في نهاية سنة 2018. ففيما اعتاد السياسيون على التواصل مع القضاء دعما لهذا الطرف أو ذاك من دون أن يستتبع ذلك أي مساءلة أو ضرر، وجد ثلاثة نواب أنفسهم وسط استهجان عام وشامل لمجرد تواجدهم في اعتصام لموظفي معمل ميموزا للمطالبة بالإفراج عن صاحب المعمل. وقد اكتشف السياسيون للمرة الأولى منذ عقود أن التدخل في القضاء قد يكون أكثر ضررا عليهم من المنافع التي قد يحصلون عليها من جرائه. كما اضطر وزير العدل سليم جريصاتي –والذي ينتهج بالمناسبة التدخل في القضاء- تحت وطأة الرأي العام إلى الإعلان عن إحالة القضاة المعنيين بهذا الملف إلى التفتيش للنظر في احتمال تأثرهم بالتدخّل السياسي. وقد استشعر القضاة تبعاً لذلك أنّ ثمّة تغيّرا أساسيا في بيئتهم المهنية، تغيّرا بات يمكّنهم من (بل يفرض عليهم) إغلاق الباب بوجه تدخلات القوى السياسية من دون أن يستتبع ذلك اجراءات انتقامية بحقهم.

وإذ نأمل أن يتعمم التحول الحاصل بخصوص نهر الليطاني سواء على صعيد عمل الإدارات العامة أو القضاء على مجمل القضايا وبخاصة القضايا ذات الأبعاد البيئية، فإننا نستلهم في الوقت نفسه، من التطورات الحاصلة في ملف الليطاني، منهجية عمل في ملف الكورة وبخاصة بلديات الطوق، منهجية تهدف إلى إعادتها إلى قلب النقاش العام، وتاليا إلى حماية الدولة. وقد عملنا على ذلك من خلال الإحاطة بالأضرار الجسيمة التي طالت مختلف عناصر البيئة في المنطقة، واستتبعت أضرارا لا تقل جسامة في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية. نرجو أن يُقرأ هذا العدد كما كتب، انطلاقا من هذه المقاربة.

تحوّلات الكورة الخضراء

سعدى علوه

لو خُيّر أهالي قضاء الكورة تحديد سنة يتوقف عندها الزمن لاختاروا أواخر عشرينات القرن الماضي. يومها، لم تكن الكورة الخضراء قد تحولت كما اليوم إلى مرتع للغبار والغازات السامة ويُشيّع أهلها قتيلاً بالسرطان والأمراض الصدرية أو القلب مرة إلى مرتين أسبوعياً. هذا التحول الذي هو شاهد آخر على فشل الإنسان في حماية عناصر الطبيعة ومقومات الحياة، يكتسي كل أبعاده عند مقارنة وضع الكورة اليوم بما كان عليه الكورة أمس، الكورة في الذاكرة.

الكورة في الذاكرة

في ذاكرة الكورانيين، صورة جميلة عن قضائهم سرعان ما يعرضونها لمن ينصت لهم. يفخر هؤلاء، بكورتهم الخضراء بفعل نحو مليوني شجرة زيتون تبقى خضراء وارفة على مدار العام ولكن أيضا بشهاداتهم الجامعية التي تعتبر نسبها من الأعلى في لبنان. وهم يقرون فورا برابط الأمرين فالزيتون هو الذي علم أبناء المنطقة، إضافة طبعاً إلى دور الإرساليات الأجنبية التي استوطن العديد منها فيها. الكوراني بذكرك بسرعة بـأن عدد الجامعات الخاصة هو سبع (اليسوعية، بلمند، الاميركية اللبنانية، والكسليك والدولية اللبنانية، وثلاث جامعات خاصة أخرى)، إضافة إلى فروع الجامعة اللبنانية فيها. ويكاد عدد المدارس الرسمية والخاصة يفوق عدد البلدات والقرى فيها بوجود 20 مدرسة خاصة و26 مدرسة رسمية.

في ذاكرة الكورانيين، كورتهم هي أيضاً "بلاد ما بين النهرين"، كما يسمونها تحبباً. يحدها جنوبا نهر الجوز الذي يعبر من قلعة المسيلحة باتجاه البحر، ليفصل ساحلها الطبيعي عن البترون، فيما يقفل نهر الهاب عابراً البحصاص حدودها مع طرابلس. وما بين النهرين تجري أنهار أخرى. تبدو الكورة وكأنها تمنح كليتها للطبيعة، حيث يفصل نهر العصفور بين الهري وشكا والجرادة بين شكا وأنفة، فيما تعوم بلداتها وقراها وخصوصا على الساحل على مياه جوفية تعتبر من أبرز خزانات الثروة المائية في لبنان. وعلى جانبي هذه الأنهر الأربعة التي لا يتمتع بها قضاء آخر في لبنان، تعلو الهضاب التي كانت ما تزال خضراء، أقله حتى منتصف القرن العشرين. هضاب تملؤها كروم الزيتون والعنب والتين والرمان والتوت والسنديان، وتشرف على هضاب وتلال مشرفة على البحر المترامي عند ساحلها القريب.

كانت شكا آنذاك "غابة يخشاها الناس" وفق ما يقول مختارها الأسبق رزق رزق ل "المفكرة". ما زالت أصوات الباعة تعلو حتى اليوم في شكا والبترون وبلدات الكورة منادية "شكّاوي يا تين"، نسبة إلى شكا، حيث كان تينها فريداً بنوعيته.

ولا ننسى أنفة وهي من أقدم المدن الفينيقية، تبدو اليوم كإحدى المدن البحرية السياحية اليونانية الهاربة من كتيب سياحي جميل، تزينها نواعيرها وملاحاتها الحجرية ومنازلها القديمة وحجارتها التي يعود بعضها للألف الثاني قبل الميلاد.

والكورة التي نعنيها ليست الكورة التي رسمت اليوم إداريا إنما الكورة التاريخية، المحددة طبيعيا. هي تبدأ عندما تقطع جبل رأس الشقعة الذي تفصله طريق بيروت طرابلس عن وادي نهر الجوز وقلعة المسيلحة. وإن جئت الكورة من الطريق البحرية، يستقبلك شاطئ من أجمل الشواطئ على المتوسط. توصيف لا يقبل أهالي الكورة وشكا بأقل منه. هناك يحتمي الخليج بجبل رأس الشقعة الذي يمتد بصخوره داخل البحر مشكلاً كاسراً للموج ومساهماً في امتداد خليج بطول يصل إلى 20 كيلومتر. شاطئ رملي تتخلله بعض النتوءات الصخرية التي تزيد من جمال طبيعته من دون أن تنال من انسيابه وصولاً إلى رأس اليابسة عند رأس الناطور(نسبة إلى دير الناطور الخاص براهبات المنطقة) وهو الحد بين أنفة والقلمون فراسمسقا ثم البحصاص.

بعدئذ، تدخلت السياسة فلوت ذراع الطبيعة وسلخت بوابة ساحل الكورة، وتحديدا رأس الشقعة وحامات التي تعلوه، والهري ثم شكا وضمتهم إلى قضاء البترون. كما قضمت القلمون والبحصاص أيضاً لصالح طرابلس ، وكل ذلك لأسباب انتخابية طائفية. لكن الأخطر من بترها إداريا هو ما حمله التطور الصناعي إليها لينزع عنها لباسها الأخضر ويلبسها لباسا رماديا بلون الصناعة والتلوث.

الكورة مرتعا للصناعات الثقيلة

هذا الإندهاش بالشاطئ والسهل المترامي على ساحله بدأ وما برح يتآكل منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي، أي منذ بدأت الصناعات الكبرى تستقر فيها.

الإسفين الأول في مأساة شكا والكورة دقّ في العام 1929، حين بادرت البطريركية المارونية، بالشراكة مع مجموعة من المستثمرين الأجانب، إلى تأسيس شركة الترابة اللبنانية (المعروفة اليوم ب هولسيم) في منطقة الهري. ثم جاءت الضربة الثانية مع تأسيس معمل الإترنيت في العام 1950، والذي ثبت مع مرور الزمن مسؤوليته عن إصابة معظم عماله وسكان المحيط بمرض السرطان. ولم يتم إقفاله نهاية التسعينات، إلا بعدما أُوقفت صناعة الإترنيت في العالم بنحو عشرين عاماً.

في العام 1953 انضمت شركة الترابة الوطنية (السبع) إلى شقيقتها هولسيم، وصارت شكا الجديدة، مدينة الإسمنت بامتياز، إسمنت يتم طبخه بالأفران عبد استخدام وقود البتروكوك الأسوأ عالميا. وصناعة الإسمنت لم تقتصر على المعامل وما تبثه من غبار وغازات، إنما ترافقت مع استحواذ الشركتين لمرفأين خاصين اخترقتا البحر بترخيصين رسميين مفتوحين على التصدير والإستيراد، بينما يقع مرفأ طرابلس على قاب قوسين وأدنى منهما. كما ترافقت –وهذا الأمر لا يقل خطورة– مع مقالع عملت على سلب تربة الكور؛ وتفجير هضابها وقضمها، وصولا إلى مصادر ينابيعها ومياهها الجوفية، كل ذلك في تعارض تام وجلي مع القوانين التي تمنع صراحة إقامة أي مقلع أو كسارة في المنطقة.

وإلى جانب هذه المعامل الخطيرة جدا، نشأت سبحة معامل الكلس والجفصين ومعمل السكر وزفاتات وجبالات الإسمنت ومحطات الوقود ومزارع ومسالخ الدواجن ومعامل الحديد... وغيرها، لتتحول المنطقة وبتصنيف رسمي في منتصف التسعينات إلى منطقة صناعية بامتياز. وبات العابرون يدركون أنهم في شكا من منشآتها الصناعية وليس من بحرها وسهلها الخصب.

كان هدف البطريركية المعلن آنذاك: تثبيت الناس في أرضهم، وخلق فرص عمل تمكنهم من العيش بكرامة. هدف انقلب مع مرور الزمن إلى نتائج عكسية: باتت الصناعة في شكا اليوم، وبعد نحو قرن على إنشاء شركتها الأولى، السبب الرئيسي ليس في تهجير بعض أبناء الكورة فقط، بل التسبب بإصابتهم بالأمراض القاتلة، من أمراض الجهاز التنفسي، مرورا بالقلب، وانتهاء بالسرطان الذي يعشش في معظم بيوتها. لا بل لوثت بحرهم وأفقرت ثروتها السمكية وأكلت جبالهم وهضابهم وصدّعت بيوتهم ودمرت قطاعهم الزراعي، والقيمة الإقتصادية لعقاراتهم التي تعتبر من الأجمل في لبنان لإطلالتها المميزة على البحر مع طقس ريفي اصطيافي. وهكذا، وعلى مدى عقود، وعلى مرأى ومسمع من جميع سلطات الدولة، شهدنا شركات الترابة تستشرس في قضم عناصر الطبيعة في الكورة كافة، من ماء وهواء وتربة، مع ما يستتبع ذلك من تهديد لحياة الناس والنبات والحيوان فيها.

وما جرّد المدافعين عن هذه الصناعات من حججهم (تأمين فرص عمل) هو الاتجاه المتزايد لدى شركتي الترابة اليوم، في صرف المئات من عمالها واللجوء إلى تلزيم ما تحتاجه من خدمات إلى متعهدين يعمدون إلى تشغيل مياومين. وهكذا تتهرب من توظيف أهل المنطقة (عدا عن القليل منهم) وإدخالهم إلى الضمان وتحمل كلفة تعويض نهاية الخدمة وبدل النقل والمنح المدرسية وغيرها.

وبرغم كل هذا، تحيط شركات الترابة في ساحل البترون والكورة نفسها بشبكة علاقات سياسية وإقتصادية وزبائنية وتنفيعية تبدو كيفية تمويلها واضحة وضوح الشمس. إذ يباع طن الإسمنت في لبنان ب 105 إلى 110 دولارات فيما يباع في الخارج بخمسين دولاراً فقط. هذا الفارق في الأسعار، يعتبر ناشطو شكا والكورة المعارضون للشركات أنه يموّل تلك العلاقات المتشابكة مع الأطراف السياسية والحزبية كافة.

هذه هي كورة اليوم. كورة تتذكر ماضيها بوجع ويقف أبناؤها مشدوهين إزاء هذا التنين الفالت الذي ما زال ينهش فيها مستبيحا كل شيء في مشهد آخر عن انهيار كامل لمؤسسات الدولة.

شـــــــكا والجـــــوار الكورانـــــــي
خريطة المعالم وإستخدامات الأراضي

استخدامات الأراضي

- مناطق انتشار عمراني
- منشآت صناعية رئيسية
- سهل زراعي - أغلبية زيتون
- زراعة على المرتفعات -زيتون
- ملاحات
- منتجعات خاصة
- مقالع
- حفر استخراج التراب الأحمر
- مناطق مصنفة صناعية
- أنهر ومجاري مياه
- أوتوستراد
- حدود بلدية
- كنيسة / دير
- مسجد

٢٥٠م ٥٠٠م ١٠٠٠م

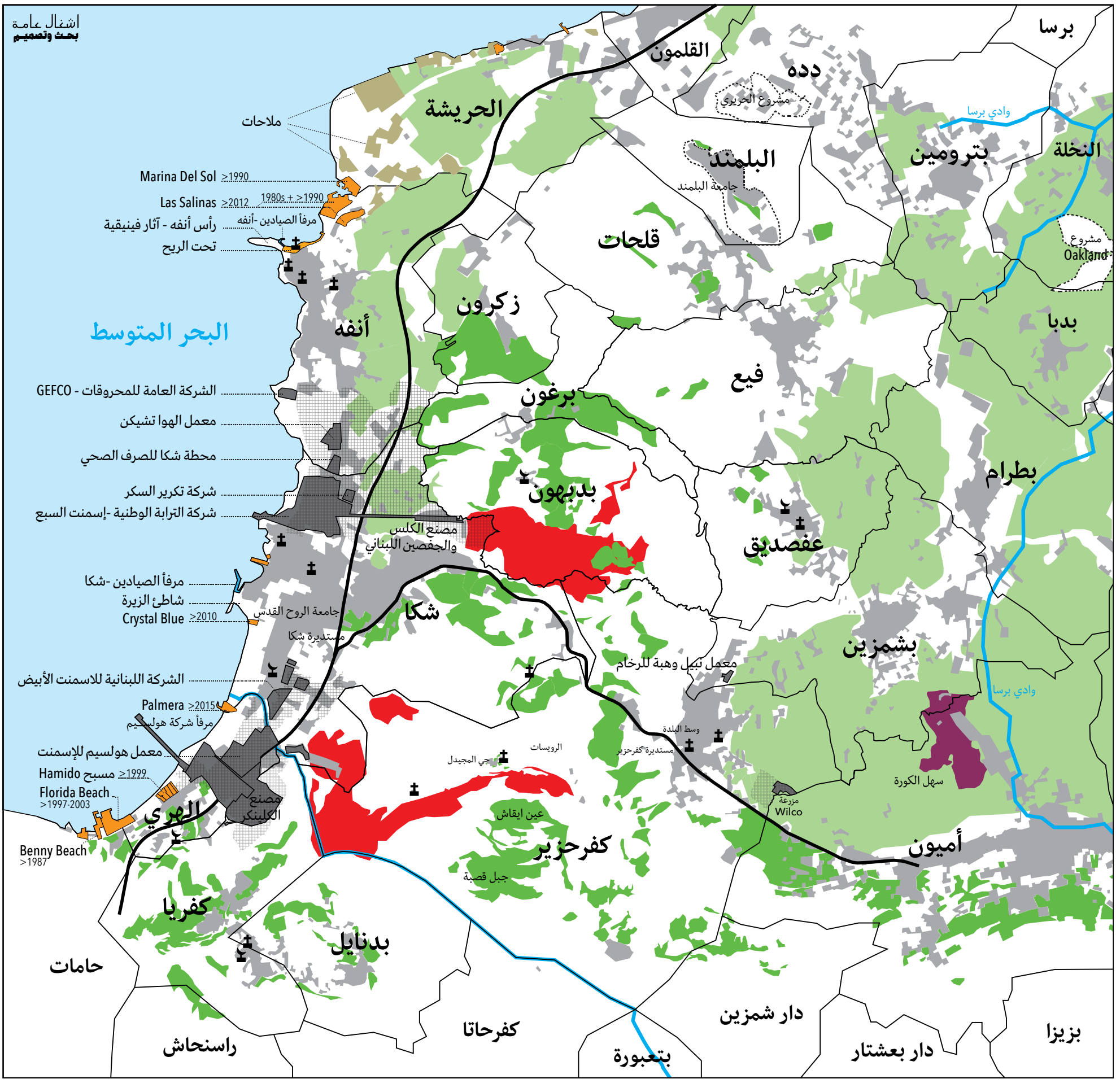

تحوّل أرض الكورة من مورد خصب إلى مادة أولية لشركات الإسمنت

فريق «أشغال عامة»:
مونيكا بصبوص
عبير سقسوق
نادين بكداش
تالا علاء الدين

تأسيس الشركات: لماذا شكا؟

«منطقة شكا وأنفه والهري هني ساحل الكورة الطبيعي، بغض النظر لأي قضاء بينتموا (إداريا). قبل شركات الترابة، كان ساحل الكورة عايش من السهل يللي بيتوسطه. كان الرجل يعمل بالزراعة وصيد الأسماك، والنساء تعمل في الملاحات في أنفه وشكا وفي قطاف الزيتون والتبغ في باقي بلدات الكورة. أنفه وشكا فيهما أكبر ثروة مائية على الساحل اللبناني. هما عائمتان على بحيرة جوفية كبيرة مصدرها تنورين. والملح كان أهم مورد رزق، كانت الناس تجي من الأعالي على بغال ويبدلوا حمولتهم من الإنتاج الجبلي مقابل الملح.»

بهذه الكلمات، وصف السيد حافظ جريج (إبن أنفه) ما أسماه بـ «ساحل الكورة الطبيعي». جاء هذا الوصف خلال لقاء عام الشهر الفائت أجراه «استوديو أشغال عامة» جمع فيه صيادي شكا وأنفه والهري وجميع المعنيين بقضايا البيئة في الكورة. كل من حضر اللقاء هزّ برأسه موافقاً على كلمات السيد جريج وترحماً على موارد كثيرة خسروها.

كيف تحوّل ساحل الكورة وأراضيه الداخلية إلى منطقة صناعية تنتشر فيها المعامل والشركات والمقالع بشكل غالباً ما يوصف على أنه عشوائي وغير منظم؟ إنّ التحوّل الذي جرى في بنية المنطقة أقل ما يقال أنه كان شاملاً ومدمراً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. لم تتمكن الصناعات من أن تشكل بديلاً مستداماً للزراعة والنشاط البحري كمصدرين أساسيين للدخل. لذا، مع مرور الزمن، أصبحت الخيارات المتاحة محدودة جداً.

في العام ١٩٣١ - وعلى ساحل بلدات الهري وشكا وكفريا - تم إنشاء أوّل معمل لصناعة الإسمنت في لبنان: «شركة الترابة اللبنانية» التي أسسها المطران انطوان عريضة والبطريركية المارونية بالشراكة مع Société d'Entreprise et de Réseaux Electriques Paris في العام ١٩٢٩[١]. ارتفع إنتاج الشركة بشكل سريع، حوالي ٤٩ ألف طن في العام ١٩٣٨ ووصل الى ١٠٠ ألف طن سنة ١٩٤٠[٢]. بعد حوالي عقدين على بدء أعمال «شركة الترابة اللبنانية»، تم إنشاء - أيضاً على الساحل الشكاوي - معملاً آخر لصناعة الإسمنت، تابع لـ «شركة الترابة الوطنية» التي أسسها عائلات صحناوي وعسيلي وضومط.

في ذلك الوقت، لم يكن هناك وزارة تصميم ولا قانون للتنظيم المدني ولا أنظمةً لاستخدامات الأراضي لأيّ من بلدات شكا أو تلك المحيطة بها أو حتى على الصعيد الوطني. تأسست «شركة الترابة اللبنانية» في ظلّ الانتداب الفرنسي، وارتبطت بمصالح أوروبية وحلفائها المحليين. في مقال نُشر في مجلة النهضة في العام ١٩٣٧، يُشار الى أنّ «شركة شكا للترابة لا تدفع قرشاً واحداً للخزينة اللبنانية لقاء ما تنتج من ملايين الأطنان، ومع ذلك فهي تتمتع بامتيازات وحماية لم تعرفها شركة وطنية من قبل». التشريعات الوحيدة التي كانت القائمة عند تأسيس الشركتين تعلقت بتنظيم قطاع المقالع والكسارات (١٩٣٥) وبتطبيق أحكام على صناعة الإسمنت (١٩٣٨). إنمّا الرؤية أو التنظيم المطلوب لتوجيه استخدامات الأراضي ولاختيار مواقع إقامة المنشآت الصناعية، فقد كان غائباً. إذاً، لماذا تموضعت هذه الشركات على ساحل الكورة؟

كانت الدوافع الرئيسية للاستثمار في هذه المنطقة تكمن في قربها من البحر وطبيعة تربتها المكوّنة من نوعين: الكلسية والأرجيل [٣]. كما أن توّفر المياه كمصدر للطاقة وللتصنيع (نهر الجوز ونبع الجرادي) والبحر كمرفأ للتصدير شكّلا وضعاً نموذجياً لتأسيس الشركتين وتوّسعهما. خلال سنوات قليلة، تزايدت أعداد المعامل الصناعية على ساحل شكا. في العام ١٩٥٠ تم إنشاء مصنع أترنيت لتصنيع أنابيب وألواح الاسبستوس (الذي ثبت لاحقاً أنه قد تسبب في وفاة عشرات العمال بسرطان الرئة)[٤]، وفي العام ١٩٦١ تأسس معمل «الشركة اللبنانية للإسمنت الأبيض». كما وتوّسعت أعمال شركتي الترابة بشكل كبير خلال سنوات الخمسينيات والستينيات، عبر عدد من الممارسات التي سمحت وأجازت بها الدولة اللبنانية، مثل الحصول على ترخيص نقل الترابة في ١٩٥٦ (خلافا لأحكام مرسوم ١٩٣٨)، وإشغال أملاك عامة بحرية (خلافاً لقانون ١٩٢٥ تحديد الأملاك العامة)، وتأسيس مكتب جمركي ومرافئ مستقلة للتصدير (١٩٦٧)، واستثمار نهر الجوز ونبع الجرادي وحرمان السكان منهما.

كل ذلك جرى من دون التفكير بالتبعات الاقتصادية والبيئية والصحية للصناعات. يروي السيد جريج: «الأجانب المساهمون بمعمل الترابة كانوا بيعرفوا أنه الشركة بتلوّث. فوزعوا بالزمانات أشجار الكينا على كل البلديات والعمال بالمنطقة وشجعوهم على زراعتها دون أن يخبروهم بالسبب الأساسي ألا وهو أن الكينا شجرة تمتص الغبار من الهواء. مع الوقت، بدأت الشركات تسحب مزارعين وصيادين وتشجعهم على العمل لديها وتغريهم بأن الوظيفة ثابتة بمعاش ثابت، مما شجع الكثيرين على ترك الصيد أو الزراعة. فصار للشركات جمهور يشجع ويحمس، فبات العامل يحضر ابنه ليعمل مكانه.»

في بداية السبعينيات، صدرت مراسيم لتنظيم أجزاء صغيرة من الكورة وساحلها: تنظيم استخدامات الأراضي في كفرحزير في العام ١٩٧٠ والتصميم التوجيهي للشواطئ الشمالية في العام ١٩٧٢ الذي لحظ وجود معملين للترابة، وحدد مناطق صناعية في شكا والهري وأنفه. لم يكن هذان التشريعان «المحليّان» كافيين لضبط وتنظيم عمليات توّسع الشركات وتغلغل غبارها في المنطقة، في ظل سياسات وطنية أسهمت بشكل كبير بنجاحها وتطوّرها: ففي العام ١٩٩٣ منعت الحكومة اللبنانية استيراد الإسمنت من الأسواق الخارجيّة، مما إدى الى زيادة سعر الطن بشكل متكرر، وذلك تحت غطاء ودعم سياسي مستمر لا سيّما في علاقة الشركتين بالبطريركية المارونية وبالقوى السياسية في زغرتا [٥].

بل تشير دراستنا لملكية العقارات ولمراسيم التنظيم المدني أنّ حالة «اللاتنظيم» على الصعيد المحليّ كانت متعمّدة واستخدمت كأسلوب لمصلحة الشركات على حساب كل شيء آخر.

انفلاش الشركات: كيف بيعت الأراضي وأُنشئت المقالع؟

ترافق افتتاح معامل الإسمنت في شكا مع بدء عمليات استخراج المواد الأوليّة من البلدات المجاورة. من الواضح أنه من مصلحة الشركات تموضع مقالعها على مقربة من المعامل لكسب الوقت وتخفيض تكلفة نقل هذه المواد. كما يشرح أحد سكان أميون: «إن أُغلقت المقالع، لن تبقى المصانع هنا. اليوم تكلفة شاحنة النقل للنقلة الواحدة ٧ أو ٨ $. في حال أرادت الشركات جلب التراب من أماكن القلع المسموح بها في البقاع [٦]، سوف تكلفهم شاحنة النقل ٣٠٠$ إلى شكا».

إذاً انتشرت المقالع غير المرخصة في بلدات الكورة. وكانت منهجية شراء الأراضي عاملاً أساسياً في انفلاش الشركات وسيطرتها على مصير وموارد المنطقة. منذ البداية، استفادت الشركات من الحرمان التي كانت تعاني منه القرى الصغيرة في المنطقة. كان من السهل على الشركات إغراء مالكي الأراضي في القرى المهمشة لبيع العقارات والدفع نقداً، مما مكّن الشركات من تأمين مصدر التربة لسنوات طويلة بأسعار زهيدة.

في العام ١٩٦٧، بدأت «شركة الترابة الوطنية - السبع» بإقامة حفر ضخمة في سهل الكورة [٧] لاستخراج مادة الأرجيل، وسط حوالي مليوني شجرة زيتون. يروي سكان الكورة كيف قامت الشركة بشراء التراب من مالكي الأراضي، فتضررت العقارات المجاورة وزحلت تربتها، مما سمح للشركة أن تقوم بشرائها بثمن زهيد («بالقروش»)، خاصة بعد أن أدرك المالكون مصير السهل. خلال ١٦ سنة، حفرت في تلك الأراضي بمساحات تساوي مليون متر مربع، أي ٩١١ من مساحة السهل، وبعمق يتراوح بين ١٥ و٢٠ متر. اليوم في أميون - كما يشرح أحد النشطاء - «قيمة متر الأرض ٣٥٠ دولار، بينما ثمنه هنا ٢٠. وليس للناس حل آخر إلا البيع للشركات لأنها الشاري الوحيد هناك. الشركات لا تضغط للشراء، إنما الناس تبيع للحاجة. أما من يقاوم ولا يقبل بيع أرضه، يغرونه بمبلغ إضافي».

في بلدة بدبهون - على سبيل المثال - بدأت عملية شراء الأراضي في أوائل الستينيات. بحلول العام ١٩٦٢، كانت «شركة الترابة الوطنية - السبع» قد تملكت ٩٠٠،٠٠٠ متراً مربعاً، مما يوازي - على سبيل المقارنة - أكثر من ٣ أضعاف مساحة حرش بيروت. تشكل هذه المساحة النسبة الأكبر من الأراضي التي تملكها شركة السبع في محيط المقلع اليوم، وذلك بعد أن قام مزارع من عائلة واحدة ببيع مئات آلاف الأمتار من الأراضي ذات التربة البيضاء حيث كان يقوم بزراعة بَعليّة صعبة وخفيفة الإنتاج [٨]. المبلغ الزهيد («قروش») الذي قبل به المزارع سمح له أن يحسن ظروف عيشه في بلدة لم تصل لها خدمات الدولة قبل أوائل الستينات [٩].

في غياب أي ضوابط قانونية تردع نشاطها وإنتاجها، انتشرت الشركة بمقلعها عبر الأراضي التي تملكها، ما تسبب بتدهور إنتاجية وقيمة الأراضي المجاورة. في الوقت نفسه، كانت الشركة تراكم عقارات أخرى بشكل استراتيجي، بحيث تعزل أراضي لا تملكها وتحاصرها مثل الجُزر في وسط نطاق توسّع المقلع. يروي مزارعً من كفرعقا: «أنا كان لدي أرض في بدبهون حوالي ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ م٢. بعتها من حوالي ١٥ سنة تقريباً للشركة بمبلغ ٤-٥ $ للمتر، رأيت نفسي مضطراً لأن الشركات باتت تحفر وتحاوط الأراضي هناك». ومع تراجع الزراعة كمصدر عيش، أغلبية مالكي الأراضي باعوا أملاكهم لسببين رئيسيين: لتعليم أولادهم ولتسديد تكاليف الطبابة.

اليوم، يجتاح مقلع بدبهون أكثر من كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية والجبال الصخرية التي جرفت حتى تحت مستوى البحر، وغيرت وجهة الرياح والمياه الجوفية، فيشكّل ربع مساحة البلدة. ملكية معظم العقارات في المقلع وجواره تعود الى «شركة الترابة الوطنية - السبع» (٨٨.٥ ٪ من العقارات). على مستوى البلدة، لكل ثلاثة أمتار مربعة من الأراضي الخاصة، تملك الشركة أكثر من متر مربع في المقابل، ولم تقم بقلع إلا جزءاً من أراضيها حتى الآن. [١٠]

يقع مقلع كفرحزير على بعد بضعة كيلومترات من مقلع بدبهون. في كانون الأول ٢٠١٨، كانت ملكية العقارين الضخمين الأساسيين حيث ينتشر الجزء الأوسع من مقلع شركة «هولسيم لبنان» قيد الانتقال، فلم تكن متوفرة تفاصيل أخرى عنهما.

شـــــــكا والجـــــوار الكورانـــــــي
خريطة تصنيف الأراضي بحسب التصاميم التوجيهية

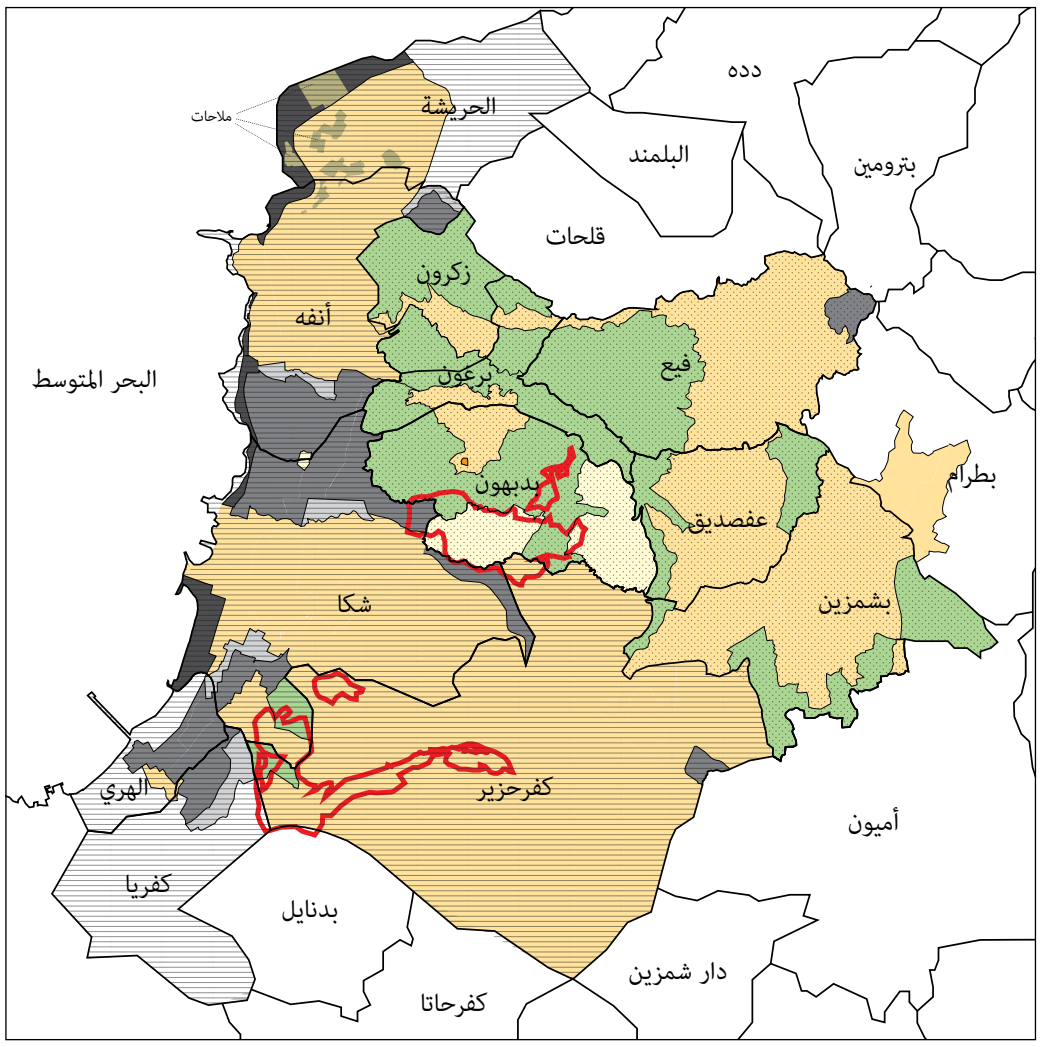

تملك «شركة المتاجرة بالعقار» [11] معظم ما يتبقى من المقلع، كما تملك عقارين ضخمين ملاصقين له، فتصل مساحة العقارات التي تملكها إلى أكثر من ٥٢٠٠٠ متر مربع في المقلع وجواره، قامت بشرائهم بين ١٩٩٩ و٢٠١٠. أيضاً على سبيل المقارنة، تشكل هذه المساحة ضعفي حرم الجامعة الأميركية في بيروت.

تملك شركة «سيمد ماينينغ» [12] أكبر عقار في البلدة (أكثر من ١٠٠,٠٠٠ متر [13] مربع قامت بشرائه عام ١٩٩٩) ولم يتم قلعه إلا جزئياً حتى الآن. ليس واضحا سبب وجود هذه العقارات الضخمة ضمن نسيج عقاري أصغر حجماً بعشرات ومئات الأضعاف وذات مقياس زراعي وسكني، ما يقترح عمليات شراء تراكمية ومن ثم عملية ضمّ عقارات، خاصة أن الكورة لم تعرف مالكين إقطاعيين في تاريخها. ثالث مالك رئيسي للأراضي المقلوعة هو «شركة الترابة العربية» (٥٥٠٠٠ متر مربع في ١٩٩٧). الملفت في هذا المقلع مقارنة بمقلع بدبهون أن ملكية المقلع متعددة وانتقالها حديث، كما أنها تشمل بعض الملكيات الفردية، فيتم استثمار الأراضي دون أن تملكها شركة واحدة.

سلطة الشركات: مَن ربح معركة تصنيف الأراضي؟

عمليات شراء العقارات من قبل الشركات كانت الخطوة الأولى للسيطرة على الأرض ومواردها. الخطوة التالية كانت إعداد كل ما يلزم لاستخدام الأرض بالشكل وفي الوقت الذي يحلو لهم، تحديداً لإنشاء المقالع في أماكن يُمنع القلع فيها.

بالنظر إلى خريطة تصنيف الأراضي في شكا وعدد من بلدات الكورة، نلاحظ وجود «ترقيع» في التصنيفات التي ليست بالضرورة منطقية أو متجانسة معاً، خاصةً عند النظرأبعد من حدود كل بلدية على حدة. من ناحية، تنتشر المناطق الصناعية في عدة مناطق بشكل مبعثر (وكأن أمراً واقعاً قد فُرض) ودون وجود مناطق عازلة أو انتقالية بما فيه الكفاية بينها وبين المناطق السكنية أو الخضراء. من ناحية أخرى، نعلم بوجود استخدامات زراعية كبيرة نجدها غير مصنفة للزراعة في هذه الخرائط الرسمية، كما هي الحال في كفرحزير التي تم تصنيف أراضيها «سكني» بغالبيته. ربما هذا التوصيف أو التحليل ليس خاصاً بالكورة، وتعاني منه منظومة التنظيم المدني في كل بقعة من لبنان. إنمّا الملفت هنا - بالإضافة الى التوصيف العام - **هو تواجد ما يعادل مليونين ونصف المليون متراً مربعاً من المقالع على أراض غير مخصصة لذلك.**

بالعودة الى الخريطة، نجد أن مقلع كفرحزير يقع ضمن منطقة ذات تصنيف سكني، وذلك استناداً الى تصميمها التوجيهي الصادر منذ عقود. بدأ المقلع بالعمل خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك كان (كما سبق وذكرنا) بعد عمليات شراء أراضي كثيرة جرت في ١٩٩٩ و ٢٠١٨. تم الترخيص لهذه المقالع بشكل غير قانوني، مما دفع مجلس بلدية كفرحزير بإصدار قرار في تموز ٢٠١٦ يرفض «رفضاً باتاً تعديل تصنيف أو جهة استعمال الأراضي التي تقع ضمن النطاق العقاري للبلدة إلّا بطلب وموافقة المجلس البلدي، بما أنّ الجرف الجائر للأراضي يتسبب بتصاعد الغبار المؤثرة على البشر والمزروعات». في آب ٢٠١٨، صدر قرار آخر عن المجلس البلدي بإيقاف جميع أعمال شركتي الترابة الوطنية وهولسيم في المقالع التابعة لهما في خراج بلدة كفرحزير فوراً تحت طائلة المسؤولية. قبل إصدار القرار، طلبت بلدية كفرحزير من الشركتين خطياً إعطائهم أي ترخيص رسمي لديهما بإقامة مقالع في أراضيها وكان الجواب خطياً بأنه لا ترخيص لديهما وأنّ شركة هولسيم تقدمت بطلب ترخيص منذ عام ٢٠١٦ ولم تحصل على جواب من الجهات المعنية [14].

أما المقلع الآخر الذي نراه على الخريطة، فهو يقع في بدبهون وقصته أكثر تعقيداً ونتائجه أكثر فداحة.

في أيار ١٩٩٧، صدر قرار لا مثيل له قبلاً عن مجلس الوزراء يعلن تخصيص وتصنيف واعتماد بلدة بدبهون على أنها منطقة خاصة لمقالع شركات الترابة لمدة ١٠ سنوات. كانت بدبهون ما زالت بلدة غير منظمة، أيّ أنه لم يصدر لها إطلاقاً أيّ تصميم توجيهي لترشيد استخدامات الأراضي فيها. فقام هذا القرار الوزاري - وبشخطة قلم - باستباحة بلدة بأكملها ووضع أرضها وهوائها وبيوتها تحت سيطرة المقالع. تشرح الناشطة لميس الأيوبي أنّ نوعية التربة في بدبهون مناسبة جداً لعمل شركات الترابة، وأن الشركات عندما بدأت بأعمال الحفر في البلدة، كانت رؤيتهم أن يستفيدوا من هذه التربة لمدة ١٠٠ سنة. عانت بدبهون طوال السنوات من غبار المقالع وسرقة مياهها وتدمير بيوتها، إلى أن أصبح اليوم حوالي ٤٠٪ من مساحتها مجرد مادة أوليّة لشركة الترابة. بعد مرور العشر سنوات على صدور القرار، تم تجديده في العام ٢٠٠٧ لمدة سنتين إضافيتين. تزامن هذا التاريخ مع نشاط واسع من قبل المجموعات الأهلية والجمعيات المدنية في الكورة التي لم تعد ترى أنه بإمكانها البقاء صامتةً. بدءاً من العام ٢٠٠٧، ازدادت وتيرة التحركات والاعتصامات والعرائض والمؤتمرات الصحفية والكتب المفتوحة الى الجهات الرسمية من قبل جهات مختلفة (راجعوا الجدول الزمني على الصفحة ٣٧). ربما كان الضغط المجتمعي واقتراب موعد نفاذ القرار الدافع لاتخاذ «المديرية العامة للتنظيم المدني» قراراً بتنظيم بدبهون والبلدات المحيطة لها (زكرون، برغون، قلحات) لأول مرة في تاريخها. تم تلزيم مكتب استشاري «نعيم خرياطي» في طرابلس لإقامة الدراسة التي صدرت في المرحلة الأولى منها في ٢٠٠٧. طُلب من البلديات إبداء رأيها (مع العلم أن بدبهون لا بلدية لديها) وصدر قرار من المجلس الأعلى للتنظيم المدني بالموافقة على دراسة المرحلة الأولى والمباشرة بالمرحلة الثانية. انتهت الدراسة وصدر التصميم التوجيهي بقرار عن المجلس الأعلى المذكور في ٢٠١١. تضمن التصميم تصنيف منطقة القلع ومحيطها في بدبهون على أنها «منطقة حماية» [15] وذلك للحدّ من تأثير المقالع ولتنظيم نطاق عملها وتوّسعها. في مقابلة أجريناها مع مصدر في مديرية التنظيم المدني (طلب عدم ذكر اسمه)، يقول:

«المنطقة يللي حطيناها "حماية" أكثرية ملكيتها لشركة الترابة الوطنية. "حماية" مش يعني "محمية". ما منعنا فيها إقامة مقالع أو منشآت. هيي أصلاً فيها مقالع. نحنا اعتبرنا أنه المقالع ما بقى فيها تتوّسع وتمتد بشكل عشوائي. ضروري يكون مفروض عليها شروط بيئية وحدّ للتوّسع لأن المناطق الموازية إلها عم تموت. فيكي تقولي أنه بمثابة buffer zone عنده شروط عشان ما تصير كل أملاك الشركة مقالع.»

اليوم، يجتاح مقلع بدبهون أكثر من كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية والجبال الصخرية التي جرفت حتى تحت مستوى البحر، وغيرت وجهة الرياح والمياه الجوفية، فيشكّل ربع مساحة البلدة.

لم تكن شركة الترابة على معرفة بهذا التصميم إلّا في العام ٢٠١٥ وذلك بعد أن صُنفت عقارات الشركة على أنها «منطقة حماية» في إفادات الإرتفاق والتخطيط الخاصة بها. بعد شهور قليلة، وتحديداً في شباط ٢٠١٦، استدعت شركة الترابة الوطنية ضد الدولة (وزارة الأشغال العامة والنقل) لدى مجلس الشورى لإبطال قرار المجلس الأعلى (٢٠١١) القاضي بتصنيف منطقة حماية في بدبهون. من دون أيّ مواكبة إعلامية ولا دعم لقرار التنظيم المدني، جاء رد مجلس شورى الدولة في آب ٢٠١٦ بوقف تنفيذ قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني (٢٠١١) الذي يقوم بتنظيم منطقة بدبهون [16]. يقول المصدر في مديرية التنظيم المدني:

«بعد وقف تنفيذ التصميم التوجيهي، على أساس أنه نعيد النظر فيه ونرجع نعمل تصميم توجيهي تاني، طلبت المديرية من الشركة تزويدنا بخرائط التوّسع يللي ناويين عليه، وجدول بأعمالهم، وباستهلاكهم السنوي، لنقدر نقوم بإعادة تنظيم المنطقة أخذاً بعين الاعتبار هذه المعطيات. لليوم ما أعطونا شي من هول. الشركة ما عم تتعاون. فما قدرنا ننتج البديل. وبقيت المنطقة غير منظمة، يللي هوي مش من صالح حدا إلّا الشركة.»

تمكنت الشركات من الالتفاف على التنظيم المدني، من بين العقبات القانونية العديدة التي تجنبتها. وربما تمثل قصة بدبهون والسيطرة على الأراضي في الكورة معركة حقيقية تتعقد الأدوار فيها، ما بين الدولة وشورى الدولة والبلدية والمجتمع والشركات. في النهاية، ربحت الشركات المعركة، وهذا أكبر دليل على أنّ شركات الإسمنت في لبنان هي الأقوى نفوذاً في الدولة اللبنانية.

ملكيــة العقــارات فــي مقلــع كفــرحــزيــر ومحيــطه

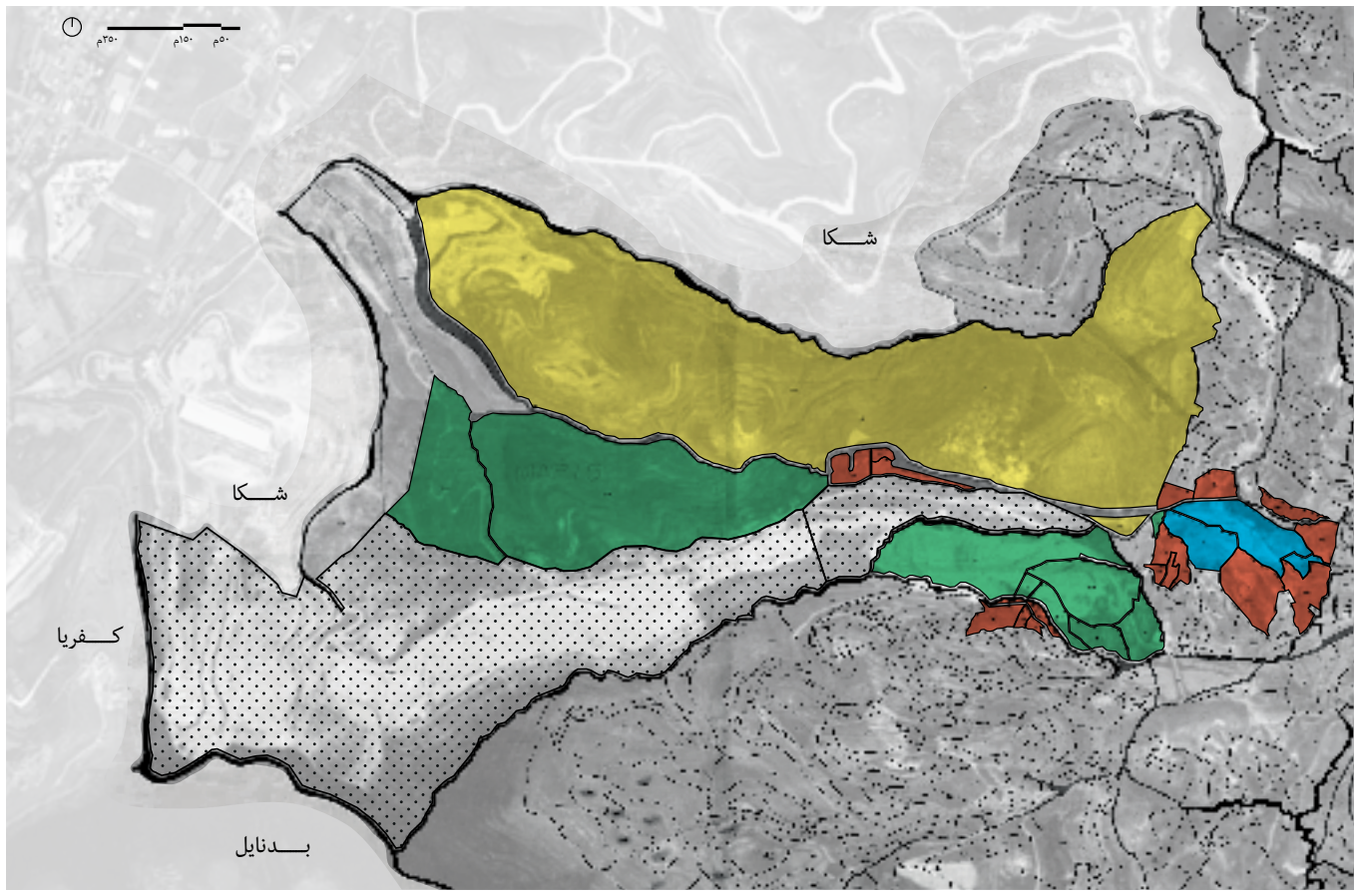

قيد انتقال الملكية

نسبة المساحات المملوكة

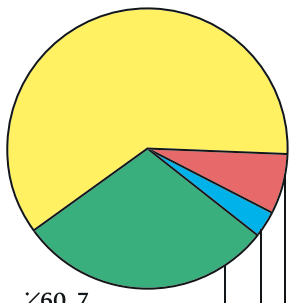

٪60,7
سيمد ماينينغ وشركاؤها
1069370 متر مربع
1999،1987

٪29,5
شركة المتاجرة بالعقار
520184 متر مربع
2010200620051999

٪3,1
شركة الترابة العربية
55665 متر مربع
1997

٪6,7
آخر (أفراد وملكيات مشتركة)
117582 متر مربع
1963، 1970، 1979، 1982، 1987، 1991، 1992، 1994، 1995، 1999، 2004، 2007، 2011، 2013، 2015

ملكيــة العقــارات فــي مقلــع بدبهون ومحيــطه

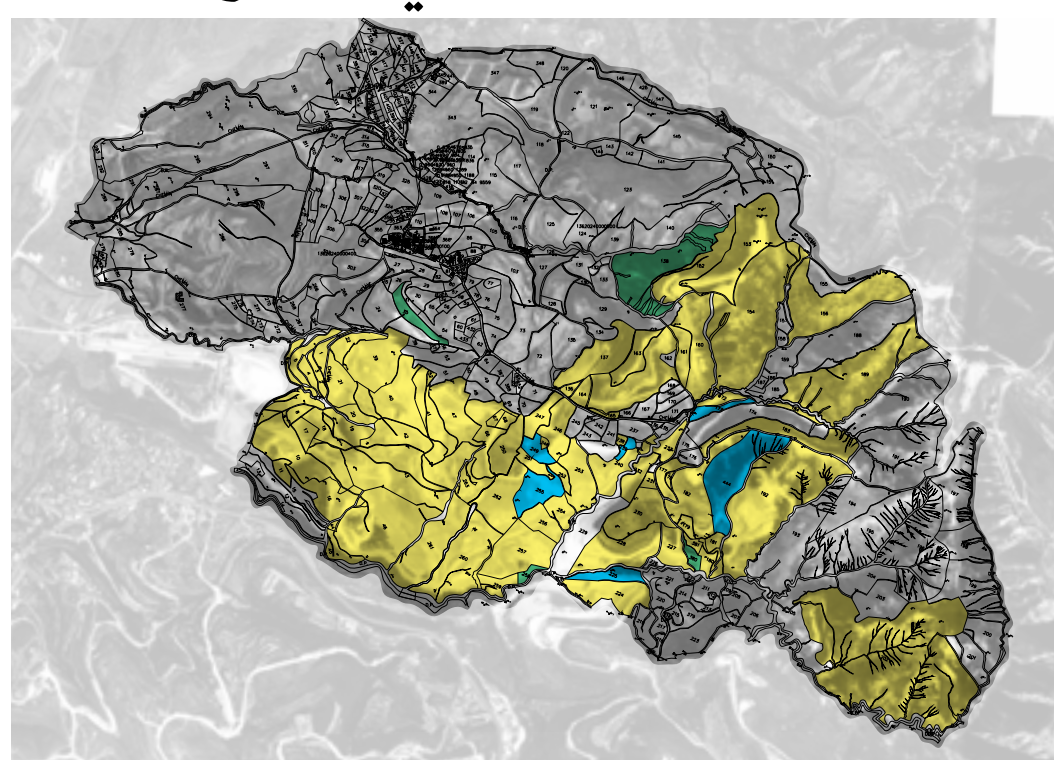

نسبة المساحات المملوكة

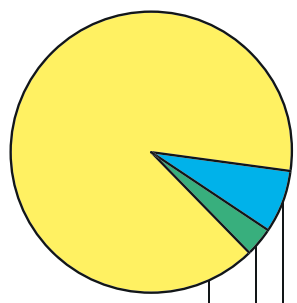

٪89.5
شركة الترابة الوطنية
1638480 متر مربع في 77 عقار

٪3.2
مكليات فردية
57954 متر مربع في 4 عقارات

٪7.3
شركة دافيكو
134378 متر مربع في 6 عقارات

سنوات شراء العقارات فــي مقلــع بدبهون ومحيــطه

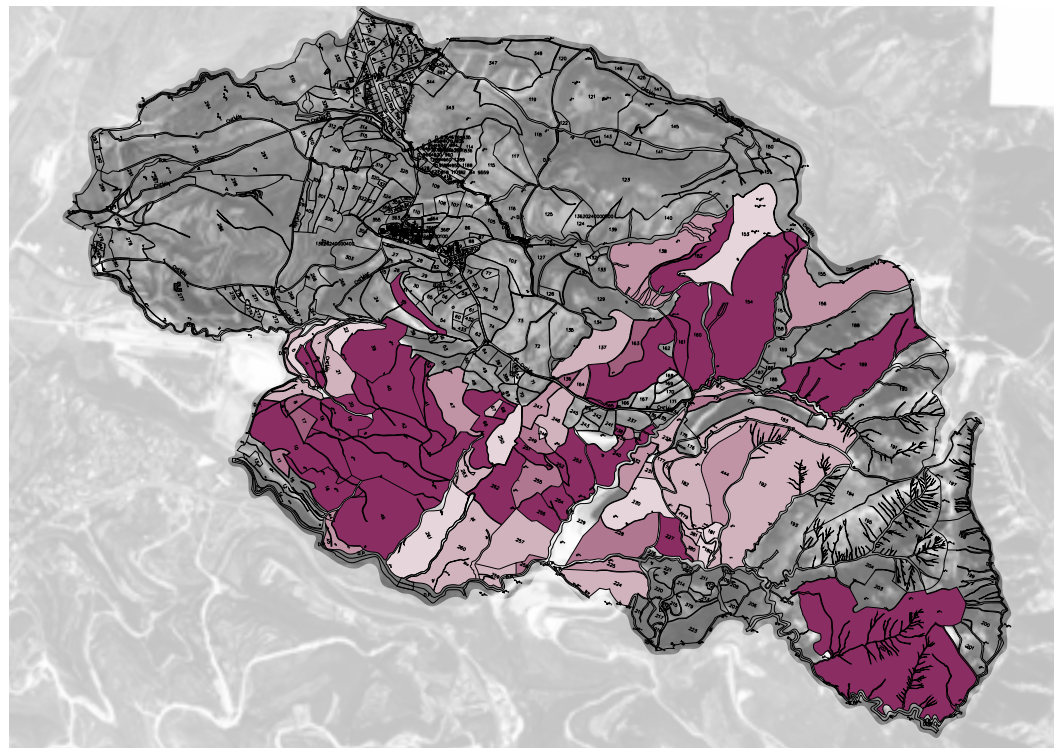

٢٠١٠-٢٠١٨
١٤٢٤٧٧ متر مربع على ٩ عقارات

٢٠٠٠-٢٠٠٩
٢٨٣٧٨٤ متر مربع على ٢١ عقار

١٩٩٠-١٩٩٩
٢٦٤٢٢٨ متر مربع على ١٣ عقار

١٩٨٠-١٩٨٩
٧٧١٤٦ متر مربع على ٩ عقارات

١٩٧٠ - ١٩٧٩
٢٣٣٨٦ متر مربع على ٤ عقارات

١٩٦٠ - ١٩٦٩
٩٨١٤٣٧ متر مربع على ٣٥ عقار

١ في العام ١٩٣١ أصبح المطران عريضة بطرك وقبل وفاته أوصى بإعطاء أسهمه في الشركة لصالح البطريركية المارونية. المرجع: بولس صفير، «نبذة تاريخية مستندة الى المراجع والوثائق الأولية: بكركي في محطاتها التاريخية ١٧٠٣-١٩٩٠»، منشورات معهد التاريخ في جامعة روح القدس، ١٩٩٠.

٢ المصدر: مسعود ضاهر، «لبنان: الاستقلال، الصيغة والميثاق» دار الفرابي، بيروت، طبعة ثالثة ٢٠١٦، صفحة ٦٩

٣ بحسب عدد من المقالات مثال «صناعات الاسمنت والاسبستس والكيماويات في شمال لبنان» (جواد عدره) و «نحو مخطط توجيهي لتنظيم المناطق الصناعية الساحلية» (حبيب دبس)، نُشرا في «الشاطئ اللبناني ما هو مصيره: وثائق ندوة اللقاء الوطني لحماية الشاطئ « نقابة المهندسين ١٦ آذار ١٩٩٦

٤ للمزيد عن الموضوع قراءة مقال «اللوت في شكا... بالاترنيت»، عبيدة حنا، جريدة المدن، ٢٨-٣-٢٠١٧

٥ المعلومات عن السياق السياسي ارتكزت على مقابلات أجريناها خلال تشرين ثاني وكانون أول ٢٠١٨ مع سكان في الكورة، لا سيّما مع المهندس فارس ناصيف. والجدير بالذكر أن كان هناك صراع ما بين حزب المردة وحزب الكتائب على عائدات الاسمنت، بحسب كتاب «تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام ١٩٠٠-٢٠٠٠» لعبد الله الحاج حسن، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٨

٦ مرسوم ٢٠٠٢١٨٨٠٣ حدد مناطق مخصصة لإقامة مقالع

٧ السهل الزراعي الممتد بين بلدات أميون وبشمزين وكفرحزير

٨ كان يتم زراعة القمح والشعير والحبوب بكثافة في بدبهون، حتى أواخر الستينات

٩ جواد عدره، «صناعات الاسمنت والاسبستس والكيماويات في شمال لبنان»، في: «الشاطئ اللبناني ما هو مصيره: وثائق ندوة اللقاء الوطني لحماية الشاطئ « نقابة المهندسين ١٦ آذار ١٩٩٦

١٠ المالك الثاني والأصغر هو «شركة دافيكو العقارية» ٧.٣ في المئة من العقارات، قامت بشرائهم بين ١٩٨٥ و١٩٩٢.

١١ تاريخ تسجيل الشركة ١٩٧٣، ويملكها كل من غسان حجار، ابراهيم عبد النور، وريكا ابراهيم عبد النور، وذلك بأسهم متساوية.

١٢ تاريخ تسجيل الشركة ١٩٩٧، وتملك أكثرية الأسهم فيها شركة اخرى تحت إسم « سيمد هولدنغ ش.م.ل» التي بدورها يملك أسهم فيها كل من كميل نقولا، ناتالي الخوري، نادين الخوري، حسيب عيد، شربل الخوري، الكسندر بوري (النسبة الأكبر)، كوليت ابي راشد. وذلك بحسب السجل التجاري في وزارة العدل.

١٣ ٥ أضعاف مساحة ABC فردان

١٤ بحسب مقابلة أجريناها مع جورج عيناتي، تشرين الثاني ٢٠١٨

١٥ منطقة حماية L: على كافة التراخيص ضم هذه المنطقة ان تخضع لموافقة المجلس الأعلى للتنظيم المدني المسبقة

١٦ بالمبدأ، قرارات المجلس الأعلى للتنظيم المدني تصبح غير نافذة بعد انقضاء ثلاث سنوات من صدورها، إن لم يتم تكريسها بمرسوم خلال هذه المهلة القانونية. إنما في الممارسة - وهذا هو بالفعل موقف الإدارة العامة المختصة - تواصل العمل به رغم انقضاء ثلاث سنوات، تجنباً للفراغ تشريعي، بما أنّ للمنطقة لم تتنظم سابقاً. للمزيد عن هذا الموضوع، قراءة مقال استوديو أشغال عامة: «المديرية العامة للتنظيم المدني: عبثية الممارسة ما بين الخطة الشاملة والتصاميم التوجيهية والاستثناءات والقرارات»، المفكرة القانونية، ٢٦-٢-٢٠١٨

جدول زمني لتوسّع عمل شركات الإسمنت: السياق الوطني، التطورات المحلية، ومقاومة السكان

١٩٢٩ تأسيس أول شركة لتصنيع الأسمنت في لبنان: «شركة الترابة اللبنانية» من قبل المطران انطوان عريضة بالشراكة مع Société d'Entreprise et de Réseaux Electriques Paris. في العام ١٩٣٢ الشركة السويسرية HolderBank حلّت مكان الشركة الفرنسية.

١٩٣١ إنشاء معمل «شركة الترابة اللبنانية» لصناعة الإسمنت ضمن نطاق بلديات الهري وشكا وكفريا

١٩٣٥ بداية التشريع المتعلق بقطاع المقالع والكسارات مع صدور قانون استثمار المقالع مواده تغطي كافة جوانب تنظيم القطاع.

١٩٣٨ ارتفع إنتاج الأسمنت وكان التصدير خاصة إلى الأسواق الفلسطينية. كان الإنتاج حوالي ٤٩ ألف طن في العام ١٩٣٨ ووصل إلى ١٠٠ ألف طن في العام ١٩٤٠.

١٩٣٨ صدور مرسوم حول تطبيق أحكام على صناعة الأسمنت على اختلاف أنواعه وعلى نقله وتجارته واستيراده الى الأراضي اللبنانية وتصديره منها وتكاليفه.

١٩٥٠ إنشاء مصنع إترنيت في شكا من قبل الشركة السويسرية Holderbank لتصنيع أنابيب وألواح الإسبستوس. وقد ثبت لاحقاً أن هذا المصنع قد تسبب في وفاة عشرات العمال بسرطان الرئة.

١٩٥٣ تأسيس «شركة الترابة الوطنية» (السبع) لصناعة الإسمنت من قبل عائلات صحناوي وعسيلي وضومط ، ضمن نطاق بلدية شكا

١٩٥٦ نيسان ١٩٥٦ إجازة نقل الترابة (فلت) إلى مصنع شركة الإترنيت في شكا، وذلك خلافا لأحكام المرسوم الصادر سنة ١٩٣٨ المتعلق بتطبيق الأحكام على صناعة الإسمنت.

١٩٦١ تأسيس معمل «الشركة اللبنانية للإسمنت الأبيض» في شكا. حالياً، تملك «هولسيم» ٦٦٪ من أسهمها.

١٩٦٢ تتملك «شركة الترابة الوطنية» ٢٦ عقار في بلدة بدبهون في سنة واحد

أيلول ١٩٦٤ الترخيص لصالح شركة الترابة الوطنية بإشغال أملاك عامة بحرية في منطقة شكا

١٩٦٧ كانت الشركة بحاجة إلى التراب الأحمر، فبدأت أعمال الحفر في سهل الكورة الوسطى المنبسط حيث يتواجد حوالي مليوني شجرة زيتون.

تموز ١٩٦٧ إنشاء مكتب جمركي في مصنع شركة الترابة الوطنية في شكا صلاحيته مراقبة تصدير الإسمنت من إنتاج الشركة واستيراد مواد أولية.

أيار ١٩٧٠ تنظيم بلدة كفر حزير لأول مرة مع صدور التصميم التوجيهي والتفصيلي العام

أيار ١٩٧٢ صدر التصميم التوجيهي العام للشواطئ الشمالية الذي لحظ وجود معملين للترابة، وحدد مناطق صناعية في شكا والهري وأنفه.

١٩٧٥ بدءاً من سنوات الحرب الأهلية، كان التنافس قائماً بين المردة أو الزغرتاوية وحزب الكتائب على عائدات معامل إسمنت شكا.

١٩٨٢ رئيس بلدية شكا فرج الله كفوري (الذي دام ٢٤ سنة) ابتاع ناقلة نفط تعاقدت مع شركة الترابة اللبنانية لنقل المحروقات من أوروبا إليها، واستمر نشاطه بالتوسع وتضاعفت البواخر العائدة له إلى أن أسس شركة للملاحة البحرية في اليونان.

١٩٨٣ صدور قانون التنظيم المدني (الذي يلغي مفعول قانون المقالع ١٩٣٥) الذي أخضع ترخيص المقالع لشروط وقواعد تحددها المديرية العامة للتنظيم المدني بالاشتراك مع الإدارات المعنية ضمن مرسوم تطبيقي يُتخذ في مجلس الوزراء

١٩٨٤ بدأت شركات الإسمنت في شكا باستخدام مادة البتروكوك في محارق تصنيع الإسمنت.

حزيران ١٩٨٤ إيقاف الشركات عن الحفر في سهل الكورة بالقوة (كانت معركة أسفرت عن قتلى). إنما الضرر ما زال مستمراً: في الشتاء تمتلئ الحفر بالمياه وفي الصيف تسحب المياه بسبب انخفاضها من تحت أشجار الزيتون الباقية.

١٩٨٦ تشغيل معمل سبلين لصناعة الإسمنت ضمن نطاق بلدية سبلين في الشوف.

١٩٩١ إقفال شركة إترنيت لبنان في شكا بعد الاعتراضات الكثيفة وتوقيع لبنان في العام ١٩٨٦ على معاهدة عالمية تحظر استخدام مادة الأسبستوس.

١٩٩١ تأسيس جمعية إنماء الكورة

١٩٩١ بداية نشاط هيئة حماية البيئة في شكا

١٩٩٢ تأسيس هيئة حماية البيئة والتراث في الكورة

١٩٩٣ منعت الحكومة اللبنانية استيراد الإسمنت من الأسواق الخارجيّة، بذريعة حماية استثمارات مصانع الإسمنت في لبنان لزيادة قدراتها الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة سعر طن الإسمنت بشكل متكرر.

١٩٩٤ أعلنت شركة الترابة اللبنانية أرباحاً قدرها عشرة ملايين دولار في ميزانيتها للعام. اليوم، يباع طن الأسمنت عالمياً بحوالي ٤٥ دولار، فيما يباع في لبنان من قبل الشركات نفسها ب ١٠٥ دولار.

١٩٩٤ هيئة حماية البيئة في شكا تطور بروتوكولا للتفاوض مع الشركات

١٩٩٤ تصديق تخطيط طريق شكا - زكرون لشق طريق من «حرج القرن» في زكرون إلى مصانع شركة السبع في شكا، بهدف إقامة مقلع مستقبلاً ومشروع إفراز. على اثر ذلك، نظم الأهالي مع تجمع بلديات الكورة وهيئة حماية البيئة والتراث حملة واسعة وقُدمت العرائض إلى وزارة الداخلية والبلديات، كما رُفِعَ كتاب إلى المديرية العامة للتنظيم المدني، يطلب عدم الموافقة على طلب شركة الترابة الوطنية ضم وإفراز العقارات التي تملكها.

١٩٩٥ سمحت الدولة لشركات الإسمنت ب ٦٪ معدل الكبريت في الإسمنت، وذلك لمدة أشهر فقط، لكنها تدوم حتى اليوم. علماً أنّ المعدل سابقاً كان ٣٪ في حين المعدل العالمي المسموح به هو ١،٧٥٪.

١٩٩٦ إثارة موضوع التلوث الصادر عن معمل شكا للترابة والإترنيت بشكل واسع. وقد نشرت هيئة البيئة والتراث في الكورة في شهر أيار نتائج تحاليل عينات أجريت في جامعة أكستر في بريطانيا تثبت أن مياه الآبار السطحية في شكا ملوثة وتحتوي على العديد من المواد السامة.

١٩٩٦ صدر تصميم توجيهي للمنطقة الصناعية في شكا وأنفه. وعلى الرغم من أن هذا التصميم جزئي مثل التصميم السابق، لكنه يستبق عملية الامتداد العمراني بحيث أنه يتضمن مناطق انتقالية تضمن تجانسا ما بين الصناعة وسائر الاستخدامات.

أيار ١٩٩٧ القرار رقم ٤٠ صادر عن مجلس الوزراء يعلن تخصيص وتصنيف واعتماد بلدة بدبهون على أنها منطقة خاصة لمقالع شركات الترابة، على أساس مدته ١٠ سنوات. تم التجديد في العام ٢٠٠٧ لسنتين إضافيتين.

أيار ١٩٩٧ ترخيص مؤقت لشركة الترابة الوطنية بضخ مياه الآبار المحفورة في عقارين من منطقة شكا العقارية واستعمالها في الأغراض الصناعية

١٩٩٨ تنفيذ اتفاقية «تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» التي انضم إليها لبنان في العام ١٩٨٥. تقوم الاتفاقية بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة، الذي سمح بدوره باستيراد زيت الزيتون من تونس وسوريا إلى السوق المحلي.

١٩٩٨ توسيع شركة السبع بشكل ملحوظ بدعم جزئي من International Finance Corporation: إضافة فرن جديد سمح بزيادة الإنتاج من ٧٥٠ ألف طن في السنة الى ١,٥ مليون طن. واستحصلت الشركة على ISO و IRI. كما وظفت عدداً كبيراً من الناس، حوالي ٥٢ شخص من شكا.

١٩٩٩ تصل مساحة العقارات التي تمتلكها شركة سيمد ماينينغ ش.م.ل في كفر حزير إلى أكثر من مليون متراً مربعاً.

٢٠٠١ قامت ٢٣ بلدية في الكورة برفع دعوى أمام المدعي العام في طرابلس على وزارة البيئة، لأن الوزارة أصدرت مذكرة إرشادية (موّقعة من مدير عام الوزارة) تقول أن الدخان والانبعاثات من معامل الترابة ما هي إلا بخار ماء.

كانون الثاني ٢٠٠٢ الترخيص بإشغال أقسام من الأملاك العمومية النهرية (مجرى ماء شتوي) من منطقة شكا لشركة إسمنت الشرق الأوسط.

تشرين الأول ٢٠٠٢ صدور مرسوم تنظيم المقالع والكسارات في لبنان، حيث نجد أن مقالع وكسارات الكورة لا تقع ضمن المناطق المخصصة لذلك بحسب خريطة المرسوم.

تموز ٢٠٠٣ استبدال اسم شركة الترابة اللبنانية باسم هولسيم لبنان ش.م.ل.

٢٠٠٤ حصلت شركة السبع على شهادة ISO لإدارة النظام البيئي.

٢٠٠٤ قدرت كلفة تدهور أسعار الأراضي المجاورة للمقالع والكسارات في لبنان بما يقارب ١٦ مليون دولار في السنة، كون هذه الأعمال قد تسببت بخفض سعر الأراضي بين ١٦ و٧١٪ من قيمتها الحقيقية. وانخفاض قيمة المباني بما يقارب ٤٥٪ من قيمتها. (دراسة للبنك الدولي)

٢٠٠٥ بلغت الكلفة السنوية للتدهور الناتج عن الاستثمار العشوائي وغير السليم للمقالع في لبنان ما يقارب خمسة وعشرين مليار ليرة لبنانية (استناداً إلى دراسة كلفة التدهور البيئي في لبنان)

٢٠٠٧ توسيع وتحديث معمل السبع من جديد بحيث أصبح ينتج ٢,٤ مليون طن من الكلينكر في السنة.

تموز ٢٠٠٧ كان هناك غبار كثيف جداً يصل بيوت عفصديق، فالهواء قوي بحكم موقع الضيعة الكاشف على السهل من جهة والبحر من جهة ثانية. اتفق السكان وجمعوا التواقيع من حوالي ال٨٠ ٪ من السكان، ثم سجلوا العريضة في البلدية، وعند القائمقام، وتم تحويلها إلى وزارة الصحة والداخلية والبيئة.

أيلول ٢٠٠٨ بدعوة من هيئة حماية البيئة ولجنة التجار واللجنة النسائية في شكا، نفذ الأهالي اعتصاما في الشارع العام احتجاجا على تفاقم الوضع البيئي في شكا واستهتار الشركات بمعاناتهم: «ما حدا أعطى شكا، الكل أخذ منها خلال خمسين سنة مليارين وسبعمئة ألف طن من الاسمنت، أقله كونوا أوفياء لأهلها».

تموز ٢٠٠٩ صدور الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، حيث نجد أنّ مقالع بدبهون وكفرحزير تقع ضمن مناطق ذات خطر عالي في سيلان التربة وتعاني من نقص حاد في الموارد المائية.

أيلول ٢٠٠٩ تصديق التصميم التوجيهي للمناطق الصناعية في شكا، أنفة، كفريا والهري

أيلول ٢٠١٠ إعتصام أهالي شكا على مرور شاحنات الإسمنت داخل البلدة، وذلك عقب حصول اصطدام بين شاحنتين عند مدخل السوق أدى إلى زحمة سير خانقة.

أيار ٢٠١١ وجّه عدد من أهالي بلدة شكا كتاباً إلى محافظ الشمال سجلوا فيه اعتراضهم على إعطاء بلدية شكا أذونات لصالح شركة الترابة الوطنية (السبع) لإقامة كسارتين جديدتين في جبل شكا في منطقة قريبة من المنازل السكنية.

أيار ٢٠١١ صدر عن المجلس الأعلى للتنظيم المُدني القرار ١٨ لتنظيم كل من بدبهون وبرغون. يتضمن التصميم التوجيهي تصنيف منطقة المقالع ومحيطها في بدبهون على أنها «منطقة حماية» وذلك للحدّ من تأثير المقالع على المحيط ولتنظيم نطاق عملها وتوّسعها.

تشرين الثاني ٢٠١٤ اعتصام احتجاجاً على إقامة مطمر نفايات الشمّال في أرض شكا وذلك لما يصدر منه من تلوث للبيئة وأمراض وما يشكله من خطر على صحة السكان: التلوث بالمنطقة ٧٠٪، ومع انشاء المطمر رح يصير ١٥٠٪!

كانون الثاني ٢٠١٥ نفّذ أهالي وسكان الحي المجاور لمعمل الترابة البَيْضاء التابع لشركة هولسيم في بلدة شكا اعتصامًا أمام مدخل المعمل، وأقفلوا الطريق المؤدّية إليه احتجاجًا على الانبعاثات والغبار والروائح الكريهة التي تجتاح المنازل.

أيلول ٢٠١٥ صدر قرار عن وزارة الصناعة بتأليف لجنة تمثّلت فيها مختلف الوزارات ومحافظ الشمال ومعهد البحوث العلمية وشركة الترابة الوطنية وبلدية شكا وإتحاد بلديات الكورة لمتابعة أوضاع مصنع شركة الترابة الوطنية، تناط بها مهمة مساعدة المصنع والمنطقة والأهالي على توفير أفضل الشروط البيئية والصحية لعمل المصنع، وبالأخص ما يتعلّق بالمقلع ونقل الأتربة والكلينكر والبتروكوك وتخزينها.

تشرين الثاني ٢٠١٥ أطلق أهالي شكا صرخة مدوية في اعتصام، بعدما وصل التلوث إلى المياه التي تتغذى منها البلدة مع عدد من البلدات المجاورة في منطقتي البترون والكورة، وذلك بسبب نفايات معمل السكر.

كانون الأول ٢٠١٥ تأسيس جمعية وصية الأرض في الكورة

شباط ٢٠١٦ استدعت شركة الترابة الوطنية ضد الدولة - وزارة الأشغال العامة لدى مجلس الشورى لإبطال قرار المجلس الأعلى (٢٠١١) القاضي بتصنيف منطقة حماية في بدبهون، وذلك بعد أن تم تدوين هذا التصنيف في ٢٠١٥ في إفادات الارتفاق والتخطيط الخاصة بعقارات الشركة.

نيسان ٢٠١٦ اعتراض من «دير سيدة البلمند» على الترخيص غير القانوني لمقلع في تلة البلمند ونقل الصخور إلى المرفأ في الميناء، من دون إذن من بلدية قلحاتا. العقار ٩٤٦ (مساحته ٢٢ ألف متر مربع) حيث تجري أعمال القلع يملكه كل من خالد الدابوسي وجهاد العرب.

تموز ٢٠١٦ قرار صادر عن مجلس بلدية كفر حزير «رفضاً باتاً لتعديل تصنيف أو جهة استعمال جميع الأراضي التي تقع ضمن النطاق العقاري للبلدة إلّا بطلب وموافقة المجلس البلدي»، بما أنّ الجرف الجائر للأراضي يتسبب بتصاعد الغبار المؤثرة على البشر والمزروعات

تموز ٢٠١٦ كتاب من إتحاد بلديات الكورة موّجه إلى وزير الصناعة رفضاً لإعادة تصنيف الأراضي في منطقتي بدبهون وبرغون وزيادة عامل الاستثمار للشركة الوطنية للإسمنت في شكا

آب ٢٠١٦ صدور قرار عن مجلس شورى الدولة بوقف تنفيذ قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني (٢٠١١) الذي يقوم بتنظيم منطقة بدبهون.

تشرين الأول ٢٠١٦ صدور مرسوم لتنظيم منطقة شكا بالكامل لأول مرة. فيه، تم زيادة عامل الاستثمار المنطقة الصناعية. بحسب النشطاء في المنطقة، أخذت البلدية قراراً بزيادة عامل الاستثمار بطلب من الشركات، دون إعلام السكان، لكن تسرب خبر اجتماع المجلس الأعلى للتوقيع على هذا المرسوم.

كانون الأول ٢٠١٦ تنظم لجنة كفر حزير البيئية إعتصاماً قرب المقالع، مطالبين رئيس الجمهورية إنقاذ المنطقة من السموم التي تقتل السكان وتجرف الأراضي الزراعية.

آذار ٢٠١٧ تحت شعار «أوقفوا انتشار الغبار المسرطن»، أطلقت لجنة حماية البيئة في بلدية شكا عريضة للمطالبة بوضع خطة لإزالة مخلّفات شركة اترنيت لبنان، التي تنشر غبار مادة الاسبستوس المسرطنة.

نيسان ٢٠١٧ نفذ ناشطون من جمعية «بلادي خضرا» وقفة تضامنية مع أهالي الكورة «ضد الدمار البيئي الشامل الذي تنشره مصانع إسمنت شكا ومقالعها»، حيث تجمع عدد كبير منهم آتى من جميع المناطق، أمام مقالع شركات شكا مطالبين ب"إقفالها الفوري والنهائي".

نيسان ٢٠١٧ وجهت لجنة البيئة في «التجمع الوطني الديموقراطي» كتابا إلى مجلس الوزراء لمناسبة يوم الأرض العالمي، لفتت فيها إلى أن «مقالع مصانع إسمنت شكا مخالفة للفقرة ١-٤ من المرسوم ٨٨٠٣ لتنظيم المقالع والكسارات، ولم تلتزم قرار وزير الداخلية القاضي بإيقاف المقالع والكسارات لمدة شهر.»

حزيران ٢٠١٧ لقاء بين نواب الكورة ووزير البيئة حول أوضاع المعامل والمصانع، واتفقوا على برنامج ولجنة بيئية وعلى المصانع احترام صحة أهل الكورة.

حزيران ٢٠١٧ موافقة المجلس الأعلى للتنظيم المدني على زيادة عامل الاستثمار لصالح شركة الترابة الوطنية

آب ٢٠١٧ نفّذ أهالي الكورة وقفة احتجاجيّة مقابل مقالع مصانع إسمنت شكا استنكارًا لاعتداءات هذه المصانع ومقالعها على البيئة والحياة في الكورة وجوارها. وقّع المشاركون عريضة موجّهة إلى رئيس الجمهورية تدعوه لتحمل مسؤوليته في إيقاف الدمار البيئي والصحي والاقتصادي الذي تسببه مصانع إسمنت شكا.

آب ٢٠١٧ وقع أهالي كفتون عريضة رفعوها إلى وزير الدولة في شؤون مكافحة الفساد، الذي رفعها بدوره إلى وزارة البيئة، اعتراضاً على إقامة مقلع ضخم في البلدة، علماً أن ترخيص وزارة البيئة رخص لإقامة كسارة صغيرة.

آب ٢٠١٧ بلدية كفرحزير تغلق مقلع «القصبة» الذي كانت تستثمره شركة هولسيم

٢٠١٧ زيادة الاستثمار في المناطق الصناعية وصناعات كبيرة في شكا وأنفة

شباط ٢٠١٨ أسفرت المحادثات بين وزارة البيئة واتحاد بلديات الكورة وشركات الإسمنت في شكا، بعد نحو ستة أشهر تقريباً من انطلاقتها، عن ولادة «إتفاق» بين الشركات والإتحاد هو كما يلي: « تتعهد الشركة الوطنية وشركة هولسيم بالمساهمة بمشاريع إنمائية في الكورة عبر إتحاد البلديات على شكل هبات غير مشروطة».

شباط ٢٠١٨ عقد اتحاد بلديات الكورة، لقاء لدراسة الوضع البيئي في قضاء الكورة ورسم خارطة طريق للتحرك في هذا الملف على جميع الأصعدة، حضره نواب الكورة الحاليون والسابقون ورئيس الاتحاد ولجنة البيئة في الاتحاد التي تضمّ عدداً من رؤساء البلديات.

آب ٢٠١٨ نفّذ أهالي شكا بدعم من هيئة حماية البيئة في شكا، اعتصاما قرب منشآت شركة «هولسيم» مطالبين بالتزامها المعايير البيئية وبوقف تعدي الشركة وشاحناتها التي تجوب الأحياء ليلا نهارا ناثرة الغبار القاتل.

آب ٢٠١٨ قرار صادر عن مجلس بلدية كفر حزير بإيقاف جميع أعمال شركتي الترابة الوطنية وهولسيم في المقالع التابعة لهما في خراج بلدة كفر حزير فوراً تحت طائلة المسؤولية. قبل إصدار القرار، طلبت بلدية كفرحزير من الشركتين خطياً إعطائعها نسخة عن أي ترخيص رسمي لديهما بإقامة مقالع في أراضيها وكان الجواب خطياً بأنه لا ترخيص لديهما وأن شركة هولسيم تقدمت بطلب ترخيص منذ عام ٢٠١٦ ولم تحصل على جواب من الجهات المعنية.

تشرين أول ٢٠١٨ قطع الطريق الممتد من شكا إلى كفرحزير من قبل أهالي الكورة تلبية للنداء الذي دعت اليه لجنة كفرحزير البيئية والهيئات التنسيقية البيئية في المنطقة، احتجاجاً على عمل مصانع الترابة والمقالع في كفرحزير وانتهاكاً لقرار المجلس البلدي.

تشرين أول ٢٠١٨ عريضة من كهنة الرعايا الواقعة في المناطق المتاخمة لمقالع ومصانع الإسمنت، مؤكدة معاناة أبنائها الروحيين من الغبار وتضاعف حالات الربو والإصابات السرطانية.

كانون الثاني ٢٠١٩ صدور بيان عن لجنة كفرحزير البيئية دعت فيه من يرغب طوعاً من المحامين اللبنانيين والعرب بمتابعة ملف الأزمة الوجودية التي سببتها مصانع إسمنت شكا لأهل الكورة. كما وجهت عبره نداء إنسانيا إلى الإعلاميين اللبنانيين والعرب لتسليط الضوء على القضية البيئية والصحية في شكا والهري.

- مقاومة الأهالي وتشكيل مجموعات
- تطوّر الشركات والمقالع
- تصاميم توجيهية محلية \ قرارات بلدية
- خطط وطنية \ قوانين \ سياسات عامة

اشغال عامة
بحث وتصميم

هكذا نهشت شركات الإسمنت عناصر البيئة في الكورة

في هذا التحقيق، تحاولد "المفكرة" تحديد الأضرار البيئية المباشرة الناتجة عن انبعاثات شركتي الترابة، مستعينة بعدد من الخبراء والمختصين. وقد حاولنا التواصل مع القيمين على الشركتين المذكورتين وكذلك الأمر مع البطريركية المارونية التي تملك 10% من أسهم شركة الترابة اللبنانية (هولسيم)، ضمانا للوجاهية، لكن من دون جدوى. وفيما تعتمد الشركتان خطابا رسميا مفاده أنهما تتخذان التدابير الكفيلة للحدّ من الانبعاثات السامة كتركيب فلاتر مثلا وأنهما لا تتحملان أي مسؤولية عن الضرر الصحي الحاصل، فإن الخبراء الذين تم الاستماع إليهم قدموا للد "المفكرة" أدلة كثيرة تدحض هذه الادعاءات وتثبت مسؤوليتهما المباشرة عن تلويث عناصر البيئة كافة: الهواء والمياه الجوفية والبحر والتربة، وعما يستتبع ذلك من أضرار على صحة الإنسان والحيوان والنبات. وبما لا يقل خطورة عن ذلك، سجل الخبراء قلقا شديدا من جراء حجب وزارة البيئة لنتائج قياس الانبعاثات وتعاملها مع هذه النتائج على أنها أسرار دولة. وقد كشف تصرف وزارة البيئة على هذا الوجه عن جانب آخر من تواطؤ الإدارات العامة مع الشركتين ضد الصالح العام (يراجع الكادر).

والمسؤولية في تلويث عناصر البيئة كافة تترتب ليس فقط عن انبعاثات المعامل، ولكن أيضا عن انبعاثات المقالع غير المرخصة والتي ما برحت تتوسع لتنهش قلب القرى المحيطة كافة.

نشاط شركات الترابة "الملوث"

قبل الاستماع إلى آراء الخبراء بشأن تأثير الشركتين على البيئة، سعينا إلى تحديد أساليب عملهما. وقد اعتمدنا لهذه الغاية على شهادات عمال وموظفين سابقين في الشركتين، في ظل عدم تجاوب هاتين الأخيرتين في منحنا أي معلومات أو حتى السماح لنا بالدخول إلى منشآتهما.

يتركز نشاط شركتي الإسمنت على أمرين:

أولا، تأمين المواد الأولية لصناعة الإسمنت. وفيما هي تستورد أو تشتري بعض هذه المواد، فإن معظمها يأتي حاليا من المقالع والكسارات في جبال ووديان الكورة وساحلها، وهي مقالع وكسارات تعمل من دون ترخيص وبمخالفة واضحة للقوانين المعمول بها. وتؤثر الشركتان استخراج ما تحتاجان إليه من جبال الكورة، ليس فقط بسبب قربها من معاملها مما يخفف عنها كلفة النقل، ولكن أيضا بالنظر إلى تركيبتها الجيولوجية. فهي تتكون بشكل خاص من الأرجيل أي تراب حوارة أساسه دلغام، ويعرف بـ" مارن" (marne) باللغة الفرنسية (الحوارة) و(marl) بالانكليزية". وهي مادة حمراء وتراب بركاني، يصلح لصناعة الإسمنت. وعدا عن أن هذا النشاط يؤدي حاليا إلى إزالة قرى وهضاب وتغيير معالم التربة بفعل الحفر واستخراج الرمول، فإنه يترافق مع استخدام مواد مفجرة تترك بدورها آثارا عميقة على البيئة المحيطة.

ثانيا، صناعة الإسمنت والتي تحصل على مرحليتن:

المرحلة الأولى: يتم فيها بداية حرق المواد المستخرجة بعد خلطها برمول ومواد أخرى في الأفران، وذلك بدرجة حرارة تصل إلى 1450 درجة، مما يؤمن انصهار المواد ببعضها البعض فتسيل كنهر أحمر يشبه المياه البركانية. ومن الثابت أن الشركة تستخدم في هذه الأفران وقود البتروكوك، وهو أسوأ أنواع الوقود، كونه يتكوّن من نفايات البترول، وفيه نسب كبريت مرتفعة جداً. تُنقل من ثم المواد المحروقة من الأفران تلك إلى مكان توجد فيه مراوح كبيرة تعرّضها للتبريد السريع إلى مئة درجة مئوية لتتفكك إلى حبوب صغيرة جدا وناعمة تسمى "الكلينكر" وهو المادة الخام لصناعة الإسمنت. في هذه العملية تصدر انبعاثات هائلة تتمثل بالمعادن الثقيلة التي تتطاير من المواد الأولية عند صهرها وتفككها بصدمة خفض الحرارة. تبعا لذلك، ينبعث عن نشاط الشركة في مرحلة الحرق والتبريد اللاحق 22 غازا، بعضها غير ضار وبعضها سام جداً. ويُلحظ أن هذه الغازات تتجه نحو المداخن ومنها إلى الخارج، من دون أن يحصل طوال هذه المرحلة أي استخدام لأي فلاتر، حسبما أكده لنا موظفون سابقون مطلعون على اجراءات عمل الشركيتين.

المرحلة الثانية: يتم فيها إدخال الكلينكر إلى المطاحن ليتحول إلى إسمنت. وهنا ينبعث الغبار بكثافة كبيرة. وقد وضعت الشركات فلاتر على هذه المداخن (هولسيم في 1997، والسبع في 2017). ولا يزال لدى الشركات مطاحن قديمة بفلاتر غير فعّالة، وإن كانت إنتاجيتها أقل من المطاحن الجديدة. وقد علمت المفكرة أن المطاحن القديمة تنتج نحو 15 إلى 20% تقريبا من الأطنان التي تراوح بين 8 إلى 10 آلاف طن في اليوم لكل شركة على حدة.

وعليه، أمكن القول أن الفلاتر الموضوعة تؤدي إلى تخفيف نسبة من الغبار المنبعث خلال المرحلة الثانية، من دون أن يكون لها أي مفعول في الحد من الغازات المنبعثة خلال المرحلة الأولى.

إضافة إلى ما تقدم، تؤدي النشاطات الفرعية أو المكملة لشركتي الإسمنت إلى تلويث إضافي للبيئة، من خلال سلسلة من الأعمال الإعدادية للتصنيع، أبرزها توليد الكهرباء عبر مولدات خاصة من دون أي فلاتر، وتفريغ البتروكوك من البواخر بطريقة بدائية وتخزينه في الهواء الطلق، وتخزين الكلينكر على شكل جبال على شاطئ البحر مباشرة، وتبريد محركاتها الصناعية.

تلوّث الهواء

يجمع الخبراء الذين استمعنا إليهم على أن أول عناصر البيئة التي تم تلويثها هو الهواء.

رزق: خطورة استخدام البتروكوك

وفي هذا الإطار، شدد البروفسور ويلسون رزق، الخبير الإستشاري في علوم السموم الكيميائية الصناعية، في حديثه للـ "المفكرة" على ما أسماه التدمير الكيميائي الذي ينتج وفق رأيه عن تسرب غازات سامة بفعل استخدام مادة البتروكوك. ويشرح رزق أن الكوك تأتي من الفحم الحجري (أي ما يبقى من تصنيعه وهو نفايات صالحة للإحتراق) والبترو من البترول، وهو أيضاً بمثابة نفايات البترول لأنه يبقى بعد استخراج كل مشتقات البترول. ويقول رزق أن مشكلة البتروكوك تتمثل بوجود نسبة كبيرة من الكبريت، وينتج لدى احتراقه غاز كبريت السيلفيريك (SO_2) و(SO_3)، وهي تركيبة كيميائية لغاز الكبريت السيلفيريك. هذا الغاز، وفق البروفيسور رزق "ينبعث بالجو ويحتكّ بالرطوبة ويتعرض لها ويتفاعل معها، مما يُنتج حامض الكبريت (H_2) أو (H_4). وعندما تمطر، تتفاعل هذه المادة مع التربة فتصبح تربة حمضية ولا تعود صالحة للزراعة، وهو أول المخاطر البيئية".

كما يلفت رزق إلى غاز سام آخر ينتج عن احتراق البتروكوك وهو أوكسيد الآزوت "إن أو إكس (NOx). فالأمطار الحمضية تقتل الأرض والمزروعات، فيما يؤثر هذا الغاز على الإنسان وخاصة على بشرته الجلدية، ويتسبب بالأمراض التنفسية وأمراض السرطان". ولا ينسى خبيرنا "المعادن الثقيلة التي تنتج عن احتراق البيتروكوك: "رصاص وزئبق وكادميوم وكروم وغيرها، وهي معادن يمكن أن تدخل مع الأدخنة الناتجة عن المحارق، وهي مسؤولة أيضاً عن الأمراض السرطانية".

أخيرا، يذكر رزق أن الحكومة اللبنانية سمحت للشركات باستيراد البتروكوك منذ 1993 ولثلاث سنوات بنسبة 6% كبريت، خلافا لكل المعايير العالمية. وبرغم انتهاء مهلة السماح، ما

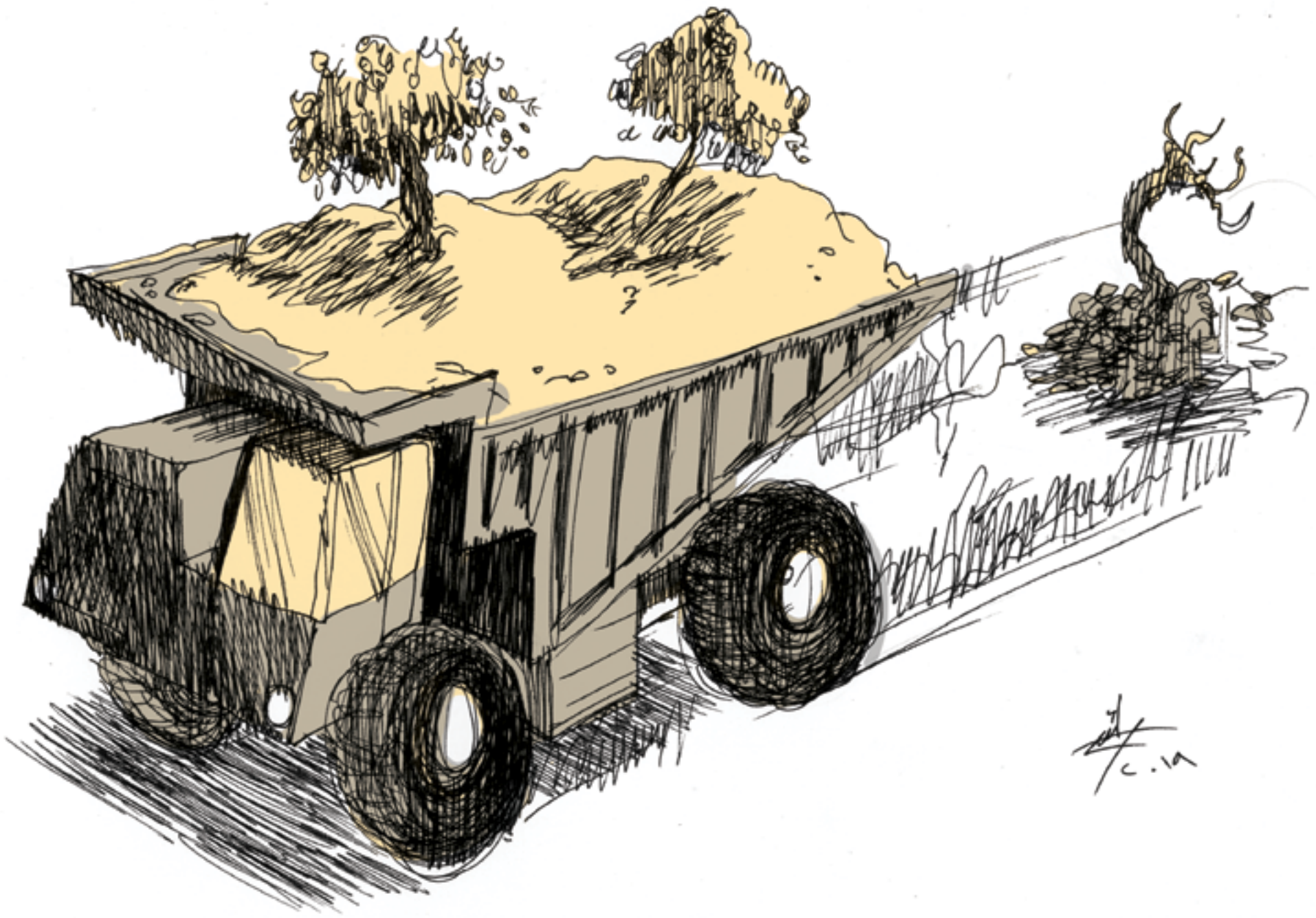

تزال الشركات تستورده وما تزال الدولة تتنصل لمسؤوليتها في منع استيراده أو على الأقل في تخفيض نسبة الكبريت المقبولة إلى المعدل العالمي الذي يتراوح بين 1.5 إلى 3%.

طن ترابة = طن ثاني أوكسيد الكربون

في السياق نفسه، يقول الطبيب باسم قبرصي، الأخصائي في الأمراض السرطانية، للـ "المفكرة"، أن "كل طن إسمنت يُنتج طناً من ثاني أوكسيد الكاربون (CO2). وإذا قلنا أن الشركات تنتج بالحد الأدنى 8000 طن يوميا لكل شركة، (هناك معلومات عن إنتاج السبع 13 ألف طن يومياً) أي أننا أمام انبعاثات 8 آلاف طن على الأقل من ال CO2 يوميا. وقس على ذلك كميات الغازات المذكورة آنفا"ويشرح قبرصي: "ماذا يعني وجود هذا الكم من الإنبعاثات في الهواء؟ إن الرئة تتسع لـ 6 لترات هواء. ونتنفس بمعدل 17 مرة بالدقيقة أي يدخل إلى رئتينا حوالي 100 ليتر من الهواء بالدقيقة أي ما يعادل 6000 ليتر بالساعة و147000 ليتر بالنهار أي 147 كغ من المواد التي يستمدها الجسم من الهواء. وهذا عشرات أضعاف كمية المواد الصلبة والسائلة التي تدخل إلى جسمنا كالطعام والشراب. لذلك معروف أن تلوث الهواء من أكثر العوامل تأثيرا على صحة الإنسان".

من جهتها، تعدّد الإختصاصية في فيزياء المادة د. سمر نجار إنبعاثات شركات الإسمنت من الغازات مع أضرارها ومخاطرها. ومنها:

O3 والغازات الأخرى

الأوزون O3 ويكون عادة في الطبقة العليا من الغلاف الجوي "الستراتوسفير" ليحمينا من الأشعة ما فوق البنفسجية UV . لكن وجوده في الطبقة التي تعيش فيها الكائنات الحية أي التروبوسفير، هو سيء لأنه يؤشر إلى وجود تلوث. ترى أن الأوزون "لا ينبعث مباشرة من دواخين الشركات بقدر ما ينشأ بسبب تفاعلات بين مركبات عضوية متطايرة هيVOCs وأوكسيد الكاربون CO وأوكسيد النايتروجين NOx

وهي ملوثات بحدّ ذاتها. وتؤكد أن وجود الأوزون دليل على وجود هذه المركبات، مشيرة إلى أن "أوكسيد الكاربون ليس لديه رائحة، لكنه يعرقل وصول الأوكسيجين إلى الخلايا".

Dioxins and Furans

من الغازات الأخرى التي تلفت إليها نجار "الدايوكسن والفيوران وهي مواد عضوية قذرة لها تركيبات معقدة وعديدة ومختلفة تتميز بثلاث خصائص سيئة: الأولى أنها مسرطنة والثانية أنها تستمر في الطبيعة لأجيال، ولا تموت سمّيتها ولا تتفكك بل تدخل إلى النبات والحيوانات والبشر... والثالثة أن لا حد أدنى عالمي مسموح لهذه المواد لشدة خطورتها".

تلوث المياه الجوفية؟

العنصر الثاني من عناصر الطبيعة والذي طالته أعمال الشركة هو المياه الجوفية. هنا نجد الإضرار بالثروة المائية حاصلا من خلال أمرين: أولا، إعطاء الشركتين حق استهلاك كميات هائلة منها على حساب حقوق الناس بالماء، وثانيا، من خلال التلويث الحاصل بفعل مقالعهما وأنشطتهما الصناعية.

فعلى صعيد استهلاك المياه، يؤكد حسن جعفر الرئيس السابق لمصلحة تصحيح المحيط في وزارة الطاقة، أن الشركتين تستهلكان آلاف الأمتار المكعبة يوميا، وفق مراسيم تراخيص استثمار آبار المياه الجوفية تجدد ضمنا سنويا وتعود إلى سنة 1968. وقد رخص لشركة السبع (الوطنية) باستعمال 3370 متر مكعب يومياً من ستة آبار حفرتها الأخيرة، علما أن هذا الاستهلاك مرتفع جدا، بالنسبة لما تضخه الدولة نحو محطة توزيع المياه في فيع والتي تغذي نصف البلدات الكورانية (14 بلدة) والذي يبلغ مجموعه ستة آلاف متر مكعب يومياً "تُخفض في الصيف إلى ألفي متر مكعب خوفاً من تسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفي". وما يزيد من قابلية الأمر للانتقاد، أن "المفكرة" حصلت على معلومات تفيد بأن هذه الشركات لم تدفع قرشاً واحداً لوزارة الطاقة لغاية 2004. ويؤكد رئيس بلدية أميون السابق، ورئيس جمعية وصية الأرض المهندس فارس ناصيف هذا الأمر، مضيفا أن الشركات تحظى بحق استثمار مياه نهر الجوز ونبع الجرادة.

ومن هذا النبع مدت شركة كيمياويات سلعاتا إنبوبا لسحب عشرين إنشاً من مياهه وصبغتها بتلوينة لكي لا يستفيد منها أهالي المنطقة". أما الترابة الوطنية (السبع) فقد "حفرت آباراً على نبع الجرادة تستعملها في صناعاتها".

الفلاتر الموضوعة تؤدي إلى تخفيف نسبة من الغبار المنبعث من دون أن يكون لها أي مفعول في الحد من الغازات المنبعثة

أما على صعيد النشاطات الملوثة للشركتين، فيتأتى الخطر من المقالع الصخرية وبخاصة التفجيرات الحاصلة فيها، وأيضا من نفايات المعامل التي تدخل محيط آبار المياه الجوفية. وفي هذا الإطار، يشرح رئيس جمعية "وصية الأرض" فارس ناصيف للمفكرة بناء لدراسات علمية تمدد الخزانات الجوفية تحت الأراضي التي تستعملها الشركات كمقالع "الشركة حفرت اليوم حتى وصلت للمياه الجوفية ومنشوف بالمقالع بحيرات"، مؤكداً تلوث جزء من المياه التي تروي منطقة فيع وغيرها". والتلوث حاصل، وفق ناصيف، بـ"الديوكسين وأنواع أخرى من إنبعاثات الشركات والأسيد أيضاً، وأثبتته تحاليل أجرتها الدولة أيضاً.

ويضيف مختار كفرحزير يعقوب الياس عيسى أن الشركتين اعتمدتا أسلوبا شديد الخطورة لزيادة كمية الصخور المسحوبة. فهما "تستعملان الحفر الرجراج، وبدل ما ينزلوا سيران (يعني جلول) صاروا عم ينزلوا عامودياً وبشكل حاد". النزول العامودي لأعماق قد تصل إلى 500 و700 متر لفحص طبقات الأرض ونوعية التربة والصخور، يراه المختار خطراً كبيراً على خزانات المياه الجوفية "عم يفتحوا شبابيك ع باطن الأرض وهذا ما يلوث مياهنا".

وفي الاتجاه نفسه، يرى جعفر أنه يجب إجراء مسح على كل ثقب في الأرض. "ففي السابق كان في جبيل مثلاً 300 بئر يصرفون المجاري إليها، وهذه الآبار أينما وجدت ليست مخالفة للقانون فقط بل كارثة. ووزارة الطاقة هي من يفترض أن تراقب الآبار المحفورة وقعرها". ويرى جعفر أن هذا الأمر يؤدي إلى أمراض سرطانية بلا أدنى شك. فـ"الصرف الصحي ليس هو ما يؤدي إلى الأمراض السرطانية بل الكيميائيات. كما أنه حين يتم تبريد المحرك، يوجد تآكل معادن، ويوجد حديد ورصاص وزئبق وهي كلها ترمى في المياه الجوفية، وهنا الكارثة".

يرى جعفر أن الخطر على مياه الجرادة يتأتى من "الآبار المحفورة ذات القعر المفقود، أي تلك التي لا يوجد فيها مياه، وما زالت مفتوحة، إذا ما تم تحويل المياه المبتذلة للمصانع إليها، وعادت نحوه مياه البحر ونفايات الفلاتر". وبضيف جعفر "عندما تأتي مياه الأمطار وتأتي معها بالبقايا résidu التي تنزل إلى التربة، ثم ترمى في الآبار المحفورة وهم لا يقومون بعزلها، هنا المصيبة. نحن كنا نقوم بعزل أي بئر نحفره. كنا نعزله 17 إلى 18 متر فنصب باطون كي لا تدخل المياه إليه". ولكن من يحصي ويراقب كم بئراً حفرت الشركات؟ "لا أحد يعلم". وعندما تسأله "أليست مسؤولية وزارة الطاقة؟ يرد جعفر "لم يعد من شيء اسمه وزارة الطاقة. فالوزارة تضم 11 مصلحة، منها مصلحة واحدة فقط رئيسها قانوني بمرسوم، وما تبقى تكليف، معظمهم لا علاقة لهم باختصاص مصالحهم. نحن نعاني من خللـ في كل الإدارة". حتى الجيولوجون "وظفت الوزارة 10 إلى 12 جيولوجياً ولم يبق فيها اليوم إلا جيولوجي واحد. "

تلويث مياه البحر

هنا، أيضا نلمح مصادر عدة للتلوث ناتجة عن نشاطات شركتي الترابة.

ومن أبرز النشاطات الملوثة في هذا المضمار:

كيفية تفريغ البتروكوك في مرفأي شركتي الترابة. فما برحت الشركتان تفرغان البرتوكوك بطريقة بدائية. تحمل "غرافة" البوكلين البتروكوك من الباخرة وتفرغه في قشاط هو عبارة عن منحدر بجوانب مرتفعة قليلا ليذهب نحو مخازن الشركات. من البواخر ومع كل تفريغ لـ"غرافة"، يتسرب بعض النفايات النفطية إلى البحر.

تخزين "الكلينكر" على شاطئ البحر مباشرة. ويمكن أن ترى بالعين المجردة (وهذا ما رأيناه في جولة بحرية) منحدرات الجبل على البحر وفيها بقايا الكلينكر الذي يحمله الموج العالي في حال العواصف، فيما تتدحرج حبيباته الصغيرة مع هبوب الهواء البحري نحو المياه.

تسريب النفايات السائلة من الشركة مباشرة في البحر. ومن هذه النفايات، الماء الناتج عن غسل البتروكوك الدائم لكي لا يشتعل، أو العائد لتبريد محركات الآليات الضخمة، وكل ما ينتج عن عملية التصنيع.

يضاف إلى كل ذلك الأمطار الحمضية التي تسببها إنبعاثات الشركات "وهذه تؤثر في البيئة البحرية وخصوصا القريبة من الشاطئ، يعني الفايشة"، مما يؤثر على الثروة السمكية بشكل كبير.

وختاما في هذا المضمار، يجدر التذكير أن مصلحة الأبحاث العلمية والزراعية نشرت في عام 2018

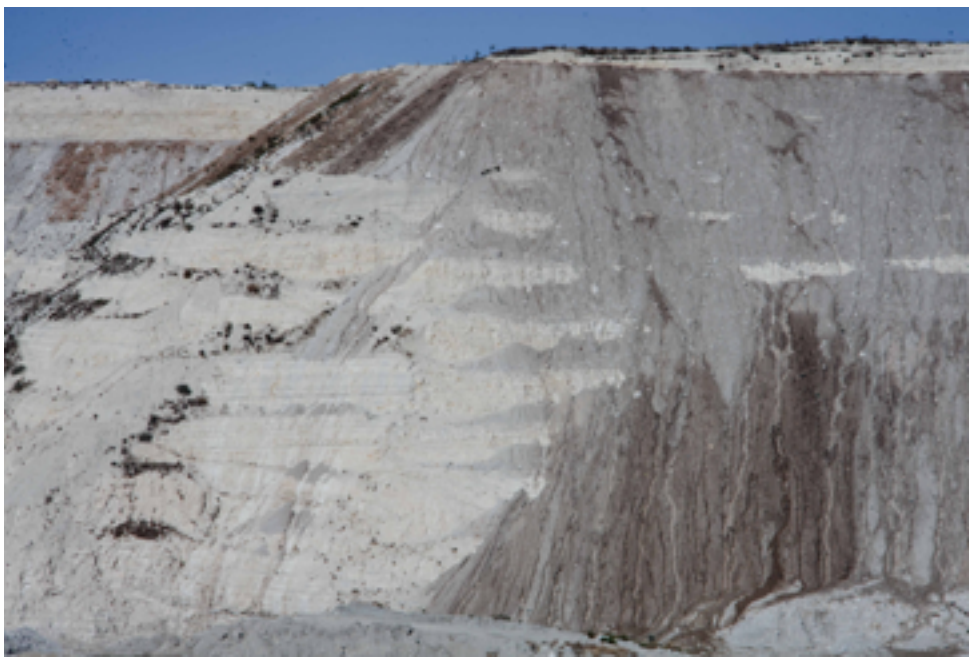

تقريرا بيّن أن مياه الشاطئ اللبناني في شكا تتضمن نسبة عالية من المواد الصلبة، المغنيزيوم، الكلور وحامض الكبريت. كما كشفت عن تلوث بالمعادن الثقيلة بنسبة عالية من الزرنيخ، الرصاص، النحاس، الزنك، الكادميوم والزئبق.

تلويث التربة

يعيد المهندس الزراعي والخبير مع الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي جورج حنا جحا الضرر الحاصل في تربة الكورة إلى ستينيات القرن الماضي "عندما بدأت شركات الإسمنت في شكا بشراء التراب الأحمر من الكورة الوسطى (بشمزين ومحطيها). وقد صرح جحا في كتابه "كتاب الزيتون" الذي أصدره في أيار 2018 أن الشركات تسببت من خلال ذلك "باقتلاع عشرات آلاف أشجار الزيتون وحفر الأرض وبيع التربة خلافاً للقانون"، وفق ما ورد في الكتاب نفسه.

كما أدى حفر مقالع التراب الأحمر 25 مترا إلى نشوء مستنقعات شتاء وفي الربيع، فيما يجف بعضها صيفا. وقد أدت هذه المستنقعات إلى سواد مناخ رطب، يشكل بيئة مناسبة لانتشار مرض عين الطاووس الضار جدا بشجر الزيتون. مرض ابتدأ مع أول مستنقع تم حفره في بشمزين. هذا فضلا عن أن الحفر أدى إلى انزلاق التربة في البساتين المتاخمة مما أدى إلى يباس العديد من أشجار الزيتون التي فقدت جزءا مهما من تربتها وبالتالي غذائها.

وهذا ما أسماه رزق بالتدمير الجغرافي (الذي يضاف إلى التدمير الكيميائي المشار إليه أعلاه). ويتمظهر هذا الضرر بنهش الجبال لاستخراج المواد الأساسية من كلس. كما هناك "الحرزمان وهو مادة حمراء وتراب بركاني، ويستعمل كمادة أولية". ولذا، وفق رزق، يأكلون جبال البلدة ويدمرون الطبيعة، ويبالغون باستخراج هذه المواد غير مبالين بالضرر الواقع على البيئة والطبيعة. وهم بذلك يأخذون التربة المثالية لزراعة الزيتون".

إلى الضرر الحاصل من جراء استخراج التربة وتغيير المعالم الجغرافية للجبال والحقول، ثمة أضرار إضافية تعاني منها التربة أبرزها الضرر الناجم عن انبعاث غاز كبريت السيلفيريك والذي يحول التربة عند حصول أمطار، إلى تربة حمضية فلا تعود صالحة للزراعة.

الفلاتر، خدعة بصرية؟

إثر معارك ضارية خاضها أهالي الكورة ضد شركات الترابة، مطالبين بحقهم بتطبيق القانون والمعايير البيئية السليمة التي ترد عنهم شبح الموت بالأمراض، أعلنت الشركات وباحتفال حضره وزير البيئة في 2017 تركيب فلاتر "متطورة" تمنع ضرر الإنبعاثات عن الناس.

الرئة تتسع لـ 6 لترات هواء ونتنفس بمعدل 17 مرة بالدقيقة أي يدخل إلى رئتينا ما يعادل 147 كغم من الهواء. وهذا عشرات أضعاف كمية الطعام والشراب.

ولكن، هل حقا من شأن هذه الفلاتر، التي تأخر وضعها كثيرا، أن تؤدي الغرض الموعود منها؟

هنا، تلقينا ثلاثة أجوبة:

الأول، باح به لنا رئيس مجلس إنماء شكا سيمون غطاس، وهو موظف بموقع مسؤول في شركة هولسيم (الترابة اللبنانية) ومفاده أن "الفلاتر هي للغبار وليست للغازات". وهذا ما يتماشى تماما مع ما أسلفناه لجهة أن الفلاتر تعمل فقط خلال المرحلة الثانية من تصنيع الإسمنت ولا استخدام لها بالمقابل خلال المرحلة الأولى منه،

الثاني، أدلى به البروفيسور رزق: "علميا، المصافي، سواء كانت للغبار أم للغازات، لا تمنح حماية كاملة". فيما هي تعمل خلال الفترة الأولى بشكل جيد، ثم لا تعود قادرة على التصفية بكامل طاقتها. ولا يمكن لأي فيلتر، وحتى لو كان حديثا، أن يعمل بشكل جيد أكثر من شهرين، وأن عمله عندما يتجاوز ذلك يتطلب وضع نظام صيانة صارما، يضمن حصول صيانة دورية، وشهريا في عدد من الحالات". ويتساءل رزق: "من يراقب صيانة الفلاتر دوريا؟ من يراقب حسن سير عملها؟". وفي أفضل الأحوال، في حال كانت الفلاتر بأفضل حال، فإنها، وفق رزق، لا يمكن أن تقضي على المواد الملوثة 100%"،

الثالث، أن ثمة شبهة تدعمها شهادات عدة على أن الشركتين توقفان استخدام الفلاتر في أوقات معينة وذلك من باب ترييحها وإطالة أمد صلاحها أو أن 15-20% من المطاحن ليس فيها فلاتر حديثة. ومن شهادات سمعناها من أكثر من شخص من أهالي الكورة أن "سُحبا داكنة حينا وسوداء أحياناً تخرج من الإنبعاثات". ويستدل هؤلاء الشهود من ذلك أن الشركات توقف العمل بهذه الفلاتر في أحيان كثيرة. كما يتحدث الكثير منهم عن تعطيل الفلاتر خلال ساعات العمل ليلاً.

ولكن أخطر من كل ذلك، هو نقص الشفافية في رصد مدى نجاح هذه الفلاتر في الحد من الانبعاثات وفق ما أكده لنا كذا اختصاصي متابع'.

مصالح الشركات الملوثة - أسرار دولة وفق وزارة البيئة

تزامن تركيب الفلاتر مع تركيز آلات تحسس لقياس الغبار في ثلاث بلدات في الكورة ورابع لقياس الغبار وانبعاثات الغازات في فيع، المتربعة على كرسي المرتبة الأولى بانتشار السرطان في الكورة. لكن هنا أيضا تبرز عدد من العلائم المقلقة:

فأولا، تؤكد د. نجار أن الأجهزة التي ركزتها الدولة ممثلة بوزارة البيئة، تلتقط "الغبار بحجم 10 مايكروميتر وإسمه PM10 وما دون وصولاً إلى الغبار ذي حجم 2.5 مايكروميت (إسمه PM2.5)... لكنها لا تقيس ال PM1، وهي الذرات الأصغر حجماً والأخطر".

ثانيا، تؤكد نجار أن "الأجهزة المنشورة في فيع فقط تتمتع بخاصية فحص الغبار الصغير والناعم تباعا: PM10 and PM2.5 ، ومعهما الغازات التالية : O3 / SO2 / NO2. أما القرى الثلاث فلا تفحص الغازات بل هي أجهزة لفحص الغبار فقط". وتؤكد أن "الغبار الصغير الحجم ينتج عن صناعات تعتمد على الحرق كصناعة الإسمنت وحرق الفيول الصلب" البتروكوك".

ثالثا، حجب وزارة البيئة للمعلومات الناتجة عن هذه الأجهزة. فبعد أكثر من عام على تركيب الأجهزة، ما يزال الأهالي وعدد من البلديات عاجزين عن انتزاع أي معلومات حول نتائج رصد الإنبعاثات وبالتالي مدى جدوى هذه الفلاتر. وهذا ما أكده للمفكرة د. أديب كفوري وهو خبير في تلوث الهواء، وحاصل على ماجستير في علوم البيئة، ورئيس لجنة البيئة في مجلس آنماء شكا. وقد أكد كفوري في الوقت نفسه أنه "كان من المفروض أن تمدّنا وزارة البيئة وبعد أكثر من عام ونصف على تركيب هذه الأجهزة بتقارير شهرية وسنوية تحلل النتائج وتوثق النسب وتقارنها بما هو مسموح عالمياً".

في ظل تكتم وزارة البيئة على هذه النتائج، لجأ أهالي الكورة إلى تطبيق Sensio air وهو تطبيق عالمي موجود على الهواتف، ويسمح بقياس التلوث. ويشير هؤلاء إلى أن اللون الأحمر يغلب على جهاز قياس الغبار والغازات في بلدة فيع. "وأحمر يعني ان النسب المرصودة هي خطيرة ومؤذية للحياة".

حين أصبحتُ حارسة لضحايا السرطان

سمر نجار

جميل أن تكبر في فيع، تلك القرية الوادعة على أكتاف وادٍ يطل على شاطئ من أجمل شواطئ لبنان، هو ساحل الكورة الطبيعي. أنت أيضاً بقرب أهم أربع مدارس في القضاء: البلمند، الشويفات، IS، وAUSL .

يقصد منطقتك أبناء القرى الأخرى، وحتى أبناء طرابلس. كبرتُ وأنا أنتظر باص المدرسة كل صباح وشيء واحد يقلق راحتي: رائحة الشركة التي كنا نشتمّها كل صباح. روائح غريبة تأتي من الشركات المتموضعة في المنطقة الصناعية في شكا التي تطل عليها بلدتي.

قرية مسكونة بهاجس السرطان: نخبر عن الإصابة أو لا نخبر؟

في صغري سمعت عن أصدقاء القرية يفقدون أهلهم واحداً تلو الآخر. أذكر بعمر العاشرة زيارة جارتي التي تكبرني بعشر سنوات ومعها طفلة من عمري، كانت اعتادت أن تجمعنا لنلعب معا بين حين وآخر. لكن تلك الزيارة إلى منزلنا كانت لأسباب مختلفة. لقد توفي والد الطفلة بالسرطان وأرادوا إخفاء الأمر عنها إلى حين انتهاء مراسم الدفن. لم يريدوا لها أن ترى الحزن الذي يعتصر قلب والدتها وشقيقيها. بعدها خرجنا من المنزل وكان الورد منثورا على الأرض، سألت الطفلة جارتنا: ما هذا الورد؟ فأجابتها الجارة (أذكر تماما رجفان شفتيها): "إنه عرس لأحد الجيران". كانت تلك الوفاة أولى صدمات القرية، وحتى الصغار شعروا بهيبتها.

بعدها بقليل مات "جدو نزيه"، صاحب الدكان الوحيد في القرية، وكنا نكنّيه كذلك: فهو الذي لم يكن جدّا لأحد، اعتبرناه جدّا لكل أطفال القرية. قد يقول البعض: عادي فهو كبير في السن. لكن أن يموت أحد بهذا المرض الصعب لهو أمر جديد ومخيف. وبدأت أتعرف أكثر على هذا المرض من أحاديث الكبار: لا تخافوا أنه "غير معدٍ". ما زال بإمكاننا الذهاب إلى الدكان دون أن نلتقط المرض، فهو ليس فيروس ولا ينتقل باللمس. وهنا بديهيا بدأت التحليلات: ما هي أسباب المرض؟ ولماذا؟ هل هو بالوراثة؟ هل هو الخبز الساخن الذي يأتي بالنايلون؟ فلنأكل من خبز عمو فايز خبز الضيعة، ونضعه بقماش بدل النايلون. هل هي قوارير البلاستيك؟ فلنضع الزيت والمياه بالزجاج.

بعد وفاتهما بقليل، توفيت السيدة سلام والدة أصدقائي في المدرسة وجارتنا. هنا كانت الصدمة: فهي تركت وراءها أيتاماً من عمرنا. هل أنا مستعدة لخسارة والدتي بهذا العمر؟ هذا هو السؤال الذي تحكم بي منذ ذلك الحين.

منزل بيت آل مرعب يقع على فم الوادي. خطف المرض منهم إثنين وكرت المسبحة. فخلال فترة وجيزة، خسرنا سامي ووالداه غطاس ونورما وبعدها والدها.

نسب السرطان في القرى المحيطة بالشركات أكبر من نسب السرطان في بقية المناطق

ثم جاء دور الخورية بهية الخوري الآتية من الجنوب، وعمو نقولا أيوب جاري، وبعده بعام شقيقه مخائيل... كاهن القرية لويس حيدر كان من أكثر المصابين فيها. فبالإضافة إلى زوجته، فقد ثلاثة من أخوته بالمرض نفسه. توجهت إليه لأتحدث معه عن انتشار المرض، وبدأ يخبرني كم شخص مريض نجا من معركة الموت، كم منهم كتم مرضه عن أقرب المقربين منه وتلقى علاجه بصمت. معظمهم لا يريدون التحدث ليس خجلا من المرض، بل خوفا على مشاعر الذين يحبونهم. ذكر لي عن صبية ممرضة هي المعيلة الوحيدة لعائلتها التي تضمّ شقيقتها من ذوي الاحتياجات الخاصة. الممرضة التي أصيبت بالسرطان عالجت نفسها دون أن تخبر عائلتها... فقط كي لا يقلقوا. كانت "قديسة" بالتحمل.

حتى ذلك الحين، كان المرض يحصل للآخرين. وقد أمهلنا حتى 2012 ليقرع باب بيتنا. كنت في الخارج أتخصص عندما أخبروني على الهاتف أن أمي لديها ورم في صدرها. لقد وقع أكثر ما كنت أخشاه. هل سيحصل لي ما حصل لأصدقاء الطفولة؟ حتى تلك اللحظة، كنت ما زلت تلك الطفلة المرعوبة من أن تستيقظ وتجد والدتها مريضة. لم أعش تفاصيل مرض أمي كشقيقتيّ بسبب الغربة وتطمينات أمي على الهاتف يوميا: "ما بِني شي (ليس فيّ سوء)، طلعت وحدي على العلاج بزغرتا، لا لعيانة نفسي ولا شي، جاي إقلي سمك لأخواتك". وهكذا انتصرت أمي على السرطان

الرسومات على صفحات 14-15 و 17 لحسين ناصر الدين

ووضعت الشعر المستعار يوميا لتزور جدتي كي لا تعرف وتخاف عليها. بل كانت جدتي فخورة بأمي التي نحفت وتقول لشقيقاتها: "افعلوا مثل رضا (أمي) واضعفوا". توفيت جدتي في 2015 ولم تعلم أن أمي مرضت ثم انتصرت على المرض. في سنة 2016، وقبيل عرس شقيقي، عاد المرض إليها: أجرت العملية قبل العرس، وحضّرت الفرحة الأولى في منزلنا، واشترت أجمل فستان. بل كانت بأبهى حلتها ولم تشعرنا للحظة أنها مريضة. ثم هزمت المرض مجددا. كنت أستعمل حالتها مثالا لأطمئن ميلاد صديق الطفولة والذي أصيب بدوره في 2015 بالسرطان.

ميلاد شاب من قرية والدتي واسمها بترومين ملاصقة لفيع. ميلاد ضاهر معروف باسم آخر : الـ "دينامو". لأنه الشخص الذي يجمع الناس من كل المناطق في منزله ويقيم الحفلات ويلعب الكرة الطائرة ويشارك بالمباريات وجميع أبناء القرية يحبونه. في الجامعة اللبنانية –الفنار- كان الشاب الذكي الذي يتخصص بالرياضيات وينجح. شجع الجميع أن يتعلموا بالجامعة الوطنية فالتحق به كثيرون من أبناء وبنات القرية. هو خفيف الظلّ يقرع الباب كمن يقرع الطبلة لا يتوقف إلا متى فتحت له. كان يكتب أيام الجامعة اللبنانية ويوزع المناشير ليواجه الطائفية والتقسيم و"الرجعية". وهكذا واجه المرض بنضال الكبار المبتسمين. خلال سنة مرضه (وقبلها)، سافر إلى بلدان عدة، وأبى أن يستسلم. في المساء كان يتجه إلى قهوة صديقه جوليان ليلتقي شلة من الشباب، هكذا كل ليلة دون انقطاع. إذا سأله أحدهم: كيف صحتك؟ يرد بضحكة ويغير صوته ليصبح رفيعا وطريفا "بدي دعوسه للمرض". خضع لعمليات عدة وعاشتها والدته معه كل لحظة إلى أن تغلب عليه. استسلم في 15 نيسان 2016 أي بعد أقل من عام من اكتشافه. في آخر أسبوعين، كان كل شباب القرية قربه يتبرعون بالدم يريدون لميلاد أن يعيش. وتحول مأتمه إلى عرس. لم تكن بترومين قد ودعت بعد مدام عفاف الشيخاني التي بدورها ماتت بالسرطان. هي التي علمتني اللغة العربية في صغري. وكان لديها أربعة أولاد، أحدهم زياد كان صديقي في المدرسة.

في أقل من أسبوعين خسرت بترومين ميلاد ضاهر ومدام عفاف. وكانت سبقتهم السيدة جومانا الشمالي، والدة خليل وسمر.

في أواخر 2017، عرفت أن راغدة وهي دكتورة بالعلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وصديقة لوالدتي توفيت بسرطان المعدة وأن جسمها لم يتحمل المرض أكثر من أسابيع قليلة جدا. كيف سأخبر والدتي أنها لن تسمع ضحكة صديقتها، هي التي لا تعلم حتى أنها مريضة أصلا كبقية أبناء القرية.

من الضحايا الذين أرغب أن أسميهم، الصبية بوليت سلوم من أنفه التي غادرتنا منذ أيام. ستتحدث بنفسها عن كيفية مواجهة المرض في كتاب تعمل على تجميعه شقيقتها رلى. أرادت بوليت أن تعطي الناس معنويات وابتسامة ربما. لم يبرد جسمها بعد حتى سمعنا بوفاة صبية أخرى في أنفه. لم أستطع بعد التحدث مع عائلة الصبية الأخرى لاستئذانهم في ذكر اسمها في هذا المقال. عمو رضوان في فيع رحل سريعا منذ أيام أيضا. تزوجت ابنته هذه الصيفية وفرح بها، ثم اكتشف مرضه بعد العرس وتوفي في ظرف شهر.

عشت حالات وفاة كثيرة بالسرطان في قريتي فيع وفي قرية والدتي بترومين اللتين لي فيهما ذكريات وأصدقاء. حتى ريما، ملكة جمال الشاطئ وإحدى أجمل الصبايا في الشمال، جارتي الصبية التي اصطحب صديقتي إلى بيتنا لتحميها من هول دفن والدها المهيب. الصبية التي تنظم مهرجانات للأطفال في القرية حين أصيبت، كان لديها ولدان بعمر المراهقة تريد لهما أن يزورا أوكسفورد وهارفرد في فرصهما الصيفية، خاضت علاجها وانتصرت ببسمة لم تفارقها قط.

نغلب الخوف بالفعل

اتصل بي المنفذ العام في الحزب السوري القومي الاجتماعي د. جورج البرجي لتحضير مؤتمر بيئي في خريف 2017. فاتصلت بطبيب والدتي وطبيب ميلاد وهو الدكتور باسم قبرصي رئيس قسم الأمراض السرطانية في مستشفى القديس جاورجيوس في بيروت. وكان يدرك أن نسب السرطان في القرى المحيطة بالشركات أكبر من نسب السرطان في بقية المناطق. فطلب أن نمسح المنطقة وأن نأتي له بأرقام علها تخبر دولتنا عن وضعنا في المناطق القريبة من المنطقة الصناعية في شكا.

خلال الإحصاء، كنا نخرج من المنازل مهزومين فأجمع قوتي من ميلاد، من أمي، من ريما... هم واجهوا المرض بضحكة فأعود إلى حياتي أقوى. لكن نسبة الحزن التي تلف الكورة والتي تنبه إليها د. برجي ود. قبرصي وغيرهما (د. جوزيف حنا...) أدت أخيرا إلى إلقاء الضوء على المسألة. إنها ليست قصة خبز بالنايلون فقط ولا المعلبات ولا التدخين فقط ... هناك عامل القرب والبعد عن الشركات. خلال الإحصاء، أخبرتني النساء في شكا أنها كانت ترى الغسيل "مبخوش" أي فيه ثقوب بعد نشره لينشف في الهواء. هنا فقط تعرف نوعية الهواء في تلك المنطقة. اكتشفت خلال تجولي على البيوت التي أصيبت أمرين: الأول، أن غالبية أبناء ضحايا المرض رحلوا عن المنطقة. والثاني، أنهم من أكثر الناس الذين يحاربون مصادر التلوث على مواقع التواصل الاجتماعي. لن يفهم أصحاب الملايين قصصنا وما نعيشه. فهاجسهم هو الربح السريع، مضاعفة أرباحهم ولو بقتلنا جميعا.

لكن مهلا، هل الهدف أن نلحق نتيجة التلوث الذي نعيشه وأن نحصي جميع الوفيات بالسرطان بـ" دقة" ونتسابق مع الزمان؟ المرض بات يخطفهم بظرف أيام وأسابيع قليلة. إذا كانت دولتنا لا تفرض معايير على الشركات، كيف ستكون المحارق الآتية إلينا؟ ما هي المعايير البيئية التي يجب أن نثق بها؟ تجربتنا في الكورة تعلمنا أنه لا يجب الوثوق بالإدارة العامة طالما الفساد ينخر عظامها. هي لا تهتم بموت الناس وما برحت تغسل أيديها منه. حان أن ننظم المواجهة ضد هذه المجزرة.

السرطان هذا التنين الذي يسرق أبناء وبنات الكورة

تتجول د. في الفيزياء سمر نجار، في طرقات بلدتها فيع بهدف إنجاز دراسة علمية عن انتشار مرض السرطان في الكورة. ترفع نجار، وهي الأستاذة في جامعة البلمند في المنطقة، يدها وتبدأ بالتأشير على البيوت المنكوبة بالسرطان: الدراسة تعتمد على عينة كبيرة وما زالت قيد الإنجاز. إلا أن نجار سمحت لـ "المفكرة" بنشر بعض معطياتها الأولية ومفادها أنه من بين 15 بيتاً زارها فريق عمل الدراسة في فيع، تبين وجود 11 إصابة بالسرطان: نسبة تفوق كل النسب في لبنان من أقصاه إلى أقصاه. تلتقي فقط مع نسب السرطان في حوض الليطاني، وهي من ثلاثة إلى خمسة أضعاف المعدل العام في البلاد.

المعطيات الأولية للدراسة التي تشارك فيها نجار تتواءم مع معطيات توثيق نشرتها هيئة حماية البيئة والتراث في الكورة وجوارها، مستندة إلى سجلات الوفيات لدى رجال الدين على مدى 30 عاماً. يقول رئيس الهيئة المهندس رفعت سابا لـ "المفكرة" أن نسبة السرطان في فيع وحدها تبلغ 31%، وكانت وصلت في 2005 لحدود 48.4%.

خطر السرطان وقفٌ على القرب من الشركة

تعتمد الدراسة التي تشارك فيها نجار على معيار قرب البلدات وإشرافها على شركات الترابة. وبمقارنة بلدات الكورة فيما بينها وفق هذا المعيار، يتبين أن الإصابات بالسرطان في كوسبا، إحدى أهم بلدات الكورة الداخلية البعيدة عن شركات الترابة، لم تتجاوز إصابتين في السرطان في 15 بيتاً، أي ما يقل خمس مرات عن الإصابات الحاصلة في فيع التي تطلّ على المنطقة الصناعية في شكا.

وبالرجوع إلى الذاكرة، يسجل أن الكورانيين كانوا يحسدون أهل فيع لطلتها المميزة على البحر، حيث تتربع فوق وادٍ لا يمكن لأي عمران أن يطاله، وبالتالي أن يحجب عنها البانوراما البحرية الجميلة، ولا هواء البحر الذي يصلها عليلاً. قرية ريفية بمنازل حجرية قديمة تطل على البحر، هي أجمل ما كانت تفخر به فيع مع أحراجها الخضراء.

موقع فيع الجميل تحول مع تنامي شركات الترابة إلى سبب لمأساتها. أحصى كاهن فيع الخوري سمعان حيدر لوحده نحو 75 حالة وفاة بالسرطان من أصل 79 وفاة في بلدته، "أي أنّ السرطان طال كل منزل تقريباً". يروي الأب سمعان لـ "المفكرة" أنه قال لمحافظ الشمال: "سعادتك الجمرة ما بتكوي إلاّ محلها، مات أخوتي الثلاثة بالسرطان وكذلك زوجتي التي أتيت بها من الجنوب". يعني القصة مش وراثة" يضيف بحزن بالغ. ويؤكد الخوري الذي تأتيه الناس تطلب إليه أن يصلي لشفاء المرضى على إصابة "أولاد عمرهم 3 و4 سنوات بالسرطان وكذلك شباب وكبار. يعني مش عم يوفر حدا". يقول خوري فيع أنه "يحمّل المسؤولية للمسؤولين الساكتين عن قتلنا، إذا كان هناك مسؤولين".

في فيع يضطر السكان إلى إحكام إغلاق نوافذهم بعيدان الخشب والمسامير. لم يعد هواء وادي فيع يحمل رائحة الإجاص وتين الوادي وزهوره البرية ولا السنديان، بل صار يصلهم مشبّعا بسموم الكبريت والغازات الأخرى المنبعثة من شركات الترابة.

نسبة الإصابة بالسرطان في عفصديق تلامس 36% من الوفيات

ومن تجربته من العمل كطبيب أمراض سرطانية في مستشفى الروم وكطبيب في الكورة على مدى عشر سنوات، يلاحظ الطبيب باسم قبرصي لـ "المفكرة"، وهو متابع لشركات الإسمنت، ومتخصص في الأمراض السرطانية التزايد المستمر في الإصابة بها: "مع الوقت أثبتت الأرقام التي تلمسناها زيادة كبيرة بهذا المرض".

وبعدما يتوقف عند سعي الشركات تحميل السرطان المنتشر للإترنيت وحده، يقول قبرصي "معهن حق بالنسبة لسرطان غلاف الرئة، وهو من الإترنيت تحديدا، وطلع معنا 14 حالة من أصل مية سرطان، بينما لازم يكون 0.5%. ويضيف "عدنا وفصلنا الرئة كسرطان عن سرطان غشاء الرئة، وطلع معنا أربعين حالة سرطان رئة، وليس غشاء الرئة"، ليستنتج "وطبعا هذا من الشركات وإن كان للدخان دور أيضاً".

نسبة السرطان في عفصديق 36%

عفصديق جارة فيع لديها مأساتها أيضاً. تقول أم طوني، والدة خوري عفصديق أنطوان ملكي، أن غبار مقالع الشركات التي تتغلغل بين البيوت وعلى مشارفها، قتل زوجها: "إبني لمن أخد تقرير وفاة والده، قال الطبيب من الغبرة". كان زوجها "متل الأسد آكلة منه الشمس قد ما بيشتغل بالأرض على مدى تلاتين سنة وما بيدخن. مرض فجأة بالرئة. وانفقد الأوكسيجين منه وعاش ع الآلات أربع سنين". قطع الخوري شجر السرو من على مصطبة الدار لأنها كانت تعشعش بالغبار: "كان أبوه يقعد تحتهن، فكر إذا قطعهن بيردّ الموت عنه".

هربت عائلة الخوري من بشمزين بسبب الغبار الذي كانت تنشره الشركات من مقالع التراب الأحمر في سهل الكورة. الشركات لم تأخذ وقتا طويلاً حتى لحقت بهم "كل يوم منكنّس منلاقي ترابة. قومي صوري الفيترين (الشرفة)، صرلي ساعة ماسحة غبرتها"، تقول أم طوني التي تعيش قلقاً عميقاً على أولادها وأحفادها من المرض: "أنا مش فارقة معي بعد ما مات رب البيت".

منى ملكي، وهي عضوة مجلس بلدي سابق، تعاني أيضاً من حساسية في الجهاز التنفسي والعيون وضعف في نسبة الأوكسيجين "بصير بحس بالإختناق، وأوقات بيختفي صوتي، وكتير ناس متلي".

يقول خوري عفصديق أنطوان ملكي أن نسبة الإصابة بالسرطان في بلدته تلامس 36% من الوفيات "هيدا تقرير عملناه مع اتحاد بلديات المنطقة، صار لي خوري 21 سنة، يعني أنا يلي بجنز لبيموتوا من السرطان وبصلي للمصابين به". يقول ملكي "الضرر المباشر من الشركات كان الدخان، وفيه خليط من أسيد السيلفيريك وانبعاثات أخرى. كنا ننشر غسيلنا فنجد عليه نقاطاً سوداء. نضع عليها الماء لغسلها فتتحول إلى ثقوب في الألبسة"، ليسأل "ماذا تفعل في الرئة إذن؟ ونحن نتنفس هذه الإنبعاثات".

صحة الناس كجهاز قياس

أهل المنطقة ليسوا بحاجة لآلات بل يعيشون الأزمات الصحية من ربو وسرطانات على أنواعها وأمراض صدرية أخرى. يتساءل أهل الكورة عن السبب الذي يجعل وزارة الصحة تمتنع عن نشر نسب الإصابات بالسرطان المصنفة حسب المناطق اللبنانية. فالتصنيف معروض على صفحتها في جداول حسب أنواع السرطان والجنس والعمر، من دون الإشارة إلى كيفية انتشاره جغرافيا.

من بين 15 بيتاً زارها فريق عمل الدراسة في فيع، تبين وجود 11 إصابة بالسرطان

الأمر لا يخفى على أحد. فهم يخفون نسب السرطان في حوض الليطاني والكورة، وهي أضعاف المعدل العام في البلاد، تهربا من إثبات مسؤوليات الجهات الرسمية والسلطات والأطراف المشاركة بها عن قتل الناس ومعها الشركات والمصانع الملوثة.

غصن الزيتون الذي انكسر في موطنه:

حين تفقد البساتين تربتها

درج أهالي قضاء الكورة على الافتخار بمسألتين مهمتين: شجرة الزيتون والنسبة الأعلى من حملة الشهادات الجامعية في لبنان. الزيتون في الكورة ليس فقط رمزاً للسلام: له هنالك مكانة شبه مقدسة كونها كانت لزمن طويل وسيلتهم لتعليم أبنائهم واحتلالهم المركز الأول بالتعليم في لبنان، كما ينقلون عن دراسة أجرتها الأونيسكو.

مع الزيتون، أنعمت الطبيعة على الكورة وساحلها تاريخيا بثروة من الأشجار المثمرة من التين والعنب واللوز والرمان وحتى التوت لغزل الحرير قديما، وبعض أشجار البلح في شكا.

هذه الميزات ضربتها، كما ضربت صحة أهالي الكورة شركات الإسمنت المتمركزة مع صناعات أخرى، أبرزها معمل السكر والجبالات والزفاتات وخزانات تخزين الفيول ومسالخ الدجاج التي يرمي بعضها نفاياته في الوديان وإلى البحر مباشرة. تهديد وصل، وفق ما يؤكد أهالي قرى الكورة، إلى القضاء على أشجار التين واللوز والعنب والرمان. وحدها الزيتونة لصلابتها وقوة شكيمتها صمدت كشجرة، ولكن مواسم عطائها تأثرت فزادت من وتيرة المُحل (سنيّ عدم حمل حب الزيتون)، فيما يبس بعضها نتيجة مقالع الشركات التي استخرجت التراب الأحمر من سهل الكورة الوسطى في الستينيات.

مليونا شجرة زيتون

لم تلتصق صفة الإخضرار إلا بالكورة بعد "لبنان الأخضر". فكانت "الكورة الخضراء". وقد أتت التسمية ليس من السنديان والغطاء الأخضر الذي كان يكلل هضابها وجبالها فقط، بل بشكل خاص من نحو مليوني شجرة زيتون كانت تنتشر في أراضيها، وفق ما يؤكد ابن بشمزين الكورة المهندس الزراعي والخبير مع الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي جورج حنا جحا للـ "المفكرة".

يقول جحا في "كتاب الزيتون" الذي أصدره في 5 أيار 2018، أن كروم الزيتون في الكورة تغطي 54 ألف و958 دونما من مساحة الكورة الزراعية البالغة 62 ألف و929 دونما أي 86%.

400 ألف شجرة زيتون في المنخفض الكوراني تأثرت بمرض عين الطاووس إلى درجة عدم حمل الثمار

يعيد جحا إهمال الزيتون في الكورة إلى ستينيات القرن الماضي "عندما بدأت شركات الإسمنت في شكا بشراء التراب الأحمر من الكورة الوسطى (بشمزين ومحطيها). تسببت هذه الشركات "باقتلاع عشرات آلاف أشجار الزيتون وحفر الأرض وبيع التربة خلافاً للقانون"، وفق ما ورد في الكتاب نفسه. كما أدى حفر مقالع التراب الأحمر 25 مترا إلى نشوء مستنقعات أدت إلى سواد مناخ رطب، يشكل بيئة مناسبة لانتشار مرض عين الطاووس. مرض ابتدأ مع أول مستنقع تم حفره في بشمزين. وبعده لفت مجلس إنماء الكورة الذي أسسه جحا إلى أن "400 ألف شجرة زيتون في المنخفض الكوراني تأثرت بهذا المرض إلى درجة عدم حمل الثمار". هذا فضلا عن أن الحفر أدى إلى انزلاق التربة في البساتين المتاخمة مما أدى إلى يباس العديد من أشجار الزيتون التي فقدت جزءا مهما من تربتها وبالتالي غذائها.

بعدما يلفت أنطوان ملكي، كاهن عفصديق، وهو أستاذ في جامعة البلمند، إلى ما استكملته الشركات من تدمير زراعي للكورة بعد وقف مقالع التراب الأحمر في منتصف ثمانينات القرن العشرين، من خلال المقالع، يتوقف عند الأضرار التدميرية للشركات على الناس والكنيسة: "بالكنيسة ما عنا مداخيل غير كم شقفة أرض مزروعة زيتون، وكذلك مردود القداديس من جناز وأكاليل. لم يعد الزيتون يعطي. ففي فترة تعقيد حب الزيتون تأتي غبار مقالع الشركات وترقد ع الزهر والبراعم. ومع نزول الندى الليلي يتحول الغبار إلى بلاطة تراب مثل الصخر وتسكّر على حبة الزيتون وتقتلها". وعليه تنعدم المواسم.

كانت عفصديق تتمتع بـ" وادي التين"، وفق الأب ملكي، و"كنا ندفع بعض مصاريفنا من التين والعنب والزيتون. اليوم انتهى التين، ولا نجد في كل عفصديق ثلاث أو أربع تينات". يتذكر الخوري "أنا بوعى إنه في بيوت كانت عايشة وعلمت أولادها من موسم التين والعنب أيضا. والعنب أيضاً مات في عفصديق، والمؤسف أن العائلات استسلمت ولم تتشجع على التجديد بسبب الشركات وانبعاثاتها ومقالعها".

تصديقا لكلام الخوري، تذهب والدته، أم طوني وتأتي بورق وعناقيد عنب من جنينة منزلها في عفصديق: ورق بنّي مثقوب وعناقيد ذابلة يأكلها الغبار ولونها بني أيضاً "حتى التين مات أيضاً"، تقول بحسرة تلك السيدة الثمانينية التي كانت تقضي معظم وقتها بين مزروعاتها في حديقة البيت "مات كل شي، وأكلت الغبرة صحتنا وبيوتنا كمان".

يسرح خوري فيع سمعان حيدر في ذكرياته عن منطقته. يقول الرجل التسعيني للـ "المفكرة" "كانت تلالها حلوة كتير، كنا نحن وطالعين من شكا ع كفرحزير نعبر تلالاً وهضاباً على الناحيتين، خضراء وجميلة ومشرفة ع البحر". يكمل الأب حيدر: "اليوم، في مقالع حافرة خنادق ووديان بانحدار مئتي متر أو أكتر. توقف الناس، عن النزول إلى أراضيهم "لأنها خربت". تملك عائلته "كرم لوز"، لم تحمل ثماراً أيا من شجراته الأربعين "غبار الشركات قتل الشجر كمان". قطع الخوري الشجر اليابس "وضعنا مؤلم، بيبكّي، بيحزّن".

بعدما يروي رئيس اتحاد بلديات الكورة، ورئيس بلدية دار بشمزين، كريم أبو كريّم رواية ما فعلته الشركات بسهل الكورة والمستنقعات وتلف الزيتون ومرض عين الطاووس. يعتبر أن هذه المشكلة تحتاج لمئة عام لتعويضها ربما "من وين بدنا نرجع تراب الزيتون؟". يتابع: "خسرت الكورة وتخسر كل سنة إضافية، وما زالوا مستمرين بتدمير ما بقي من ثروتنا الزراعية والمائية". يقول أن البلديات حاولت جعل وزارة الزراعة ترش أدوية مكافحة لمرض عين الطاووس لسنوات عدة "ولكن ما وافقوا وكان عم يحضّروا كوميسيون وسمسرة من وراها فوقفنا الشغل عليها".

المجيدل من لؤلؤة الكورة إلى حي مهجور

يقف إيلي الروملي، إبن كفرحزير وتحديداً إبن حي المجيدل، في منزل عائلته الحجري القديم، ليؤشر بيديه الإثنتين إلى الهدم الذي طال منزل عائلته: "هنا (في سقف غرفة الجلوس)، انهار علينا جزء من تلبيسة السطح. هناك في غرفة النوم وقع نصف العمود على سريري ولكني والحمدالله لم أكن نائماً في داخله...وهنا وهنا وهنا...". الحصيلة تهجر إيلي وعائلته من المنزل. تركوا المجيدل وكفرحزير وهربوا نحو شكا، تاركين المكان لآليات شركتي الترابة الوطنية (السبع) ولهولسيم حيث أقامتا مقالعهما بالقرب من المجيدل في كفرحزير ووادي عين قاش.

تقع المجيدل على تلة جميلة في كفرحزير. تطل على شركتي الترابة في شكا، وهي على مرمى حجر من ساحل الكورة الطبيعي. في بلد طبيعي تحترم فيه السلطات الرسمية حق ناسها ومناطقهم بالصحة والبيئة والحياة الكريمة، كانت المجيدل لتكون لؤلؤة الكورة. يتربع الحي على مثلث أحد جبال كفرحزير، يحيط به حرج من الزيتون والسنديان والبلان وأنواع مختلفة من الأشجار المثمرة. جاءت مقالع السبع وهولسيم وابتلعت المكان. راحت آلياتهما تحفر من كل حدب وصوب.

يقول إيلي أن منزل عائلته قد هدته تفجيرات الشركتين "تزعزع البيت وصار يتصدع، ويوقع علينا إشيا. يعني هجرونا منه". هرب أيلي وعائلته إلى شكا "مؤقتاً". مؤقتاً لأنه كان في المجيدل ليشرف على بناء بيت جديد وجميل قام بتلبيسه بالحجر "تماماً أردته حجري متل بيت أهلي". ولكن كيف يجرؤ؟ وبيوت المجيدل تتصدع بيتا وراء الآخر؟ "أنا أحب منطقتي وأرضي، وبدي قلهم مش رح نترك أرضنا لياكلوها وينهشوها. بدنا نبقى بحصة بعيونهم وبدنا نوقف مقالعهم".

إيلي الروملي هو الوحيد الذي تحدث إلينا في المجيدل. كل من بقي من الحي يائس من إمكانية التأثير في الشركتين "كل المسؤولين معهم"، تقول سيدة كانت وعدتنا بأن تحدثنا عما أصاب بيتها والمزروعات التي يهتم بها زوجها، لكنها عدلت في آخر لحظة "للصراحة تعبت من حكاية قصتنا وما حدا بيسمعنا ولا بيتغير شي". ونحن نغادر بيت هذه السيدة نرى جدران منزلها المتشققة، فيما نلحظ أكواما من حب الزيتون المصاب بمرض عين الطاووس في حديقتها، في الوقت الذي كانت ابنتها تغسل الغبار المتراكم على النوافذ.

يقول رئيس لجنة كفرحزير البيئية جورج عيناتي للـ"المفكرة" أنه لم يبق في المجيدل سوى نحو خمس عائلات من حوالي عشرين عائلة. هجرت شركتا الترابة هؤلاء نحو شكا بسبب تصدع منازلهم بفعل قوة التفجيرات التي لا يراقبها أحد، فيما أكل الغبار رئاتهم. ومع المقالع انقطع رزق أهالي المجيدل. لم تعد زهور الزيتون تعقد براعم الحبوب. فهاجروا يبحثون عن لقمة عيش في أمكنة أخرى، بعدما لم يعد السكن في منازلهم آمناً.

عطالله الراعي الذي كان يحفظ الأرض على كف يده

قبل عشرين عاماً من اليوم، وبرغم بدء عمل شركتي الترابة في شكا، لم يكن راعي المواشي عطالله، يأخذ معه "زوادة" طعام، حين يخرج بقطيعه إلى مراعي الكورة، وتحديدا في بدبهون وكفرحزير. كانت أحراج الكورة تكتنز التين واللوز والإجاص البري وحتى المشمش وطبعا الزيتون. وكان هناك باقة متنوعة من السليق البري والهندبة البرية وقرص العنة، وغيرها من الأعشاب المفيدة. لم يكن عطالله يأتي بقارورة ماء حتى. يأكل من خيرات الجبال حين يجوع، ومع ثروة الكورة المائية وأنهارها الأربعة وينابيعها المتفجرة، لم يكن يشعر بالعطش حتى يصل نبعاً أو نهراً فيشرب منه مع قطيعه.

أحب عطالله حياة البراري، ولذا ورث مهنة الرعي عن والده "ما بحب الزربة بالبيت أو حتى الشغل بمكان معين، بحب إسرح بالطبيعة، فكيف إذا كانت في أراضي الكورة؟" وبماذا تتميز أراضي الكورة يا عطالله؟ "كنا نسير على هضاب تعلو البحر بـ 250 إلى 400 متر عن سطح البحر. ننزل إلى وديان غنية بالعشب والخير، كانت أراضي الكورة من أجمل الأراضي بلبنان". سبق لعطالله أن جرب الرعي في أمكنة أخرى حين مُنع والده من رعي قطيعه في كفرحزير "يومها قالوا طلع قرار منع الماعز في كفرحزير"، يقول. لم تصمد عائلة عطالله كثيراً خارج المنطقة "كان بيي بيحب الكورة فرجعنا". باع والده الماعز واستبدلها بالأغنام لأنها لا تضر الأشجار وتسهل السيطرة عليها.

يضحك عطالله من فكرة حماية كفرحزير من الماعز. "كانوا يحموها من الشركات مش أفضل؟ نحن لا نضرها، ولا نأخذ قطعاننا إلى أرزاق الناس أو الأحراج. مقالع الشركات نهشت قلب المنطقة"، يقول.

لا يوجد جبل في الكورة لم تطأه قدما عطالله "اليوم تغيرت كل المعالم". كان يسقي قطيعه من نحو خمسة ينابيع "هلأ اختفوا". واليوم يأكل الغبار الأعشاب مغطاية بالأبيض إذا بقي أعشاب"، صار يعاني مع أولاده وزوجته من الربو والحساسية "والله يستر ما موت متل أختي بالسرطان". ماتت شقيقة عطالله التي سكنت في شكا منذ كانت في الـ 13 من عمرها.

سليق البراري صار ورقا مثقوبا بسبب الإنبعاثات والغبار التي تسكر مسامه "بتحسي الدني مرشوشة بودرة". أما جبال كفرحزير ومحيطها ومعها بدبهون فقد "اختفت. الشركات شاريتها والشركات أكلتها. أنا بعرف قديش كان بدي وقت لإقطع الجبل من أسفله إلى الأعلى، هلأ صارت الجبال وديان".

صار تركيز عطالله على حماية قطيعه وليس رعيه "بيضلوا غنماتي يوقعوا بالمهوار، وأحيانا كتير بخسرع الأقل غنمة كل شهر، فجأة نصل إلى حافة مقلع بعمق 100 إلى 200 إلى 300 متر".

لم يعد هناك سنديان "أوقات بلملم حطب للصوبيا تبعي قد ما قلعوا سنديان الجبال كلها". مع السنديان قلعت شركات الترابة التين البري والإجاص البري والبطم والسنديان والبلان والعفص والهزال...كله أكلوه يمكن ملايين الأشجار، مش ممكن نحصيها بالعقل. شي مش قريب ع العقل. عم تحكي عن أحراج بملايين الأمتار". يقول.

يتحدث عطالله عن جبل "الشميس مقابل مار تقلا. كان ارتفاعه عن الأرض 35 مترا. اليوم صار واديا بعمق 150 متر بانحدار حاد. بأدما تحت صار الجبل وادي بعمق 350 متر. صارت الجرافات بمستوى النهر، الجرافات عم تشيل كل شي بطريقها. جبل من المجيدل إلى شكا أزالوه كله ورح تزحل المجيدل ع البحر".

كان عطالله يترك قطيعه يسرح و"نكزدر وراه. هلأ كل خريطة المراعي تغيرت، أخفت الشركة جبالاً واستحدثت ودياناً. في عين بيقولولها عين بطرس إذا بنزل عليها بيطق قلبي. كنت أنزل أسقي العنزات منها". إلى عين بطرس كانت تأتي الحساسين والبلابل والطيور "اليوم ما بقي في مي وما بقي في طيور، حتى الطيور هربت والناس ما فيها تهرب" يضيف عطالله بأسى.

يحكي إبن الجبال عن التفجيرات في المقالع "والله بتخوف، بتحس الجبل عم يرج تحت منك. عم يستعملوا آليات بتبحش للألغام ع أمتار عميقة جدا. في دقاقات ماريني للحفر للألغام. ما بعرف قديش بيحطو إلها ديناميت، يلي بعرفه إنه لمن بتنفجر، الجبل بيتحرك تحت مني، عم يرنوننا يظهرع الزلازل".

يرى عطالله أن حياته بخطر أيضاً "وقت لبيفجروا أحيانا بتنزل عليي حجارة وأوقات صخور إذا كنت بشي وادي". كان يحفظ جغرافية الأرض كما لو أنها "مرسومة ع كفي". كان عطالله يقف على راس جبل ما ويرسم خريطة سريعة لكل ما يحيط به "أنا إبن الأرض وكل شبر فيها أكل من إجريي".

أكثر ما يضحك عطالله ويبكيه حديث أصحاب الشركة عن تجميل المقالع "بيحكوا بالتجميل والزراعة. جابوا الشجرة شي عشرة سنتمتر، بدها 15 سنة لتطلع عن الأرض، بينما قطعوا ملايين أو آلاف السنديان والزيتون وكل كعب هالتخن. جايب نصب كينا كل وحدة بـ 500 ليرة بدها عشرين سنة لتطلع فوق الأرض، قال هيدي بدل السنديان".

يا بَرّ يا غدار: صيادو شكا لا يورثون أبناءهم شغف الصيد

في إطار عملنا على الأضرار التي سببتها شركتا الإسمنت في الكورة، كان لا بد أن نلتقي العاملين في قطاع آخر وهم الصيادين. أجرينا لقاء مع صيادي أنفة وشكا والهري. تحدثنا معهم عن تراجع الثروة السمكية، عن مسؤولية الشركات والمعامل الصناعية، كما أجرينا معهم جولة بحرية اتضح من خلالها ما بات شكل الشاطئ عليه. أول ما يلفتك هو توجّه العديد منهم إلى مهادنة شركتي الإسمنت والسعي إلى تحميل شركات صناعية أو عوامل أخرى مسؤولية تلوث الشاطئ والقضاء على الثروة السمكية فيه. حين تعرف أن نقيب الصيادين في المنطقة بات موظفا لدى إحدى هاتين الشركتين، تدرك عمق المشكلة: لقمة العيش التي باتت صعبة في هذا القطاع الذي كان مزدهرا من قبل، تدفعهم للبحث عن مهنة أخرى أو على الأقل على مصادر دخل أخرى، بحث غالبا ما يقودهم إلى التعامل مع من كان المصدر الرئيسي في فقدان مهنتهم (المحرر).

صياد متقاعد: لم نكن بحاجة إلى الشركات كي نعيش

منذ أشهر فقط، توقف محمد أسعد صالح، أشهر صيادي الهري وشكا عن الخروج إلى البحر. يلقب الصيادون إبن السبعين وعميدهم بـ"قبضاي البحر". نساء الهري وشكا وأنفة يضعون أولادهم في البحر عند ولادتهم، يقول صالح بدعابة ولطف ليدلل على علاقة أبناء المنطقة بالصيد البحري ومراكبه. يقول صالح: "في الخمسينات، نزلنا ع الغطس كان البحر أنضف ما يكون. كان الصيادون يومها يرون السمكة حتى على عمق "عشرة أمتار ونقوصها ونتصيدها". وكان معظم أهالي شكا يعتاشون من صيد السمك، وما كنا نشوف ورقة بالبحر". ينظر صالح إلى مجموعة الصيادين الذين كانوا يسهرون على المرفأ ليقول "هودي جيل جديد مش مارقة عليهن هيدي الإيام".

يرى أن "البر لوّث البحر". لم يكن أبناء شكا بحاجة للشركات حتى يعيشوا. "كان راتب موظف الشركة أربعين قرشاً وكانت يومية الصياد خمس ليرات. كانت أيام خير وكنا ندفع للصياد المساعد تلات ليرات، يعني شوفي الفرق بمستوى الدخل. كان الخير كتير". كان ريّس المينا لا يسمح لأي كان بالنزول إلى البحر. "مش كل واحد عاملي حاله بحار بيعرف ينزل عالصيد" كما يقول صالح. يعيد إقبال الناس على العمل في الشركات إلى تدني الثروة السمكية في المنطقة "ما ضل في سمك لمن قوي التلوث، يعني من 10 إلى 15 سنة". كانت مروج الحشيش "مغطاية" الشاطئ "وعليها تضع الأسماك بيوضها وترعى". اليوم اختفى الحشيش. اختفت التوتيا وأنواع كثيرة من السمك البلدي "هجرت معظم الأسماك شطنا". مع "الجيّة"، (أي الأوساخ والتلوث) جاء سمك مسم ع شكا وساحل المنطقة ومنه سمكة المنفخ، وهي سمكة متل النحلة (الكات فيش) مسمّة وغريبة. كان الصيادون يصطادون السلطان إبراهيم بـ"الشوالات" اليوم "قليل ما نشيل". راح السلطان مع "الأعشاب البحرية التي قتلها التلوث، كذلك التوتيا والمرجان الذي كان وافراً هنا، وليس في البترون فقط". وبعدما كان شط شكا من أفضل الموؤل البحرية للأسماك "صار صحراء جرداء" كما يصفها صالح قبل أن يعتذر لأنه يريد العودة إلى بيته باكراً. يقف الرجل، وينظر إلى البحر ثم يقول كمن يحدث نفسه "أنا وقفت صيد من كم شهر بسبب المرض، وهيدا الشي حزين بالنسبة لي مع أن البحر تغيّر".

آخر مرة اصطدت توتيا منذ ثماني سنوات

جوني بولس لا يتميز عن زملائه في تثبيت تراجع الثروة السمكية، وإن بدا أكثرهم شغفا بمهنته على نحو دفعه إلى حالة يمكن تصنيفها حالة إنكار (denial). "كان عمري أربع أو خمس سنين يمكن"، يقول عن اليوم الذي قرر فيه أنه سيكون صياداً كما والده.. يومها حمل جوني دولاب شامبرييل وخرج إلى شاطئ شكا مثل بقية الصيادين بينما كان والده الصياد قد ذهب بعيداً في البحر على فلوكة الصيد خاصته. جلس جوني على "الشامبرييل" وترك شبكته الصغيرة في البحر. عندما عاد إلى البيت مع كومة سمك عرف والده أنه سيترك صياداً ماهراً وراءه:"أنا خلقت لكون صياد"، يقول لـ"المفكرة".

يختلف جوني مع كثير من صيادي المنطقة الذين يقولون بانتهاء الثروة السمكية من بحر شكا ومحيطها. غرامه بالصيد يترجمه شغفاً لا ينتهي بالبحر: "بس يصير الصياد يفكر إنه البحر شركة وهو موظف فيها، بتنحلّ مشكلته. مش كل يوم الناس بتروح ع شغلها؟ والصياد هيك لازم يعمل". وعليه لا يرى أن "هناك مشكلة كبيرة في البحر "في قلة جلادة وعدم مثابرة أكتر من مشكلة عدم وجود سمك". هو من الذين يصرون أن بحر شكا ما زال من أنضف شواطئ لبنان "برغم الزبالة وسمك النفيخة الضار".

"متى كانت أخر مرة اصطدت فيها التوتيا يا جوني؟". يسرح إبن ال 43 عاماً في 40 عاماً من علاقته بالصيد، يحصر ذاكرته، ويقول "منذ ثماني سنوات، اختفت التوتيا من بحرنا". التوتيا كانت وفيرة في بحر شكا ومن رأس الشقعة، الحد الصخري الكبير الفاصل بين البترون والهري ثم شكا إلى آخر بحر أنفة. هناك تساهم الينابيع العذبة المتفجرة في البحر بتشكيل بيئة مناسبة لرعي الأسماك والتوتيا "عنا أحلى سمك بلبنان، وأحياناً كنت إرجع بأربعين وخمسين كيلو" يقول. اليوم، وبرغم تفاؤل جوني وعدم اعترافه بوجود ملوثات في بحر شكا يقول "أحيانا منجيب 13 كيلو أو عشرة وأوقات إيه ما منتوفق برزقة فمنرجع بكيلوين اثنين فقط".

شباك تالفة من التلوث

يمكن لزائر ميناء الصيادين في شكا أن يلحظ أكواما من الشباك الملونة بالأخضر وبالبني أحيانا "بتعلق بشباكنا مادة خضراء إذا نصبناها قريبة من الشط، وبتسكر الشباك من التلوث وبتتلفها على مساحة نحو كيلومتر"، يقول الصياد طوني عساف. يستثني طوني، خلال شرحه أسباب التلوث، شركات الترابة "هيدا من معمل السكر وهوا تشيكن ومحطة التكرير التي لم تشتغل بعد وفيها كل مجارير القضاء، وكمان بضائع معمل الإترنيت بعدها بالأرض، أنا بيبي وخالي وعمي توفوا من ورا الإترنيت".

يضيف أيضاً "الزبالة يلي بتجي بالبحر ع شكا، نحن ما عنا مكب ع البحر، بس في مكب طرابلس ع شمالنا ومكبي برج حمود والكوستا برافا ع جنوبنا والتيارات البحرية بترد زبالتهم علينا. بس بتجينا زبالة من المناطق الأخرى من مكب طرابلس ومن المكبات الموجودة ببيروت".

يرد طوني ترك "الشباب" الصيد والإلتحاق بالشركات إلى عدم تطبيق قانون الصيد في لبنان "مثلا في مصلاية (وهي شبكة حديدية تمتد على مئات الأمتار وتنصب لوقت طويل) تحبس السمك ولا يعود يعرف كيف يخرج منها، ومنصوبة وحدة ع شمالنا ووحدة ع يمينا بتمنع وصول السمك إلينا، وتؤثر على تكاثره لأنها تخيف". عندما يخاف السمك يتوقف عن الإباضة، يقول طوني قبل أن يضيف "وفي الصيد بالجاروفة وسمك النفيخة واضمحلال الأعشاب البحرية، وهيك فلايكنا (مراكب الصيادين) مشلوحة ع المرفأ، ما منطلع ع البحر".

اقتنى طوني مركبا سياحيا للخروج بالقادمين إلى شكا في جولة بحرية "بدي إعمل مصدر رزق حتى كفي احتياجاتنا".

جولة بحرية حزينة

يمكن لجولة بحرية مع الصيادين أن تكشف بعض أسباب التغيير التي تحدث عنها صالح.

ولا يمكن لجولة مماثلة إلا أن تترك الأسى. كيف لشاطئ بجمال شاطئ شكا والهري وأنفة أن يموت بمساحة نحو كيلومتر على الأقل؟ هناك تشعر، ومن حركة مركب الصيد، بأمكنة الينابيع العذبة التي تتفجر في البحر لتشكل خليطا من المياه الحلوة والمالحة حيث كانت تعشش بعض الأسماك والمخلوقات البحرية ومعها مروج الأعشاب، فيما كانت صخور رأس المماليح مكاناً للرزق الوفير من التوتيا.

من مرفأ الصيادين بالكورة شمالاً نحو ساحل أنفة، يستقبلك بعد أمتار قليلة مرفأ شركة الترابة الوطنية (السبع). هناك تقف بواخر لتفرّغ البتروكوك، الوقود النفطي الأكثر تلويثاً والذي يستعمل في أفران شركات الترابة لحرق المواد الأولية. ما زالت السبع كما مثيلتها هولسيم، ومرفأ (الأخيرة) لجهة جنوب المرفأ، تفرغان البرتوكوك بطريقة بدائية.

بعد مرفأ شركة السبع بنحو خمسين متراً يمر المركب بقرب جبل داكن بارتفاع لا يقل عن ثلاثين إلى خمسين متراً. هذا هو "الكلينكر" الذي تخزنه السبع على شاطئ البحر مباشرة. يمكن رؤية منحدرات الجيل على البحر وفيها بقايا الكلينكر الذي يحمله الموج العالي في حال العواصف، فيما تتدحرج حبيباته الصغيرة مع هبوب الهواء البحري نحو المياه. إلى يسار جبل الكلينكر ينساب غدير ماء من تحت منشآت شركة السبع. هي المياه المتفجرة من نبع الجرادة ومعها تخرج النفايات السائلة من الشركة، كما الماء الناتج عن غسل البتروكوك الدائم لكي لا يشتعل، ثم العائد لتبريد محركات الآليات الضخمة، وكل ما ينتج عن عملية التصنيع.

إمعانا بالإبحار نحو رأس المماليح، يأتيك مجرى ماء آخر بلون أصفر إلى بني. يقول الصيادون أن معامل المنطقة ترمي نفاياتها الصناعية إليه لتذهب مع ماء الشتاء من دون أي معالجة إلى البحر. فوق هذه المنطقة يقع مسلخ ومعمل هوا تشيكن "أوقات بيطلع لنا ريش الدجاج بشباكنا" يقول أحد الصيادين.

عند منطقة رأس المماليح الصخرية، وهي الحد بين شكا وأنفة، تكر بقية المنشآت الصناعية التي استجدت على المنطقة السهلية بعد تصديق الحكومة تصنيفها منطقة صناعية: مزيد من مسالخ الدواجن وزفاتات وجبالات وخزانات فيول... وغيرها. حتى محطة التكرير التي حمت الشاطئ من مياه الصرف الصحي لم تبدأ، وفق الصيادين وأهالي المنطقة، بالتكرير، بل جمعت ما انتهى من توصيلات شبكات القرى والبلدات والمنازل لترميها دفعة واحدة إلى البحر.

صيادو أنفه والهري ونوى البحر

يقول الناشط البيئي ابن أنفة حافظ جريج أن صيادي أنفة يعانون أكثر مما يعاني صيادو شكا "البحر ملوث بالناحيتين، بس عالقليلة هون (أي في شيكا) في مرفأ للصيادين يحمي مراكبهم". في أنفة، ووفق جريج، تمنع المرافق السياحية على الجهتين، وعبر التدخل لدى أهل القرار، بناء مرفأ للصيادي "عنا مرفأ تاريخي وأثري لا يهتمون به ولا يطورونه إكراما لعيون الإستثمار ولتصبح استباحته مبررة". يُخرِج صيادو أنفة مراكبهم من البحر لحمايتها من الموج.

الشكوى نفسها تسمعها من صيادي الهري: "صيادو شكا محظوظون: مرفأهم كتير منيح وبيجيهم مساعدات من بلديتهم ومن شركة السبع". الهولسيم "لا تقدم لنا شيئا برغم مسؤوليتها المباشرة عن قطع أرزاقنا". في المقابل، يقول أحد الصيادين أن السبع منحت صيادي شكا ثلاثين ألف دولار هذا العام استعملوا جزءا منها لتحديث شباكهم الخاصة بصيد القريدس وتلك المستخدمة في صيد كل أنواع السمك. وبالفعل، لا تجوز المقارنة بين مرفأي شكا والهري. يحيط بالأول سنسول ضخم يمنع عنه نوى البحر والأمواج العاتية. فيه غرف للصيادين وباحات يجلسون عليها وأمكنة آمنة يركنون إليها مراكبهم. في المقابل، لم تترك التعديات على البحر مكاناً جيداً لمرفأ صيادي الهري. وانتظر هؤلاء موعد تسلم الوزير الأسبق عمر مسقاوي حقيبة الأشغال العامة حتى بنى لهم سنسولاً حجريا يمنع عنهم الأمواج العاتية الآتية من ناحية رأس الشقعة يمين المرفأ الذي يقع في بحر حامات.

منذ ثماني سنوات، اختفت التوتيا من بحرنا كيف لشاطئ بجمال شاطئ شكا والهري وأنفة أن يموت بمساحة نحو كيلومتر على الأقل؟

واليوم تعمل البلدية على شق طريق للمرفأ بانحدارات حادة من جبل النورية باتجاه المرفأ. وإلى أن تنتهي هذه الطريق التي لن تكون سهلة، "يتدهور" هؤلاء كما يصفون نزولهم نحو المرفأ من طريق حامات نحو نفق شكا القديم. في المرفأ ترى المراكب الصغيرة المتواضعة. هناك أنشأ الصيادون كوخاً خشبياً صغيراً يتدارون فيه هواء البحر ورياحه العاتية خلال العواصف. مع كل عاصفة تغرق مراكبهم "منقعد بالفلوكة ومنصير نشيل المي ونكبها حتى ما تغرق لأنه ما حدا بيعوض علينا".

استبدال البحر بشركة الترابة

قبل 21 عاماً انضم نقيب الصيادين في شكا اليوم عصام عتيق إلى طاقم موظفي شركة الترابة "ما عاد البحر يطعمي خبز". نقيب صيادين وموظف في الشركة المتهمة بتلويث شاطئ منطقته. "كانت النساء تصفّ بالدور ع المسامك بطرابلس وبأنفة لتشتري سمك شكا، هلأ ما بقى حدا يجي لأنه ما بقي سمك، بس عم ننقر تنقير اليوم"، يقول النقيب الذي يبرئ شركة السبع من أي مسؤولية في تلويث الشط والقضاء على رزقه من السمك "ما عندهم نفايات" يقول. وهو يردف أن الصيادين خسروا نحو كيلومتر من طول شاطئهم كمكان للصيد العائم "لازم نقطع هيدي المنطقة لننصب شباكنا، لقد أسقطنا هذا المكان من خريطة الصيد". لكن عتيق، كما صيادون آخرون، لا يريدون تحميل شركات الترابة مسؤولية هذا التلوث "في معمل السكر وفي نفايات هوا تشيكن والزفاتات والجبالات وغيرها. الشركات ما عندها نفايات صناعية"، يقول.

الصيادون أيضاً محرومون من الضمان الاجتماعي وأي خدمات أخرى، وهذا يدفع بعضهم إلى البحث عن وظيفة في ظل تدهور المداخيل وعدم قدرتهم على ضمان عوائلهم والإستشفاء ومنح المدارس.

تنظر إلى نحو عشرين صياداً مجموعين في جلسة على بحر شكا، ومعظمهم ورث الصيد من أسلافه أباً عن جد، لتسألهم: من منكم أورث مهنة الصيد لأولاده؟

–ما حدا، يأتي الجواب دفعة واحدة ومن الجميع.

"البحر ظالم وقهار، وما بقى في رزق كتير، عنا ولدين تلاتة عم نعلمهم ليصيروا مهندسين وأطباء ومهن وظيفية أخرى، ما بدنا نقهر أولادنا، ويعيشوا يتدينوا من المسامك بالشتاء ليردوا ديونهم بالصيف".

يوما ما، هل يتحول مرفأ صيادي شكا إلى مرفأ للمراكب السياحية، فيما تنقرض المهنة الأحب إلى قلوب أبنائها: الصيد البحري؟

شكا المسلوخة عن الكورة إداريا: قاتلة أم مقتولة؟

صباحا، وعلى شاطئ شكا، يلفتك مشهد بعض النساء الواقفات على البحر وفي أياديهن صنارات صيد السمك. هذه الصورة الجميلة لسيدات يخرجن من منازلهن البحرية، هي بعض من نوادر قليلة بقيت من شكا القديمة المنبسطة على ساحل الكورة، وإن كانت تتبع إدارياً للبترون.

سلال النساء الجميلات غالباً ما تعود فارغة من السمك الذي ينقرض على الشاطئ القريب من البر. لكنها العادة من جهة، وعلاقتهن بالبحر من جهة ثانية، اللتين تمنعهن عن هجر صيد الصنارة. "اعتبريها جلسة علاج نفسي"، تقول بديعة، السيدة الستينية التي واظبت على البحر منذ كانت في عشرينات عمرها.

عادات نساء شكا، هي من الثوابت "الحلوة" التي يرويها مختار شكا الأسبق رزق رزق لـ"المفكرة".

نحو ثلاثين مترا هي المسافة التي تفصل منزل المختار عن بحر منطقته التي يحب. هناك فتح دكانه. يحب المختار العلاقة اليومية مع الناس "لمن بطلت المخترة قلت ببقى بالدكان". على مصطبة دكانه المطلة على طريق شكا البحرية القديمة، تجلس المختارة تنقي عروق البقدونس استعدادا لتبولة الغذاء، فيما يأتي صغار الحي يشترون سكاكرهم من المختار من عمر ثلاث وأربع سنوات إلى عشر. ومع اقتراب الظهيرة يحضر عمال أجانب ليحصلوا على علبة تونا أو جبنة ورأس بندورة وبصلة مع رغيفي خبز. العمال يشتغلون، سوريون وبنغلادشيون، في شركة السبع للإسمنت التي لا تبعد سوى قليلا عن دكان المختار. ويقال أن عديدهم لا يقل عن 250 إلى 300 عامل.

هنا لا شيء يعكر صفو هذه الحياة الهادئة لأهالي شكا الساحلية مع بحرهم سوى ذلك الهيكل الإسمنتي العملاق لشركة الترابة (السبع) التي تتمركز على نحو مئة ألف متر مربع مع منشآتها على ساحل البلدة. من مبناها الأساسي الذي يحوي المطاحن والأفران والمكاتب والهنغارات وغيرها من المنشآت الصناعية مع جبال البتروكوك المخزن في الهواء الطلق، تمد الشركة أذرعا عدة نحو بحر شكا: مخازن كيلنكر ومجار لتصريف نفاياتها الصناعية والأهم مرفأها الخاص وعليه ونوش وآليات حيث تستقبل البواخر ما تستورده من بتروكوك أو مواد أولية لا تجدها في المنطقة، فيما ترحل بأطنان الإسمنت معبأة بأكياسها حيناً و"دكمة" (أي بلا تعبئة في أكياس بل فلت) أحياناً.

من مصطبته، يمد المختار رزق يده في حركة دائرية "كان في 5 أو 6 بيوت في كل سهل شكا. البيت الأول نزل أهله من الكورة، إجا تنين من الغربة معهن مصاري اشتروا هون وهما من آل خرما وآل فرحات، أوائل من سكنوا شكا". كانت شكا "تخوّف"، يقول. غابة من تين وزيتون ولوز ورمان. "سهل عائم ع بركة مي لا يتجاوز عمقها 30 مترا. وكنا بدنا معاملة ليطلع لنا محل حصيرة ع نبع الجرادة لنقعد مع عيلنا". وكانت المنازل مسكونة في شكا القديمة التي تقع فوق الطريق الدولية القديمة أيضا بين العاصمة وطرابلس. مع الوقت، توسعت البلدة وهبط ناسها بعضهم وراء البعض نحو البحر، فتشكلت شكا الجديدة البحرية. عمال شركتي الترابة ساهموا ايضاً في الكثافة السكانية على الساحل.

يقول المختار أن الكنيسة الأولى في شكا بناها "الروم. "إجا المطران صليبا من عاليه وعمّرها بعدما اهداه أحد أبناء شكا الأرض. وصاروا كلما جابوا عيلة روم يجيبوا قبالها عيلة مارونية". ويومها، أوصى المطران صليبا رعيته التي كانت تتناقص مقارنة بالموارنة: "إذا ما بقي روم بتعطوا الكنيسة لأهل أنفة"، وهي أرثوذكسية كغالبية. في المقابل، "اجتهد الموارنة ورجعوا عمروا كتير كنائس". لم يهب روم شكا كنيستهم لأنفة، جارتهم، حيث يشكلون اليوم 23% من الشكاويين، مقابل 75% موارنة و2% من الطوائف الأخرى وبينهم بعض الشيعة، وفق نائب رئيس بلدية شكا أنطوان شاهين.

مصادر العيش في شكا

كان أهل شكا يعيشون من الزراعة والصيد البحري: "كل يوم تروح 300 صندوقة تين من شكا"، وفق المختار. و"شكاوي يا تين"، نسبة إلى جودة تين شكا ما زالت سارية حتى اليوم. وحده تين شكا انقرض: "اليوم ما بقى في 1% من تين شكا وبعدهم بيعيطوا شكاوي يا تين"، يضيف.

اللوز مات أيضاً في شكا "كان يطلع بالطونات مع العنب كمان". أما الزيتون فحدث ولا حرج، لم يكن ممكنا العبور في حرج شكا إلى أن "جاءت الشركات". يقول المختار "الهولسيم عملتها البطركية المارونية مع ناس أجانب. أما ترابة السبع فـ :"لبيت ضومط والعسيلي وبلشوا فيها 1953، وقبلها معمل الإترنيت. بدأ الغبار الناتج عن عمل الشركات يأكل المزروعات"، وفق المختار.

يومها أيضاً، لم تكن يومية الصياد، وفق الصياد أسعد صالح تقل عن تلات إلى 10 ليرات بالحدّ الأدنى، وهو مبلغ لم يكن يحصل عيله أكبر موظف.

يحلل رئيس بلدية كفريا السابق عوني السمروط الوضع: "ورق التين وبري، يعني بيعشش غبرة" وهذا ما قتل التين في شكا، كفريا، لأن الغبار سكّر مسام أوراقه ولا ينزلق عن الورق كما الزيتون". لذا، وفق السمروط لم تخسر شكا فقط تينها ولوزها وكل الأشجار المثمرة، وخضارها، وكانت من ركائز اقتصادها، بل أيضاً الهري وكفريا وكذلك الكورة مع المقالع التي حفرتها منذ نشأتها ولغاية اليوم".

المختار رزق، كما كثيرون من أبناء شكا، يتجنبون تحميل الشركات مسؤولية ما حصل معهم، ويجدون مبررات عندما لا يمكنهم تجاهل بعض الوقائع.

يربط أحد أبناء شكا هذه المسايرة للشركات بعدم رغبة كثيرين بفتح معارك مع الشركات القوية والمسيطرة على الأرض، وهو منهم على ما يبدو، كونه طلب عدم ذكر اسمه: "هيدا بده يوظف إبنه، هيدا بياخد حق دوا منهم، هيدا بينال مساعدة لنادي أو جمعية، هيدا بيرتشي ليسكت، وهيدا مفكر إنه الصناعة أهم من صحة الناس، وهيدا يلي مفكر إنه الصناعات بترفع ثمن الأرض والطلب عليها. حتى الصيادين ينالون من الشركات مبلغا سنوياً يوزعونه على بعضهم البعض أو يستعملونه لأمور تهمهم، وهيدا يلي إذا مات له حدا بالسرطان بيقلك فيي أخد شوية مصاري من الشركات، وهكذا. كما أن االبلدية تنال نحو ستة مليارات ليرة لبنانية من الشركات سنويا"، وفق ما يشرح.

المختار، وبعدما يقول أن الزراعة خفت بسبب الشركات، يعود إلى القول "وقتها ما كانوا بيستعملوا آليات حديثة، اليوم ركبوا فلاتر وصار الوضع أفضل لأنهم بيعملوا صيانة كمان، بس بعد ما خسرنا كل زراعاتنا".

"سقا الله الأيام التي كان ناس شكا والكورة يقولون فيها كمشة شلوش ولا كمشة فلوس"، يتذكر المختار رزق. بعدها باع كثيرون أراضيهم بـ"تراب المصاري، اليوم فرقت كتير الأسعار".

إذن تغيرت كل مقومات اقتصاد شكا مع انهيار الوظيفة المعيشية والإقتصادية التي كانت قائمة عليها من زراعة وصيد بحري يؤول إلى الأفول، كذلك انتهت الملاحات بما كانت تشكله من مصدر رزق للأهالي، فيما تدنت أسعار عقارات شكا لدرجة تعتبر الأدنى في محيطها بسبب الشركات وملوثات الصناعة.

حفرة لكل بيت شكاوي

أرز فدعوس، مختار سابق لشكا. يبدو أرز، الشاب في منتصف الثلاثينات، متحمسا لبلدته كثيرا، كما حال العديد من أهلها، لكنه أكثرهم تطرفاً تجاهها، "نحن كنا أذكيا وما عملنا متل أهل الكورة"، في إشارة منه إلى بيع أهل شكا تراب أراضيهم لشركتي الترابة ، واحتفاظهم بالأرض.

هذا الكلام ينطبق على حدائق وباحات منازل أهل شكا التي تجد في كل منها تقريبا حفرة أمام كل بيت، هو التراب الذي بيع للهولسيم والسبع عبر السمسار بولس شختورة مع بداية الشركات يومها، وفق المختار رزق.

وتعليقاً على شراء الشركات أراضي الأهالي يسأل فدعوس "هل احتلت شركات الترابة شكا وكفرحزير وبدبهون وزكرون؟ هل وضعوا مسدساتهم في رؤوس الناس وأجبروهم على البيع؟ كل من باع باع بإرادته، لذا علينا أن نعمل على تحسين الأوضاع وتطبيق المعايير للوصول إلى صناعة نظيفة. المسؤولية الأهم تقع على عاتق الدولة اللبنانية والتنظيم المدني ووزراء البيئة". يقول فدعوس "نحن بشكا مننبسط لمن يجي وزير البيئة لأنه بيغسلوا الشركات من فوق لتحت وبيرتبوها،

وما بدنا نحكي أكتر من هيك"، أجاب فدعوس عن سؤال يتعلق بما يحكى عن رشاوى لوزراء بيئة وآخرين في وزارات أخرى.

يريد أهل شكا، وفق فدعوس من الدولة تطبيق القوانين الجيدة الموجودة وسن أخرى ضرورية لحماية الناس والمنطقة". ومع ذلك يضيف :"كل معركة الكورة ع الشركات اليوم لأنها رفضت أن تدفع خمس مليارات ليرة لبنانية لإتحاد بلديات الكورة، نحن لن نقبل بنقل الشركات ع الكورة أبداً، ومش رح ياخدوا المصاري يلي عم تطلع لبلديتنا". ويضيف "أنا شايف طرقاتي أفضل من كل طرقات لبنان. ما عنا جورة بشكا وما عنا لمبة مطفاية".

الإترنيت القاتل

قبل ترابة السبع، أسست شركة "هولدربنك" معمل الإترنيت، (ولهولسيم حصة فيه)، ومعه بدأ الموت بالسرطان في العام 1950 في شكا. القتل بالإترنيت لم ينحصر في شكا فقط، بل طال كل الكورة، وبالدرجة الأولى العمال الذين اشتغلوا فيه. احتاجت الدولة نحو خمسين عاماً لتقفل معمل الإترنيت في شكا في أواخر التسعينات من القرن العشرين، "بس كل بضائع المعمل وهي بالأطنان، ما زالت على أرض شكا وتحديدا إلى يمين الطريق نحو بيروت". مع ستوك الإترنيت الباقي في شكا، نادرا ما يخلو منزل من منازلها من لوح اترنيت أو مصطبة مصبوبة بالإترنيت أو قساطل أترنيت وغيرها، وهذه كلها مصدر خطر ومسببات للسرطان"، يؤكد رئيس مجلس إنماء شكا سيمون غطاس. ويشدد على وجوب أن تتخلص الدولة والبلدية من الأترنيت ستوكا وغيره بطريقة بيئية وصحية، و"لكنهم لا يفعلون".

ولكن السيء في مسألة الإترنيت هو تحويله إلى شماعة من قبل شركات الترابة والمصانع الأخرى الملوثة الذين يسعون جاهدين لإقناع أهالي شكا أن السرطانات المرتفعة في المنطقة سببها الإترنيت. مع العلم، ووفق الإختصاصي في أمراض السرطان الدكتور باسم قبرصي أن "الإترنيت هو وراء مرض سرطان غشاء الرئة فقط، وهذا جزء من السرطانات المنتشرة في المنطقة وليس كلها".

على الخط نفسه، يؤكد مؤسس هيئة حماية البيئة في الكورة المهندس رفعت سابا للـ"المفكرة" أن نسب السرطان في شكا بلغت 26% وفقا لرصد نفذته الهيئة مع رجال الدين في شكا وبلدات الكورة، يشمل أخر ثلاثين عاماً من أيلول 1985 ولغاية 2018.

لا يرى نائب رئيس بلدية شكا أنطوان شاهين أي ضرر من الشركات ومن المعامل والمصانع في بلدته "حتى أنا اشتغلت بمعمل الإترنيت ولم أمرض. ومع ذلك أبلغنا الأهالي أننا مستعدون لمساعدتهم في التخلص من الإترنيت في منازلهم"، يقول. ويشير إلى أن شركتي الترابة وخصوصا السبع تؤمن فرص عمل لكثيرين من أبناء شكا "هلأ صار عنا متعلمين بأخر 35 سنة، بالأول كان الشاب ياخد السرتيفيكا ع 17 سنة ويبلش شغل بشركات الترابة. اليوم صار عنا أطباء ومهندسين ومهن حرة، صرنا نفتش ع اليد العاملة" يؤكد ليشير إلى وجود 140 عامل من شكا في شركة السبع. هذا الرقم لم يؤكده من التقيناهم حيث يشير رئيس مجلس إنماء شكا سيمون غطاس إلى أن نسبة العمال في الشركة تقارب ال 15% من أصل نحو 400 عامل، فيما يقول نقيب الصيادين عصام عتيق أن هناك نحو 50 عاملاً من شكا في شركة السبع.

واللافت أن نائب رئيس بلدية شكا لا يرى أي مخالفات في أي مكان، وكلما سألته عن أمر مخالف في الصناعات يجيب" شو وين مفكرة حالك؟ إنت بلبنان"، مؤكدا أن محطة التكرير تعمل على تصفية كل المياه الآسنة. وماذا عن المخلفات الصناعية؟ "ليس لدينا مخلفات صناعية خطرة"، يجيب.

المسؤولية المجتمعية للشركات

يرى رئيس مجلس إنماء شكا سيمون غطاس أن شركات الإسمنت تحقق أرباحا عالية. وكذلك المعامل والمؤسسات الصناعية العاملة في شكا، "ولذا يجب على هؤلاء دفع ما يتوجب عليهم من مال من أجل تحسين المنطقة". يرى غطاس أنه يمكن استثمار إمكانيات شكا بطريقة أفضل "شكا بالإمكانيات يلي عندها لازم تكون أفضل من هيك بكتير". ينطلق من ستة مليارات تدفعها شركة السبع من بينها 300 مليون ليرة من هولسيم بالإضافة إلى حصص معامل وشركات أخرى "يمكن صرف هذا المال بطريقة أفضل، والمفروض أن يكون هناك في مساعدات إجتماعية وجمعيات وإحصاءات ودراسات وأبحاث عن وضع شكا بوجود الصناعات، بالإضافة إلى نواد إجتماعية ورياضية واهتمام بالفقراء والمعوقين والمسنين وغيرها أكثر مما هو موجود". وهو يعبر عن انزعاجه أن يضطر ناد أو جمعية أو حتى مواطن أن يستعطي من شركة السبع الموجودة في شكا، كون الهولسيم موجودة في الهري وكفريا.

ويتمسك غطاس بالصناعة "ولكن النظيفة"، ليعطي نفسه مثلاً " أنا اعمل بشركة الهولسيم وأعيش حياة كريمة. لقد أثرت الصناعة إيجابياً على حياتنا وسلبا على صحتنا، لذا يجب أن يكون هناك خطة استراتيجية لتنمية المنطقة بطريقة أفضل، وليضعوا خطة متكاملة لتحسين أوضاع شكا، ومن ضمنها التنظيم المدني ونقابة المهندسين اللذين يضعان خطة لتحسين واجهة شكا وشاطئها وتحسين عامل الإستثمار أيضاً".

أسعار عقارات متدنية

من جهته، يثير فدعوس سعر الأراضي في شكا "هو الأقل بين محيطها، وليس هناك طلب كونها صناعية غير مرغوبة للسكن. يبلغ سعر متر الأرض 400 دولار، بينما ونسبة لموقع البلدة وجمال شطها وتلالها، يجب أن يكون بألفي دولار"، وفق فدعوس.

بالنسبة له، "شكا افضل من جميع المناطق: نحن بوابة الكورة وممرها إلى لبنان، من عنا تعبر كل عكار وطرابلس نحو بيروت، ما بدنا نهدم منطقتنا، ما بدنا ننهي الصناعة. بدنا نطور، ونحسن". ويفخر فدعوس أن شركتي إسمنت شكا عمرت "لبنان والكرة الأرضية"، رافضاً "حرق شكا والتقليل من قيمتها "إذا بتحترموا حالهن لازم يشيلوا الأرزة ويحطوا شكا محلها ع العلم"، مؤكداً أن النضال سيستمر لتحسين أوضاع الشركات.

وعليه، يرى أن الأهالي والسكان والمسؤولين بشكا والتجار والصناعيين "عم يهلكوا" ليطوروا: "فرضنا على الشركات فلاتر وتوظيف أولاد الضيعة وما تمرق آلياتهم بالسوق" لافتاً إلى وجود نحو 15% من موظفي السبع من شكا. ويرد قلة العدد بالتوظيف إلى تغير مهارات وتخصصات أولاد شكا "يعني الطبيب والمحامي وغيرهم من المهن الحرة التخصصية ما فينا نشغلهم شوفيريي أو ميكانيك أو كهربا وهكذا". يصف فدعوس نفسه بالرجل "المتفائل، بسكر طريق الشركة لوظف رجل فيها من شكا"، مشيراً إلى أن غالبية المشاكل عم تطلع من حفر المقالع وآليات الشحن والطرقات، وليس من عملية التصنيع".

المطلوب صناعة نظيفة

ويليام بطرس، وهو مدير في شركة ومسلخ دواجن تملكه عائلته، يقول أن ليس في شكا صناعة وسخة، بل هناك صناعي وسخ "بمعنى يجب أن يلتزم الصناعيون بكل معايير التصنيع النظيف، وبالتالي تنتهي المشاكل". ويضع الصناعة مع الزراعة والصيد البحري "كلها قطاعات مأزومة وتحتاج إلى عناية الدولة واهتمامها".

ويحمل بطرس مسؤولية التحسين أيضاً لـ"التنظيم المدني" والذي ما زال عشوائياً، "في غياب الضم والفرز، فينا نعمر مطرح ما بدنا لأنه كل شي بينعمل بلبنان بالمسايرات، لم يحصل تطوير جدي وفعلي للزراعة حتى يصير عنا أمن غذائي بعدنا منزرع متل جدودنا، ما قدرنا نصنع زراعتنا، منزرع ليمون ومنشرب أناناس ومنستورد كاتشاب ونحن منزرع بندورة، اللقز مستورد متل 90% من أسماكنا والإجاج من تركيا ومصر والسلمون من النروج مستورد".

يشرح بطرس كيفية التغيير "نحن كشركة دواجن بيطلع من عنا مصارين وريش يمكن تصنيعها أكل للأسماك وللحيوانات الأليفة وبتصير تؤمن غذاء للإكتفاء الذاتي، لازم نزرع سمك عنا، ونوقف إستيراد الأسماك أو تلقائيا بيخف، وكل بحرنا لازم يصير سياحي، وهذا لا يحصل إلا برؤية متكاملة مع سياسة رسمية".

يقول بطرس أن سمعة المناطق لا تبنى بين ليلة وضحاها. "هنا يضعون ملامة تدني أسعار عقارات شكا ع الصناعة، بينما تحسن الوضع عما كان لما كنا أطفالا. حينها كان الأهالي يصحون صباحا وقد انتلت شرفاتهم بالأسود من الإنبعاثات "طبعا اليوم أفضل بس بعد في أشيا لازم تتحسن أكتر". ويضع بطرس "الملامة عمن يدير الأمور في شكا اليوم، حيث الإستثمار فيها متدن". ويرى من الضروري الاتفاق على "هوية شكا هل هي مدينة مفتوحة أو بدنا نسكرها؟" ويرى بطرس أن سعر الأرض ما بيرتفع إلا بقدوم إجر أجنبية صناعية وعقارية وإستثمارية إلى المنطقة".

عن كفرحزير المتروكة لقمة سائغة في فم شركات الترابة

يلتقي رئيس "لجنة كفرحزير البيئية" جورج عيناتي بشاب من بلدته. وبما أنه موسم أعياد، يبادره جورج بـ"ينعاد عليك". يسكت الشاب قليلاً ثم يجيب بحزن بالغ: "ما الذي يريده الناس أن ينعاد علينا؟ موت أبي؟ أم السرطان الذي يعشش في منازل كفرحزير؟ أم استمرار التهام الشركات لأراضي بلدتنا عبر المقالع التي وصلت إلى منازلنا؟" استدرك جورج وقال للشاب الذي خسر والده قبل أيام بمرض السرطان: "ميلاد مجيد يا بني". جورج نفسه لم يعد يقول لأحد من أهالي كفرحزير في الكورة سوى "ميلاد مجيد". انتبه الرجل الذي يقضي حياته في معارك متتابعة مع شركات الترابة المتمركزة في شكا، أن لا أحد يريد لهذه الأيام أن "تنعاد".

تهجير كفرحزير

صديق جورج، وابن بلدته موريس شلهوب يقضي الأعياد هذا العام للمرة الأخيرة في كفرحزير. في العام المقبل يكون قد أكمل هروبه منها.

يملك موريس خمسة دونمات من الأراضي في منطقة وادي القاش، وتحديداً بالقرب من عين القاش. تتمتع هذه المنطقة بموقع مميز في كفرحزير. صحيح أنها لا تطل على البحر كما المجيدل، أحد أحياء البلدة، وأطراف كفرحزير الأخرى، لكنها مرتاحة إلى وفرة المياه وأحضان كروم الزيتون التي كانت تحيط بها من كل جانب: "بالصيف برود وبالشتا دفا"، يقول موريس مبرراً بناءه منزلاً من طابقين في عين القاش بمساحة لا تقل عن 250 متراً مربعاً.

حول البيت، لم يترك موريس نوعاً من الشجر المثمر إلا وزرعه "منحب ناكل من شجرتنا". جهّز مساحات خاصة لزراعة الخضار، وقال لزوجته "سنكبر ونشيخ هنا في هذا البيت الجميل". عندما بدأ موريس بناء بيت أحلامه، لم تكن الشركات قد كشّرت عن أنيابها في المقلع الذي صارت آلياته اليوم على بعد نحو مائة متر من منزله. كان رفاق موريس يختارون بيته لجلسات سمرهم الأسبوعية. "وكان ذلك يسعدني. أشعر بأهمية بيتي وجماله وموقعه الحسن".

مع اقتراب الحفر في المقلع، لم يعد أفراد العائلة يسمعون بعضهم البعض. بدأ الصغار موجات من الأمراض الصدرية التي لا تنتهي. لم يعد بوسعهم فتح نوافذهم والأبواب. أما الشجر المثمر، فصار يموت واحدة وراء الأخرى بعدما ألتهمه الغبار وقطع عنه الأوكسيجين. ومع التفجيرات ليلاً نهاراً شعر موريس أنه يسكن في ساحة حرب، فيما أخبار موت أهل بلدته بالسرطان تأتيه دورياً.

وأخيراً كان لا بد من أولويات مستجدة: البيت أم صحته وصحة عائلته؟ حمل موريس وزوجته صغارهم ورحلوا نحو منزل أهله في قلب كفرحزير. اشترى أرضاً في حدث الجبة في قضاء بشري وبدأ بالبناء من جديد. يغص الرجل لسببين: خسر نحو 400 ألف دولار هي كلفة بيته وأرضه التي شجّرها واهتم بها. واضطر إلى ترك مسقط رأسه، البلدة التي فتح عينيه عليها وعاش طفولته بين أقرانه وفي أزقتها وساحاتها. اليوم يذهب "غريباً" شبه مطرود من بيته ومن بين أهله.

"شبه مطرود؟" لا "مطرود" يقول موريس الذي يعتبر أنه تعرض لمحاولة اغتيال أيضاً، وليس فقط إلى تهجير.

كان موريس وصديقه جميل في رحلة في جبال كفرحزير. قادتهما أقدامهما إلى أسفل المقلع وهما يقطعان نحو هضاب الزيتون، وتحديداً تجاه الناحية التي تحد بلدتي كفرحاتا وكفتون جنوب كفرحزير. فجأة صرخ جميل بموريس "انتبه في حجارة جايي علينا". لم يكد موريس ينظر باتجاه الأعلى وهو يركض حتى وصلت صخورا بأحجام مختلفة إليهما "نجونا بأعجوبة من الموت". جُرحت يد جميل ووقع موريس على الأرض بعدما شعر بوجع في ركبته. يقول موريس لـ"المفكرة" أنه بالكاد تمكن من رؤية شاشة هاتفه ليطلب نجدة الأصدقاء والأقارب. في الأعلى من حيث تدحرجت الصخور كان هناك آليات لشركات الترابة وعمال. تبين أن ركبة موريس "قد طُحنت". رفع موريس دعوى على شركة الترابة التي كانت آلياتها في المكان بتهمة محاولة القتل، وما زالت دعواه في المحكمة. "لن أستسلم" يقول.

هل تصبح كفرحزير جزيرة؟

حين تترك الأوتوستراد الذي يصل بيروت بطرابلس، وتحديداً عند بوابة الكورة وزغرتا والأرز صعوداً من شكا، لن يمر وقت طويل قبل أن يستقبلك أحد أكبر مقالع شركات الترابة ليشكل فاصلاً بين كفرحزير التي تتربع على الهضبة اليمنى، وبين بدبهون، تلك القرية الصغيرة على يسارك والتي أكل المقلع قلبها. تشعر أن بيوت بدبهون ستقع من على حافة مقلع لا يقلّ ارتفاعه عن مائتين إلى ثلاثمائة متر عمقاً. إذا سُمح للعابرين النزول إلى أسفل المقلع الذي صيّر الجبل هناك وادياً (ممنوع دخوله لأي كان)، سيشعرون أن مياه البحر سترتد إليهم، أو على الأقل، سيصلهم فقش الموج لولا حاجز ساحل شكا وأنفة والطريق الدولية نحو طرابلس فالحدود السورية. لقد حفروا الجبل الذي كان يعلو البحر بنحو 350 مترا أو أكثر وما بدلوا تبديلا.

يمكن للعابرين عبر نفق شكا باتجاه الشمال أن يروا من الهري المقلع الثاني لشركات الترابة يمعن التهاماً في جبال كفرحزير. لم تعد المنطقة محجوبة عن بعضها البعض. صارت وديان كفرحزير وهضابها الخضراء سهلاً. لو قدر لمياه البحر الوصول إليه لتحول إلى أرخبيل بملايين الأمتار المربعة. مع شراء الشركات أراضي عبر الزمن من أهالي كفرحزير، قامت البطريركية المارونية ببيع الشركات عقارا لا تقل مساحته عن مليون متر مربع. تطرح الصفقة بين البطريركية والشركات تساؤلات كثيرة وفق ما يقول أهالي كفرحزير ومن بينهم عيناتي. للعقار قصة لا يعرف أهل كفرحزير كيف انتهت بهذه الطريقة وماذا حصل. كان العقار لرجل من كفرحزير لم يرد بيعه للشركات. اختلف مع أشقائه فتبرع به لدير مار الياس. فجأة صار العقار ملكاً للبطريركية المارونية شريكة هولسيم وبالتالي بيع للشركات التي تتقاسم الجبل والقضاء عليه.

بين المقلعين وتواطؤ الجميع، تحاول كفرحزير وأهلها الصمود. وعن أي صمود نحكي؟ كيف لبلدة تشعر بكل هذه المظلومية والتخلي من قبل الدولة ومؤسساتها ومعهم جهات دينية أن تصمد؟ كيف لهؤلاء الناس الذين يؤمنون بالحق وبالنضال السلمي أن يتفهموا لاعدالة مواجهتهم مع الشركات؟ ومعها موقف أمهم، الدولة، التي تتركهم فريسة سهلة في وجه وحش الصناعة المخالفة للقانون، ولكل المعايير التي يفرضها. كلها أسئلة يرميها ابن كفرحزير سعادة ضاهر بحرقة، ليختم بالقول "اليوم بدنا وقفة شبيهة لتلك التي أوقفت مقلع الأرجيل في سهل الكورة في الثمانينات، وإلاّ سوف تتحول الجبال إلى بحر، وسيجرون البحر إلى كفرحزير". بالنسبة له "ما يؤخذ بالقوة لا يّسترجع إلا بالقوة. ولذا رح نوقف ع الطريق وإذا بدهم يمشّوا جرافاتهم وآلياتهم ف على جثثنا. رح نتظاهر ونعتصم تحت سقف القانون لندافع عن حقوقنا وأرضنا وصحتنا مع أولادنا، فلم يعد لدينا ما نخسره".

ما يقوله أهالي كفرحزير عن بلدتهم بعنفوان وحماس يفسره كلام مختارها يعقوب جوزف عيسى الذي يتحدث عن بلدته وكأن كتاب التاريخ نسيها هناك على أجمل تلال الكورة بكل حضورها "كفرحزير كان فيها محكمة المنطقة، وكانت مانعة يفوت أي مدعى عليه أو متهم مكبل اليدين والقدمين. كان الفرنسيون يأتون به مقيداً لغاية بوابة كفرحزير حيث يفكون قيده ليتمكنوا من دخولها". البلدة التي انتصرت للحرية والإحترام في نطاقها، "تعجز اليوم عن رد مستبيحيها"، يقول بأسف.

القانون الذي لا ينتصر له المسؤولون

اليوم، يقف أهالي كفرحزير مجردين من كل سلاح إلا سلاح القانون والحق: في أياديهم قرارات تصنيف بلدتهم سكنية وزراعية، وفي اليد الأخرى وقوعها خارج مرسوم المقالع والكسارات، ومعها عدم امتلاك الشركات ترخيصاً بالعمل في المقالع، وكذلك إصدار قرارا بلديا محليا يمنع الحفر فيها، وأخر من اتحاد بلديات الكورة يطلب مؤازرة أمنية لوقف الشركات ومقالعها. والأهم ناسها الذين يمرضون، كما أهالي القرى المواجهة والقريبة من الشركات، بالسرطان الذي وصلت معدلاته إلى الأعلى مع حوض الليطاني في البقاع.

في وجه كل هذه المستندات المحقة، يُصدم أهالي كفرحزير بكل ما يتأتى من الدولة وإداراتها. يستنجدون بمحافظ الشمال فيحضر بسيارته ومع عناصره، ويغادر عندما يصل إلى حدود المقالع فتمنعه الشركات من دخولها بعد إقفال أبوابها. أدار محرك سيارته، فيما ينظر إليه أهالي كفرحزير الذين أملوا أن رؤيته للواقع على الأرض سوف تجعله يتلمس هول مأساتهم، فاعتقدوا أنه أتى لنجدتهم. يطلبون منه كتابا رسميا بتكليف القوى الأمنية مؤازرة البلديات لإقفال المقالع ومنع الآليات من العمل فيها، فيتوه الطلب في أدراج المحافظة. كيف لكفرحزير أن تمنع تهجير أبنائها؟ كيف ترد الغبار عن منازل أهلها الذين صار لديهم مهمات إضافية في غسل الجدران والشجر والمصاطب ومسح الغبار عشر مرات في اليوم؟ والأهم تشييع موتى السرطان مرة إلى مرتين في الأسبوع.

في وجه ما يحصل، يستعيد المختار يعقوب الياس عيسى تجربته كعنصر في قوى الأمن الداخلي في مخفر شكا: "كنت أراقب معايير التفجير من النوعية للكمية حتى ما تتأثر المنطقة بالتفجيرات". مراقبة المختار كعنصر أمني يومها تعتمد على معايير موجودة في القانون كما يقول: أين يضعون الديناميت نسبة للتفجير حتى ما يولع، ممنوع استعمال كميات تتسبب بهزات وارتجاجات. تحديد أوقات معينة للتفجير لا تزعج السكان أو تقلقهم. وايضاً أوقات نقل الأتربة. "اليوم انتهت الرقابة"، يقول المختار شارحاً ما يحصل "يستعملون الحفر الرجراج، وبدل ما ينزلوا سيران (يعني جلول) صاروا عم ينزلوا عامودياً وبشكل حاد". النزول العامودي لأعماق قد تصل إلى 500 و700 متر لفحص طبقات الأرض ونوعية التربة والصخور، يراه المختار خطراً كبيراً على خزانات المياه الجوفية "عم يفتحوا شبابيك ع باطن الأرض وهذا ما يلوث مياهنا". ثم يشرح المعنى الاقتصادي للحفر "هن شاريين الجبل بالمتر المربع، والقانون يحدد طبقات الحفر، ولازم كل طبقة ياخدوا عليها ترخيص". لكن الشركات لا تعبأ بأي قواعد وقوانين "في محلات نازل مئة وميتين و300 متر ع القليلة بالحفر وليس بجس طبقات الأرض فقط. ع طريق كفريا صاروا عم يحفروا بالساقية وعم يجرفوا الحوارة فوق عين المي".

الاتحاد وبلدية كفرحزير تحركا ولو بعد حين، لكن المحافظ لا ينفذ

يأخذ عضو مجلس بلدية كفرحزير يعقوب إبراهيم وهبي قرار بلدية كفرحزير بوقف المقالع كمثال عن طريقة التعاطي مع ملف بلدته في مواجهة الشركات: "أخذنا بتاريخ أيلول 2018 قراراً بالإجماع بوقف الحفر نهائيا، وهو أول قرار تأخذه بلدية من بلديات الكورة. فبعدما تثبتنا من انعدام الترخيص بالمقلع وعدم قانونيته، أرسلنا للمحافظ نطلب منه مؤازرة عندما لم تنفذ الشركات قرارنا واستمروا بالحفر. اتحاد بلديات الكورة اتخذ قرارا في الاتجاه نفسه بتاريخ أيلول 2018 صار المحافظ يتبرأ من الموضوع، ولم يكن موقفه سليماً أبدا، بل كان متواطئاً. نسمع منه (من المحافظ) كلاماً يقول عكسه للمسؤولين والسياسيين. يقول لنا مرجعي لا يسمح لي، ويقصد وزير الداخلية". ويضيف وهبي بمرارة "نحن نطلب مؤازرة أمنية للتوقيف، إذ تتمتع البلدية بسلطة قائمة بذاتها وهو سلطة وصاية علينا إذا تجاوزنا القانون. لماذا لا يؤازرنا ومرسوم المقالع والكسارات لا يسمح بها في منطقتنا؟ كفرحزير مصنفة سكنية بما فيها الحرج الذي حفروه في حي المجيدل وهو منطقة سكنية". يقول بأسف "خسائرنا لا تقدر بثمن لأن أحداً لا يشتري متر الأرض منا ب20 دولار، بينما ونسبة إلى موقع كفرحزير ومواصفاتها هو أعلى بأضعاف الأضعاف، والدليل أن متر الأرض في فدعوس مثلاً بيع ب 1260 دولار". بالنسبة له "لا يحق للشركات الحفر حتى لو نالت ترخيصا من وزير أو محافظ". لم يتم تنفيذ قرار كفرحزير ومعه قرار اتحاد بلديات الكورة بالمضمون عينه، "لأن المحافظ لم يتجاوب معنا، بل شكّل لجنة ليلتف ع القرار البلدي".

يشرح وهبي "أخذنا القرار ع أساس عنا دولة، ولكنها للأسف لم تقم بواجبها. الآن نبحث اللجوء إلى مجلس شورى الدولة لندعي على كل الموظفين من المحافظ وانتهاء بأي وزير تقاعس عن أداء صلاحياته. يجيبنا المحافظ أن أمر المؤازرة صار لدى رئيسة الدائرة المختصة، فلماذا لم يخرج حتى الآن؟".

تسال عضو مجلس بلدية كفرحزير عن كل المال الذي يدفع لبلديات ونافذين وأشخاص فيقول "صحيح أن الشركات دفعت لبلدية كفرحزير مبالغ، بس صدقيني هن دافعين قدها ع عشر مرات لشراء الذم وفي كل

الهري جارة "هولسيم" قصة حزينة في بلد يتخلى عن ناسه

من منزله المطل مباشرة على بحر الهري "الأجمل" في لبنان، كما يصفه أهلها، يشير مختار البلدة إلى الشاطئ لجهة اليمين: هناك باع والده في الخمسينات قطعة أرض بمساحة 2700 متر مربع لكي تقبل شركة الترابة اللبنانية "هولسيم" توظيف شقيقه. اشترت الشركة الأرض بـ"تراب المصاري"، وفق ما يؤكد، ووظفت "بديع" شقيقه. مع الوقت مات بديع بالسرطان، و"راحت الأرض". مؤخراً، سعى إبن بديع للعمل في الشركة، لكن الأخيرة "عادت وطردته". تكاد هذه القصة تمثل بشكل كاريكاتوري وضع الهري مع شركة "هولسيم" وفق ما سمعناه من أهاليها.

وقبل إعطاء شهادات هؤلاء وشكاويهم، يذكر أن هولسيم تنبسط على جزء كبير من الهري، بمساحة لا تقل عن مئة ألف متر مربع كمنشآت وليس كأملاك. ولها فيها مرفأ هولسيم الذي هو الأكبر في المنطقة بين أربعة مرافئ أخرى (السبع والصيادين وفلوريدا بيتش وجواد عدرا). وهي إذ بنت شركة الترابة الأقدم في لبنان معملها الجديد في كفريا، جارة الهري، فإنها أبقت على منشآتها القديمة في الهري وبعض مخازنها ومعداتها وطبعا مراحل العمل الصناعي.

السياسة لوثت، والسياسة سرقت منا الوظائف

في المبنى العائلي الذي يسكن فيه مختار الهري منجد صالح طبقته الأولى، ضرب السرطان أربعة أشخاص من البيت نفسه: زوجة المختار الأولى "ماتت خطَيْ (عبارة تستخدم في شمال لبنان للتأسف) بالسرطان"، تاركة له خمسة أبناء يربيهم، وشقيقه الثاني، وهناك امرأة أخرى من العائلة ضربها سرطان الثدي و"لكنها لا ترغب بالحديث عن الموضوع"، يقول. ويشير المختار إلى أن هولسيم لا توظف الآن إلا القليل من أبناء الهري، بخلاف السبع التي توظف العديد من أبناء شكا.

يؤكد المختار صالح: "الشركة كانت تستوعب مئات العمال لأنها "تتابع صناعتها 24 ساعة، يعني عندها تلات دوامات عمل". مع تطوير الشركة واستقدام آلات حديثة، ومع تهجير أبناء المنطقة خلال الحرب بدأت الأمور تتغير، بعدما كان نصف عمالها من الهري". باع كثيرون أراضيهم قبل الحرب وخلالها للشركة، بعضهم طمعا بوظيفة وبعضهم من يئس من تدهور الإنتاج الزراعي الذي ضربته الغبار والإنبعاثات وأمطارها الحمضية". وظائف الهري ضُربت أيضاً مع تغيير سياسة الشركة التوظيفية "عندهم 15 متعهد لتأمين أشغالهم"، يقول أهل الهري. أما المتعهدون فمحسوبون على النافذين ومن يغطون أشغال الشركة ومخالفاتها للقانون. والمتعدون يتحكمون بمن يشغلونهم، و"أسماؤهم تأتي أيضاً بالواسطات".

حتى الذين يحاولون إيجاد طريقهم نحو حياة كريمة بعيداً عن الشركات يصطدمون بآثارها. "من يبني بيتاً ليؤجره لن يجد راغبين كثرا بالسكن بسبب التلوث". حتى سعر متر الأرض كان "200 دولار، هلأ بشي 100 دولار وما حدا بيشتري". هناك متر البناء (أي الشقق) معرضة ألف دولار لمتر العمار ولا أحد يشتري. ضربت الشركة أسعار العقارت، والثروة السمكية والزراعية وحياة الناس، ولكنها لا تسأل عنهم. الهري "قصة حزينة في هذا البلد المتخلي عن مواطنيه".

"ما حفظت الخبز والملح والسم والغبرة يلي نشقتنا اياهن ومرضتنا فيهم" تقول سيدة جاءت توقع بعض الأوراق من المختار. السيدة تتحدث بحسرة كبيرة "إبني عم يدرس ماجستير، ما خليت واسطة وما عملتها، بعدين أخدوه مع متعهد ليشطف الأرض"، تقول بينما تفيض عيناها بالدموع. إبن السيدة ترك الشركة بعد المعاملة السيئة التي تلقاها وغادر ليعمل في أحد مطاعم بيروت "شغل ما في، شو منعمل؟"

بعض أهالي الهري يعيدون وضعهم "ما حدا بيسأل عنا" إلى التقسيم الإنتخابي- الإداري الطائفي. بلدة 75 من أهلها إسلام سنة تم ضمها إلى البترون رغم وقوعها طبيعيا في ساحل الكورة. فيما ضمت بدبهون وبرغون وهما من الطائفة نفسها إلى الكورة، وأخذوا القلمون من ساحل الكورة مع البحصاص إلى طرابلس إداريا وانتخابيا. "يعني معليش مش عم بحكي طائفية بس هيدا الواقع للأسف، وما عنا نائب يمثلنا".

الطائفية نفسها سبق وضربت أهل الهري "بالحرب تقاتلوا الأحزاب من الجهتين ببعضهم وتهجرنا وراح عشرات الضحايا من الطرفين"، يقول المختار صالح. ترد زوجته، التي ولدت في الهري أباً عن جد، "ما كنا نعرف مين مسيحي ومين مسلم وما كان في تفرقة حتى بوظائف الشركة". كانت نساء الهري يلبسن اللباس نفسه "وعنا عادات وتقاليد مشتركة". تعرّف الأهالي إلى دينهم حين تهجروا نحو طرابلس "هونيك عرفت إني مسلمة وعرفت الدين".

هولسيم لا توظف الآن إلا القليل من أبناء الهري، بخلاف السبع التي توظف العديد من أبناء شكا.

الثروة السمكية تضمحل والملوث لا يدفع

عدم توظيف أبناء الهري، واتهامها بنشر الأمراض السرطانية والصدرية والقلب والشرايين "في كتير بيموتوا بسكتة قلبية"، هو أحد أوجه "مضار" الهولسيم على الهري، ومعها جارتها السبع في شكا، وفق ما يقول الصياد علي سالم لـ "المفكرة". سالم من أبناء شكا كسجل قيد ولكنه من سكان الهري منذ أيام "الوالد الصياد". "قطعت الشركة برزقنا من البحر" يقول بحسرة بعد ثلاثين عاماً قضاها في الصيد البحري. بدأ سالم مرافقة والده عـ "الفلوكة من عمر عشر سنوات"، وعاماً بعد عام تتضاءل الثروة السمكية "عم تضمحل قدام عيوني". كان سالم يصطاد مئة كيلو سمك في اليوم "بأيام الخير وقت المرحوم بيي، نطلع 70/60 كيلوغرام سمكة بلميدا لوحدها". اليوم بالكاد يعود بـ"كيلوين اثنين، ووقت بتوفق بتصيد شي عشرة كيلوغرام".[1]

يعتاش سالم من البحر مع ولديْن وزوجته "هي نص زلمي". عندما تستغرب الوصف لزوجته يضحك ويشرح "هي لبتساعدني بالصيد متل أقوى رجّال وهي سندي بتضرب الشباك وبتنضفها وبتنقي معي السمك، سوا منطلع ليرة مناكل بليرة".

فكر سالم أن يهجر الصيد ويجد عملاً في "الهولسيم" لكنهم لم يمنحوه وظيفة "الوظائف محسوبيات". المحسوبيات في الهري محفوظة بالدرجة الأولى ل "آل فرنجية" وفق ما يقول أهالي الهري "نحن منننتخب بالبترون إداريا، والجماعة رغم ذلك مش سائلين عنا". في البترون، "عمل باسيل مينا الصيادين جنة، وهون ما بيسأل عنا لأنه المنطقة مربط خيل لفرنجية، ليش لنكذب"[2].

هولسيم تبيع عقاراتها في الهري وكفريا

بالإضافة إلى منشآتها، ما زالت هولسيم تتملك الكثير من الأراضي في الهري، برغم لجوئها في السنوات القليلة الماضية إلى بيع أملاكها في البلدة وبعض أراضيها في كفريا أيضاً كون الأمور تغيرت ولم تعد قادرة على التصرف فيها كما كانت تفعل خلال فترة الحرب، وفق ما يقول أحد المطلعين :"يعني كيف بدها تعمل مقلع ع البحر، أو بجبل راس الشقعة من ناحية بحر الهري وحامات؟"، يقول "مضيفاً "المصالح والعلاقات ومعها استخدامها لمقالعها في كفرحزير".

في فم بعض أهالي الهري "ماء"، يساير هؤلاء الشركة والذين يمونون عليها، طمعاً بوظيفة أو بدعم أو بمساعدات. البعض الآخر ومنهم في مراكز قرار في فمه "مال" من الشركة. أما البعض الثالث فيائس، ويشعر أن لا مكان للصلح مع شركة تضرب عرض الحائط موقف محيطها منها، مع دولة تخلت عنهم، مع تقسيمات طائفية تجعلهم بمثابة أقليات مرمية على الهامش.

"الوطنية" تلتهم مليوني متر مربع من خراج بدبهون:
قرية تزول من الوجود؟

لم يعرف الجيل الأسبق في بدبهون، إحدى أصغر بلدات قضاء الكورة، أن الأراضي التي باعوها تارة لشركات الترابة في شكا، وأخرى لسماسرة لم يعلنوا أنهم يشترون لصالح الأخيرة، ستهدد أحفادهم وأحفاد أحفادهم بالتهجير، أو بلدتهم بالإضمحلال.

على يمين الطريق السريعة من بيروت نحو طرابلس، وتحديدا في شكا، تلمح ضيعة صغيرة تتربع على هضبة متآكلة من حولها. هذه بدبهون التي نهشت شركة الترابة الوطنية السبع أراضيها بطريقة تهدد إنزلاق البلدة نحو المقلع الأشهر في المنطقة، مع مقلع كفرحزير جارتها.

يؤكد أحد سماسرة المنطقة لـ "المفكرة" أن شركة الترابة الوطنية (السبع) اشترت وعبر سنوات طويلة ما لا يقل عن 40% من أراضي بدبهون البالغة خمسة ملايين متر مربع، أي ما لا يقل عن مليوني متر مربع.

قبل أن تصل بدبهون، تطالعك فيللا حجرية مهجورة. يقول الأهالي أنها بنيت قديماً كمنزل لمدير إحدى شركات الترابة الأجنبي. مع الوقت لم تعد رئتا المدير تتحمل سموم شركتي الترابة في شكا، فهجر منزله إلى غير رجعة. هذا ما أخبرنا إياه شاب من بدبهون، يحرص على حراسة الحدود الجنوبية لبلدته "في مهوار كبير بعمق نحو مائتي متر في المقلع جارنا". يخاف الرجل أن يقع أولاده وأولاد الضيعة الذين "يسرحون" نحو خراج بلدتهم أو يقفزون عن سور المقلع طمعاً في اللعب.

وبالفعل، تقفل شركة السبع مقلعها في بدبهون بشريط شائك، مانعة أيّا كان من دخول المنطقة تحت طائلة المسؤولية. المسؤولية هنا "يمكن يقوصوكم"، يقول أحد أبناء بدبهون لفريقنا الصحافي، ناصحا إيانا بعدم الدخول. هناك في داخل المقلع الذي أكلت غباره ما تبقى من أشجار الزيتون والفاكهة ومعها بعض قفران النحل الوحيدة التي بقيت في الضيعة، يمكن رؤية فظاعة ما فعلته الشركة. حفر عامودي لا يتطابق البتة مع التدرج الذي يفرضه مرسوم المقالع والكسارات. تتراوح المنحدارات العمودية بين 200 و300 متر عمقاً. من أعلى المقلع حيث حذرت خطة تصنيف الأراضي من إنزلاق بدبهون، يمكن رؤية بعض برك المياه المتجمعة في أسفل المقلع "هيدي يمكن المياه الجوفية أو مياه البحر" يقول الأهالي "حفروا لدرجة مخيفة".

هذه الحال، استمرت في بدبهون برغم تحذير الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، من مخاطر مقالع بدبهون وكفرحزير في العام 2009 واعتبرتها، تقع ضمن مناطق "ذات خطر عالي في سيلان التربة وتعاني من نقص حاد في الموارد المائية".

1962-1997: كيف أطبقت الشركة على القرية؟

شكل العام 1962 مرحلة مفصلية في مأساة بدبهون. يومها اشترت شركة الترابة السبع 26 عقاراً في خراج البلدة خلال عام واحد، ضمتها إلى عقارات سابقة كانت قد تملكتها مقابل نصف دولار للمتر المربع الواحد.

لم تجد شركة الترابة مسوغاً قانونياً لاستباحة بدبهون إلا في العام 1997 مع صدور القرار رقم 40 عن مجلس الوزراء يعلن فيه تخصيص وتصنيف واعتماد بلدة بدبهون على أنها منطقة خاصة لمقالع شركات الترابة، على أساس مدته 10 سنوات. تم التجديد في العام 2007 لسنتين إضافيتين. جاء القرار ليثبت قدرة شركات الترابة وتأثير نفوذهم على أصحاب القرار في البلاد.

بعد قرار الحكومة في 1997، صدر مرسوم المقالع والكسارات في العام 2002 حيث تمكن أهالي الكورة وبعض الذين يتمتعون بعلاقات جيدة مع رئيس الجمهورية أنذاك إميل لحود، من سحب مقالع وكسارات الكورة من بين المناطق المخصصة للمقالع والكسارات في لبنان.

يومها، كان الرئيس الأسبق إميل لحود يمارس هوايته بالغطس في بحر أنفة بدعوة من أحد رجال الأعمال في المنطقة. ويومها صعد لحود مع مضيفه إلى سطح أحد المنتجعات السياحية المطلة على قرن زكرون وأبلغه أن شركة الترابة ستحول هذا الجبل الأخضر إلى مقلع، ناسفة كامل المنطقة وقراها وخصوصا زكرون ومعها كامل المنشآت السياحية في أنفة. نُقل عن لحود استياؤه من الوضع ووعد بعدم السماح بذلك وهكذا كان. بعدها بأيام قليلة، دخل لحود إلى جلسة مجلس الوزراء وطلب إطلاعه على المرسوم الذي كان على جدول الأعمال، حيث شطب منطقة الكورة منه، ومن قلبها زكرون وقرنها.

وجاء قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني الرقم 2011/18

وجاء قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني الرقم 2011/18 ليَضع بدبهون، وضمن التصميم التوجيهي، تصنيف منطقة المقالع ومحيطها في بدبهون على أنها "منطقة حماية"، للحدّ من تأثير المقالع على المحيط ولتنظيم نطاق عملها وتوّسعها.

لكن شركة الترابة الوطنية استدعت ضد الدولة – وزارة الأشغال العامة في العام 2016، لدى مجلس الشورى لإبطال قرار المجلس الأعلى (2011) القاضي بتصنيف منطقة حماية في بدبهون، وذلك بعد أن صُنفت في 2015 عقارات الشركة كذلك في إفادات الإرتفاق والتخطيط.

يقول مؤسس جمعية "وصية الأرض" فارس ناصيف لـ"المفكرة" أن الشركة استندت في دعواها إلى قرار مجلس الوزراء الذي صنف المنطقة في 1997 مقالع للشركات. ويشير إلى أن مدة قرار 1997 كانت عشر سنوات تنتهي في 2007، فيما صدر مرسوم المقالع والكسارات في 2002، مستثنيا مقالع الكورة من منطقة المقالع والكسارات.

طالبت الشركة في الدعوى إلغاء تصنيف بدبهون ضيعة سكنية وحرجية ممنوعة على الشركة ومقالعها في التنظيم المدني. ليس لدى بدبهون مجلس بلدية، بل مجرد مختار. وعليه، لم يتسنّ لأحد الدفاع عن بدبهون مما أدى إلى إلغاء قرار تصنيف بدبهون كمنطقة حماية زراعية وسكنية وحرجية.

يأس أم حاجة إلى المال؟

تعترف ليس الأيوبي في حديث مع "المفكرة" أن "لا أحد يتابع جدياً مأساة بدبهون على الأرض". ما أن تنهي إبنة بدبهون عملها بعد ظهر يوم الجمعة في بيروت حتى تقصد ضيعتها المهددة بالإنقراض وتبدأ بالتواصل مع أهاليها "في أنا وخيي وإبن خيي عم نحاول نقنع الناس أنه فيهن يواجهوا".

ناس بدبهون، ومعهم المختار، الشقيق الأكبر للميس "يئسانين ومعتبرين أنه عم نخوض معركة مجانية وبلا جدوى مع الشركة". يقولون لنا "ما فيكم تعملوا شي". بعض الأهالي، ونظراً للحال البائسة لبدبهون صاروا يخافون من ضياع فرصتهم ببيع أراضيهم تارة، ورغبتهم بالبيع للشركة بأسعار أفضل تارة أخرى، وعليه تجري المفاوضات من تحت الطاولة مع الشركة مباشرة أو مع سماسرة.

لا تلوم الأيوبي من باع "كان في فقر وحرب وجوع وناس مشردة ومهجرة وما عندها خيارات كتير". المسؤولية هنا تقع على الدولة والقضاء "هم من يجب أن يحموا البلدات والأرض حتى من أصحابها وسكانها".

تذكر الأيوبي حال بدبهون قبل أن تقتلها المقالع "ما كنا نشتري حبة فواكه أو خضار من السوق. كانت ثمار أشجارنا تلمع مثل الكريستال وكنا نأكلها بلا غسيل. اليوم مات كل شيء في الضيعة". الشركة لا توظف أيا من أبناء بدبهون "في موظفين بالشركة من جارتنا برغون. يوما بعد يوم يحضر هؤلاء إلى بدبهون ويطلبون منهم عدم مواجهة الشركة والكف عن المشاركة في أي اعتصامات "رح تتسببوا بطردنا من عملنا، اسكتوا لستم قادرين على مواجهة الشركة". وتشرح لميس أن خوف هؤلاء الموظفين من انتقام الشركة يرتبط بصلات القربى التي تربط أهل القريتين وبانتمائهم إلى الطائفة نفسها، هم الأقلية السنية في الكورة.

قرن زكرون في فم "السبع"؟

لم تكتفِ إدارة الشركة الوطنية للإسمنت (السبع) بنهش قلب شكا وجبال الكورة وتهجير أهلها خصوصا في كفرحزير وبدبهون فقط. ها هي تخوض معارك قضائية شرسة ضد بلديتي زكرون وفيع لتحويل قرن زكرون أو حرج زكرون إلى مقلع. لا تقل زكرون وجبلها أهمية حيوية وبيئية عن جبل موسى لكي لا نقول أنهما أهم حيث تجمعان طلة "رمية حجر عن بحر أنفة، مع أحراج وثروة زراعية تجعل منهما رئة المنطقة".

ضومط نفسه، حصل على تخطيط في أوائل تسعينات القرن الماضي وتم تصديقه في 1994 لشق طريق شكا – زكرون من "حرج القرن" في زكرون إلى مصانع شركة السبع في شكا، بهدف إقامة مقلع مستقبلاً ومشروع إفراز. وما إن صُدق التخطيط حتى ثارت المنطقة، ونظم الأهالي مع تجمع بلديات الكورة وهيئة حماية البيئة والتراث حملة واسعة. وقُدمت العرائض إلى وزارة الداخلية والبلديات. كما رُفِعَ كتاب إلى المديرية العامة للتنظيم المدني، يطلب عدم الموافقة على طلب شركة الترابة الوطنية ضم وإفراز العقارات التي تملكها. ونجح الأهالي في منع شق الطريق حتى الآن، ولكن الشركة تمكنت من استكمال كل المراسيم اللازمة لذلك.

القرن المصنف H، أي أحراج ووديان، تحاول شركة السبع تغيير تصنيفه تحت عناوين وأهداف شتى. وليس شق طريق من شركة السبع إلى قرن زكرون بعرض 14 متراً إلا اللبنة الأولى على طريق تحويل قرن زكرون إلى مقلع تارة. يمتد قرن زركون فوق زكرون القرية فوق أنفة، وهو الجبل الوحيد المطل على البحر، نحو البلمند في قلحات ثم يكمل إلى فيع في أعالي الكورة. يقع 80% منه في زكرون وحدها.

بداية مأساة زكرون

في تسعينات القرن الماضي، قام المطور العقاري الياس أيوب من كوسبا الكورة بالبدء بشراء أسهم في العقارين 138 و141 زكرون بمساحة 600 ألف متر مربع على مدى ست سنوات. اشترى أيوب من أهالي زكرون وملاكة القرن المتر المربع بدولار أميركي، وانتهى بدفع ستة دولارات إلى سيدة من أنفة مقابل أسهمها في الجبل.

يومها لم يعرف الأهالي، شأنهم شأن معظم صفقات شركتي الترابة عندما اشتروا أراضي الكورة، أن أيوب يشتري لصالح السبع.

مجمل ما اشترته شركة السبع حتى منتصف التسعينات بلغ ما بين 800 ألف إلى مليون متر مربع، هي كامل قرن زكرون

يقال أن الأخير عاد وتفرّغ للسبع بسعر 15 دولاراً للمتر، مجمل ما اشتراه حتى منتصف التسعينات وبلغ ما بين 800 ألف إلى مليون متر مربع، هي كامل قرن زكرون.

مُسحت العقارات باسم "شركة النور" العقارية التي يقول سجلها العقاري، الذي حصلت المفكرة عليه، أن أصحابها هم أنفسهم أو فروع أصحاب ومساهمي شركة السبع العقارية الأساسيين، ضومط وعسيلي.

واستحوذت شركة النور العقارية على 2400 سهم كاملة بعدما تملكوا كامل العقارات في جبل زكرون لتبدأ محاولاتها، وبوسائل شتى، للإستفادة من طبيعة تربة وصخور الجبل التي فحصتها ووجدتها "كدانية" تصبح طرية عندما تكشف للهواء، وهي بهذا المعنى كلسية صالحةلصناعاتهم.

بعد مرسوم مجلس الوزراء في 1994 الرقم 4877 الذي يعنى بشق طريق من شركة السبع إلى موقع تلة حرج زكرون، أعطى محافظ الشمال يومها خليل الهندي شركة النور في 1996 رخصة مؤقتة لإقامة مقلع في قرن زكرون. وأعقبه في العام نفسه بترخيص يسمح باستعمال الديناميت والتفجير في "المقلع" المزعوم. (لدى المفكرة كامل الوثائق).

كانت الشركة تريد قلع قرن زكرون الذي يرتفع نحو 350 متراً وبمساحة مليون متر مربع لتساويه بالأرض، وسط معارضة بلديتي زكرون وفيع. ومع الحملة الكبيرة التي انطلقت في منطقة الكورة ضد الشركات، بدأ ضومط وشركاه يضعون خططاً بديلة تخفف من ردود فعل الرأي العام المحلي والناشطين البيئيين، وإن كانت تهدف نحو الغاية نفسها، عبر نوايا وخطط مختلفة ومنها رخصة إستصلاح الأراضي والموافقة المبدئية التي حصلت عليها شركة النور بالإفراز العقاري، أي تحويل الجبل إلى عقارات صغيرة مفرزة.

ونجح أهالي المنطقة، وعبر علاقات بعض أصحاب الأعمال المستثمرين في السياحة فيها في لفت انتباه رئيس الجمهورية الأسبق أميل لحود الذي شطب قرن زكرون ومنطقة الكورة من مرسوم المقالع والكسارات في العام 2002. "نامت" الشركة على المشروع ريثما تتغير الظروف السياسية.

جاء العام 2016، بدأت الشركة بالعمل على مشروع إفراز جديد لقرن زكرون. وكلفت وزارة البيئة شركة لدرس الأثر البيئي فقط بينما ينص القانون على وضع دراسة أثر بيئي استراتيجي وهذا مختلف ويتضمن دراسة منطقة زركون ومحيطها ومستقبلها ووظيفتها المعيشية أيضاً. يومها زار وفد من بلديات وأهالي زكرون وقلحات وفيع وبترومين رئيس الحكومة تمام سلام والتنظيم المدني ونجحوا في تجميد المشروع.

مع وزير الأشغال العامة الحالي يوسف فنيانوس، تفاجأ أهالي المنطقة باستحصال الشركة على موافقة بالإفراز من دون المرور بدائرة التصميم والتصنيف في التنظيم المدني، على نحو يخالف القانون.

سارعت بلديتا زكرون وفيع قبل أربعة أشهر، إلى تقديم دعوى في مجلس شورى الدولة وبمساندة من اتحاد بلديات الكورة، فيما آثرت بلدية قلحات التريث. يأتي الطعن بقرار الموافقة على الإفراز في دعويين: الأولى تطالب بتوقيف تنفيذ القرار فوراً، والثانية بإلغاء الإفراز نهائياً.

زكرون رئة ساحل الكورة

تعتبر زكرون التي تصلها من الأوتوستراد الساحلي من شكا نحو طرابلس أو من أنفة، واجهتها البحرية، من الضيع القليلة التي ما زالت تحافظ على قرويتها وريفيتها والحياة القروية فيها. تبلغ مساحة زكرون نحو مليونين ونصف المليون متر مربع، تمكنت شركات الترابة (الوطنية–السبع خصوصا) وبـ"الحيلة" من شراء جبلها " قرن زكرون أو حرج زكرون" الممتد على مساحة مليون متر مربع.

زكرون الضيعة مصنفة سكنية وزراعية وحرجية وفق القانون. يعيش فيها نحو 500 نسمة بينهم 375 ناخب ماروني على لوائح الشطب.

لا يمكن أن تتخيل خطر تحويل قرن زكرون إلى مقلع أو حتى إفرازه وبناء مجمعات سكنية عليه، كوسيلة ليس استثمارية فقط، بل تهدف إلى قلع صخوره الكدانية الكلسية، ومعها تربته النافعة لصناعة الإسمنت، إلا عندما تدخل زكرون الضيعة.

هناك ما زالت عين القرية تتنفجر عفويا بين بساتينها. تملؤها أشجار بوصفير، وزهره الذي يقطره أهلها ماء زهر للبيع. يحولون زيتونها إلى زيت وصابون بلدي، وكرومها إلى نبيذ شهير يقصده كثر، فيما تعقد نساؤها المربيات على أنواعها. وتباع منتوجات زكرون داخلها وفي بيوتها أو محترفاتها المتواضعة. يقول مختار البلدة الياس سركيس لـ"المفكرة" "نحن ضيعة صغيرة، ولاداتنا قليلة، الهجرة قديمة العهد بين أبنائنا، نزرع الزيتون وأشجار بوصفير ولدينا بعض خيم بلاستيكية للخضار". وبرغم بعد زكرون النسبي عن شكا كونها فوق أنفة وفي لحف قرنها، إلا أن التلوث والغبار الآتي من جنوبها، من شركتي الترابة في الهري وشكا ومن مقالعها في كفرحزير وبدبهون قتل أشجار التين والعنب والخوخ واللوز "حتى الزيتون وشجر البوصفير، يعانيان من مشاكل ليس أقلها الشحتار الأسود، وهو مرض مثل المن الأسود."

التحاصص في الحصى: حكاية تنظيم المقالع

التحايل على التشريعات البيئية وبدعة المهل الإدارية

جويل بطرس ورازي أيوب

حقق لبنان إنجازاً بيئياً عام 2002، حين أصدر مجلس الوزراء مرسوماً ينظم عمل المقالع والمرامل والكسارات[1]. وأتى المرسوم لينهي عقوداً من التفلت والتعدي على البيئة والصحة والسلامة العامة. هذا المرسوم لم يأتِ من عدم، فهو أتى نتيجة تحركات على الأرض وفي الحكومة منذ نهاية الثمانينات[2]. ففي هذه الفترة، تنامى الإهتمام بالمواضيع البيئية خاصة بعد فضيحة النفايات السامة[3] وخشية المواطنين على أمنهم البيئي والصحي. وتطور هذا الإهتمام إلى حراك بيئي، شهده لبنان بعد انتهاء الحرب اللبنانية وانطلاق ورشة إعادة الإعمار. فبرزت أواسط التسعينات قوى ضاغطة[4]، وقفت بوجه الحكومات وأصحاب الكسارات، داعية لإقرار تشريعات تحمي البيئة من جهة والإلتزام بالقوانين الحالية من جهة أخرى. وقد تمكن الحراك من إقفال بعض المقالع كما جرى عام 1996 حين صدر قرار عن مجلس الوزراء بإقفال كسارة أبو ميزان وزبوغا ونهر ابراهيم[5]. كما تمكن من تحقيق جزءاً من مطالبه الأساسية بعد إقرار مرسوم 2002-.

بدايات القضية

انتهت الحرب اللبنانية عام 1990، مخلفة وراءها كماً هائلاً من الدمار. أطلقت خطة إعادة الإعمار ووصل العمران إلى ذروته ما بين 1994-2000. وتراوح خلالها الطلب على مواد البناء، وفقاً للتقرير الثالث حول واقع البيئة في لبنان، ما بين 10 و15 مليون م^3 سنوياً[6]. واستعملت حوالي ثلث هذه الكمية لأعمال ردم الواجهة البحرية في المارينا في الضبية ومنطقة وسط بيروت ومدارج مطار بيروت الدولي[7]. رافق ذلك تسارع عمليات استخراج المواد من رمل وحصى وصخر من خلال إنشاء الكسارات في مختلف المناطق اللبنانية[8]. وأدى غياب إطار تشريعي جدي ينظم ويحدد علاقة هذه الصناعة بالمحيط البيئي، إلى شعور بالقلق لدى المؤسسات الدولية من أن يؤدي هذا التفلت إلى تشويه البيئة[9]. وعليه، بات من الملح العمل على وضع تشريعات تحافظ على البيئة والسلامة العامة.

وبعد أن تفاقمت أضرار المقالع والكسارات والمرامل، بدأ الأهالي في مناطق عدة بالتجمع، وقد دعمتهم منظمات بيئية، بهدف الضغط على الحكومات لدرء مخاطر الكسارات[10]. وقد رافق ذلك ضغوط دولية تألفت على إثرها عام 1994 لجنة تضم خبيرا دوليا، وبتمويل من الأمم المتحدة (حوالي نصف مليون دولار[11])، قامت بوضع خريطة للمناطق التي يجب حمايتها من المقالع والمرامل. كما اقترحت هذه اللجنة مشروع قانون استوحته من القانون الفرنسي يقوم على ركيزتين: دراسة الإنعكاسات البيئية وإنشاء مجلس وطني للمقالع والمرامل[12]. وأصدر مجلس الوزراء في حزيران 1994 قراراً بإقفال الكسارات في لبنان في مهلة أقصاها نهاية العام نفسه. وتبعه بعد بضعة أشهر المرسوم رقم 5616 تاريخ 6-9-1994، الذي نص على تكليف وزير البيئة سمير مقبل بإجراء المقتضى القانوني لتأليف المجلس الوطني، كما كُلّف بموجب المرسوم نفسه، المجلس الأعلى للتنظيم المدني بوضع مخطط للمناطق التي يجوز إنشاء مقالع ومرامل فيها ومنع إصدار أي رخص جديدة خارجها[13].

وبطلب من التنظيم المدني، أعدت "دار الهندسة" دراسة (خريطة أخرى جيولوجية) لتحديد مواقع المقالع والكسارات. إلا أن هذه الدراسة "اختفت بقدرة قادر"[14]، حسب ما جاء في مقال للمحامي عبدالله زخيا[15] في جريدة "النهار". يشير هذا الأخير إلى أن مجلس شورى الدولة قام بإبطال المرسوم "بسبب تعديلات مقبل على النص الأصلي، حيث أعطى لنفسه حق إعطاء الرخص بدلاً من المحافظ خلافاً للقانون المعمول به، وجعل رأي المجلس الوطني للمقالع غير ملزم"[16] وفي نهاية عام 1994، أعاد مجلس الوزراء تمديد المهل للكسارات ستة أشهر جديدة[17]. وبعدها، كرّت سبحة إقرار المهل الإدارية التي سمحت باستمرار عمل الكسارات؛ علماً أن المهلة الإدارية لا تعطى قانوناً إلا لتصحيح الوضع داخل المؤسسة أو المنشأة[18] (أنظر المواد 5،6،7 من مرسوم عام 1932)[19].

هل توقفت الكسارات عن العمل؟

كان من المفترض أن تتوقف الأعمال في الكسارات والمقالع والمحافر في كل المناطق اللبنانية في 7 حزيران 1995. إلا أن الأداء الحكومي لم يشهد أي تغيير في هذه السنة. كما كان من المفترض صدور قرار وزاري يحسم الخلاف القائم بين وزارتي البيئة والداخلية حول المرجعية القانونية المخولة إعطاء التراخيص[20]. لكن مجلس الوزراء مدد المهل الإدارية مجدداً 6 أشهر، لغاية 21 كانون الأول 1995[21]. وجاء في القرار أنه سبق لمجلس الوزراء أن وافق عام 1994 "على تأليف مجلس مختص بشؤون المقالع والكسارات يتبع لوزارة البيئة، وعلى تكليف المجلس الأعلى للتنظيم المدني بوضع مخطط توجيهي عام لكل قضاء أو منطقة بالإتفاق مع هذه الوزارة (تحدد بموجبه المواقع التي يمكن أن يرخص لها)، وعلى الاستمرار في وقف إعطاء تراخيص جديدة مع إمكان إعطاء مهلة سنة كحد أقصى للمقالع التي تشكل ضرراً بالبيئة أو بمصلحة المواطنين، وذلك لتصفية أعمالها"[22]. لكن القرار سمح أيضاً بتجديد بعض التراخيص ومنح أخرى بصورة استثنائية. وكما أوحى نص القرار، لم تتوقف الكسارات عن عملها عامي 1995-1996 على اعتبار أنها لم تبلغ قرار "الإقفال الفوري والنهائي" الذي أعلنته الحكومة[23]. يُذكر أن بعض الكسارات أوقفت عملها "لأسباب انتخابية" لتعود بعدها بأيام قليلة وتستأنف العمل. وهو ما أكده النائب نسيب لحود في تشرين الأول 1996 في تصريح حيث أشار أنه "لم يمضِ شهر على الإنتخابات النيابية حتى تكشف الهدف الحقيقي من قرار مجلس الوزراء بإغلاق المقالع والكسارات في منطقة أبو ميزان وزبوغا وكفرعقاب...عادت الكسارات بقدرة قادر بعد أقل من أسبوع من التوقف من دون أن يتدخل أي من المسؤولين أو الأجهزة الأمنية لمنعها من العمل".[24]

تصاعد الحراك البيئي

تصاعد الحراك البيئي بين عامي 1994 و2002، ونظمت اعتصامات وعقدت ندوات ولقاءات ونشرت تحقيقات صحافية ودراسات علمية حول المقالع والكسارات. وأخذ الملف حيّزاً هاماً من النقاشات التي تركزت حول مسائل بيئية عديدة، منها النفايات السامة والوقود الملوث للهواء (المازوت). وأفضت هذه النقاشات إلى

اعتراف المعنيين بغياب إطار تشريعي جدّي لحلّ مشكلة الكسارات إلى جانب التحايل على التشريع الموجود من خلال تجديد المهل الإدارية وعدم تطبيق المسؤولين للقوانين (قرارات إعطاء الرخص- قرارات إقفال المؤسسات المخالفة) وعدم تقيد أصحاب الرخص بالمعايير والشروط المحددة قانوناً بالإضافة إلى عمل الكثير من أصحاب المقالع والكسارات من دون رخص[25].

المخاطر اليومية للكسارات

تبعاً لذلك، غطت مساحة إنتشار المقالع والكسارات كل لبنان من جنوبه إلى شماله[26]. علماً أنها، وبشكل عام، تضر "بموارد الأرض والإيكولوجيا والمناظر الطبيعية بشكل غير قابل للإصلاح"[27]، فتهلك التربة وتدمر الحياة النباتية وتلوث الهواء[28]. فقد أدى عمل الكسارات إلى القضاء على الغابات وبخاصة في الشمال[29]، وإلى قطع المياه جزئياً عن العاصمة بسبب تلوثها[30]، والإضرار بالصحة والمزروعات مثل حالات تسمم الثمار[31] وتخريب المواقع الطبيعية مثل الوادي المقدس[32] وجنة[33] واقتلاع المشاعات[34]، إضافة إلى تدمير الطرقات والضجة والأذى المباشر الناتج عن الإنفجارات وعدم التقيد بمعايير السلامة. استباحت إذاً الكسارات المساحات الخضراء على الرغم من وجود شروط تقيد عملها. وأبرزها:

-تأمين منتفعات صحية تتصل بجورة صحية نظامية، وتحول عليها كل مصادر المياه المبتذلة وفق خريطة هندسية توافق عليها الجهات المختصة.

-تحديد حدود المقلع المراد استثماره في صورة واضحة، عبر وضع علامات ثابتة تحدد نطاق رخصة الإستثمار.

-عدم تجاوز الإرتفاع المسموح به لجبهات القلع، وإقامة مصطبة أفقية تفصل بين جهتي القلع.

-منع التجويف التحتي لأرض القلع منعاً باتاً.

-عدم الإبقاء على أجزاء بارزة في أعلى الجوانب والواجهات والمدرجات.

-تجميع الأتربة لإعادة إستعمالها في عملية تأهيل المقلع وترتيبه أثناء مراحل الإستثمار، والتقيد بالمسطح النهائي لإزالة التشويه وإعادة ترتيب الأراضي.

-منع قطع الأشجار منعاً باتاً.

-عدم إستعمال المتفجرات.

-حفظ حقوق الغير.

-يتحمل صاحب المقلع (تحت طائلة المسؤولية) ضرورة الإبلاغ إلى سائقي الشاحنات أن يغطوا حمولتهم في صورة تامة لمنع تساقطها أثناء عملية النقل."[35]

أصدر مجلس الوزراء في حزيران 1994 قراراً بإقفال الكسارات في لبنان في مهلة أقصاها نهاية العام نفسه

وقد انتقد النائب بشارة مرهج تجاوزات أصحاب الكسارات وتحايلهم على القوانين في تصريح له في أيلول 1995، إذ كشف "أن الكثير من الكسارات والمقالع التي أوقفت بقرارات وزارية حاسمة عادت إلى العمل تحت ستار إنجاز الأعمال المتبقية. وهذه المصالح ما زالت تعمل في كل الأوقات التي تراها مناسبة من دون التقيد بقانون العمل بكل بنوده فتعبئ الشاحنات في الليل والنهار فتسبب الإزعاج وإقلاق الراحة، وهما أمران يعاقب عليهما القانون". وهاجم مرهج الدولة التي لم تبتّ تنظيم العمل في هذا المجال. "فالمرسوم الذي صدر عام 1994 لم يعمل به على رغم توقيعه من السلطات المعنية. ومن جهة أخرى قدمت طعون في هذا المرسوم باعتبار أن المرسوم لا يستطيع أن يتجاوز القوانين المرعية وعلى أساس أن لا إلغاء لقانون إلا بقانون. فبدل أن ينظم هذا المرسوم الوضع القائم تسبب بمزيد من الفوضى بحيث أصبحت مختلف السلطات عاجزة عن اتخاذ الموقف القانوني السليم فاستفاد أصحاب المصالح وأطلقوا العنان لممارساتهم وتصرفاتهم غير المشروعة." وحمّل مرهج السلطة مسؤولية الفوضى في القطاع "كأنها غائبة أو قابلة بما يجري"[36].

وكان أصحاب المقالع، حين تتم مواجهتهم، يبررون استمرارهم بالعمل بحصولهم على ترخيص يسمح لهم بذلك ضمن الشروط القانونية، في حين كانوا يعملون ضمن نطاق موقع طبيعي أو أثري. ومن الحجج أيضاً أن الكسارة تقع ضمن بقعة "تنتشر فيها المؤسسات الصناعية منذ وقت طويل"، وهي الحجة التي ساقها مالكو كسارة نهر ابراهيم، وكأن وجود كسارة في منطقة صناعية يبرر عملها هناك[37]. فيما رأى آخرون أن "أعمال الحفر تفيد الأرض والطبيعة ولا تضرهما كما يعتقد المعترضون"[38]، مقللين من خطورتها. أكثر من ذلك، حاول هؤلاء التخفيف من خطر هذه الأعمال من خلال مقارنتها بـ"النفايات السامة" (التي هي أكثر خطورة) وأيضا من خلال القول أن "قطاعاً كاملاً سيتضرر" (البناء) إذا ما أوقفت[39]. وانضمّ إلى هؤلاء بعض النواب الذين دافعوا عن عمل الكسارات ومنهم النائب رشيد الخازن الذي رفض نقل الكسارات إلى جرود عرسال، معتبراً أن ذلك "يضر بالسلم الأهلي والأمن الوطني" و"يؤدي إلى إضطرابات مسلحة في منطقة عشائرية يصعب تدجينها، ويعرض الجيش بالتالي للدخول في مواجهات غير محسوبة العواقب".[40]

من يملك الكسارات؟

دفاع الخازن لم يأتِ من عدم فهو كان أحد أبرز مالكي الكسارات، شأنه شأن العديد من السياسيين وأصحاب النفوذ. وهو ما أكده وزير الإعلام غازي العريضي عام 2001 فأقر أن الكسارات تتمتع بحمايات سياسية وراءها نواب ومسؤولون[41]. ويشير المحامي عبدالله زخيا في مقال في جريدة "الحياة" أن "بعض أصحابها يستمد دعمه السياسي من نفوذه المالي مثل جوزف الخوري صاحب كسارات عمشيت وإنطلياس وحصرايل ودعمه السياسي مستمد من قوته المالية الكبيرة جداً". ويضيف زخيا: "في حدث بعلبك وضهر البيدر أكبر الكسارات لبيار فتوش شقيق الوزير نقولا فتوش، وفي كسروان في شننعير لهيكل الخازن شقيق النائب رشيد الخازن، وفي قب الياس للحزب السوري القومي، وفي تعلبايا وحزرتا للوزير محمود أبو حمدان، وفي الشمال في مزيارة وجوارها للوزير سليمان فرنجية، وفي إقليم الخروب للوزير وليد جنبلاط والنائب علاء الدين ترو".[42] كما أن النائب محمد بيضون نال رخصتين في الجنوب في "سرعة لم تعرفها أية معاملات قانونية ولم تتعد اليومين"[43]، حسب ما جاء في مقال في "النهار". في حين كشفت"لجنة تجمع المتنيين الجنوبي والشمالي" أن الشركة العامة للمقالع والكسارات تعود للنائب آنذاك حبيب الحكيم وشريكه جان سالم وهي كانت تعمل على نهر العجماني في قرطاضة"[44] وأنها لا تعمل حسب المواصفات القانونية. كما لقّب الصحافي الياس خوري كل من الوزيرين إيلي حبيقة وميشال المر بـ" ملوك الكسارات"[45].

المناشدات والوعود

لكن أهالي القرى المتضررة رفضوا الخضوع لضغط أصحاب الكسارات فتجمعوا وشكلوا العصب الحقيقي للحراك البيئي. لكنهم بدل تنظيم الاعتصامات والتحركات، اختاروا اللجوء إلى منطق "المناشدات" وإرسال "وفود الوجهاء" للتوسط لدى النافذين لإيقاف عمل الكسارات. فطالب" تجمع أهالي المتنين الأعلى والشمالي"

	المهل الإدارية
أصدر مجلس الوزراء قراراً بقفل الكسارات في لبنان في مهلة أقصاها نهاية عام 1994	حزيران 1994
أعاد مجلس الوزراء تمديد المهل للكسارات ستة أشهر جديدة	قبل نهاية 1994
أصدر مجلس الوزراء قراراً بقفل الكسارات نهاية عام 1995	حزيران 1995
قرر مجلس الوزراء حصر إعطاء التراخيص للمقالع والكسارات بوزير الداخلية شخصياً ولمدة سنة، ومدد للكسارات سنة جديدة	أيلول 1995
صدر قرار عن مجلس الوزراء بالتمديد للمقالع والكسارات حتى آخر 1996	تشرين الأول 1996
صدر قرار عن مجلس الوزراء بقفل كسارة أبو ميزان وزبوغا ونهر ابراهيم (كسارات نهر ابراهيم خرقت القرار بعد أسبوعين وعادت إلى العمل)	تشرين الأول 1996
صدر قرار جديد عن مجلس الوزراء بالتمديد للكسارات حتى نهاية آذار 1997	كانون الأول 1996
صدر قرار عن مجلس الوزراء بالتمديد للمقالع والكسارات حتى نهاية تشرين الأول 2001	تموز 1999
صدر قرار التمديد الذي ينتهي مفعوله في نهاية حزيران 2002	تشرين الأول 2001

رئيسي الجمهورية ومجلس النواب تنفيذ وعديهما بوقف الكسارات والمقالع الواقعة على نهر الجمعاني[46]. ولجأ آخرون إلى البطريرك نصر الله بطرس صفير[47] لإيجاد حل سياسي لمشاكلهم البيئية. وأصدرت "هيئة حماية البيئة والتراث في الكورة وجوارها" بياناً جددت من خلاله الثقة بوزير البيئة وناشدته "ومجلس الوزراء إلغاء القرار والرجوع عن الخطأ"[48]. وبموازاة المناشدات، كان المسؤولون يطلقون الوعود الواهية بعدم تجديد الرخص وبإيقاف عمل الكسارات[49].

ما بعد تكليف التنظيم المدني في وضع مخطط للمناطق

شهد عام 1997 تطوراً لافتاً: فقد أقر مجلس الوزراء مخططا توجيهيا عاما ثانيا للمقالع والكسارات باختيار مناطق، حددتها دراسة ثانية لشركة دار الهندسة، صنفها أماكن لإقامة المقالع والكسارات؛ (قرار (4) تاريخ 1997/3/12).[50] إلا أن الدراسة التي أتت بتكليف من التنظيم المدني، كانت عبارة عن مسح شامل للمقالع العاملة والمهجورة في لبنان ولم تعتمد دراسة تقييم الأثر البيئي عند اختيار المناطق[51]. وقد توالت بعدها "القرارات التي تضيف أو تحذف بعض المناطق من المخطط على مبدأ التحاصص وموازين القوى"[52] وفقاً لما أورده الصحافي وفيق الهواري في مجلة "شؤون جنوبية". وبموازاة ذلك، بدأ الأهالي بالاعتراض على إدراج قراهم على المخطط التوجيهي: فطالب" مجلس إنماء الكورة" الحريري، في آخر نيسان 1997، بإخراج قرية متريت من مخطط الكسارات[53]. بعد ذلك في حزيران، أعلن أهالي جبل أكروم عن استنكارهم لإدراج أكروم في المخطط، وطالبوا بـ"إيلاء المنطقة التفاتة أكثر إنسانية" لحل مشاكلهم الحياتية[54]. وبالفعل نجحت الحملة التي انطلقت عام 1996 إلى إيقاف عمل نحو 70% من الكسارات التي يبلغ عددها 464 وأبقي على المرامل ومقالع أحجار التزيين التي لا تضر بيئياً إذ تقتلع الصخور منها من دون تفجيرات[55]. واستمرت الكسارات الباقية في عملها بغطاء عشرات السياسيين ودعمهم في كل المناطق. وقد أشار وزير البيئة أكرم شهيب أن "لا كسارة تعمل برخصة مقلع، بل برخص أخرى كشق طرق وفرز أراضٍ واستصلاحها من المشروع الأخضر، أي في أشكال قانونية مختلفة لأن للموضوع منافذ عدّة، وهذا ما أبقى المشكلة قائمة". وقد برر شهيب عدم تطبيق المخطط التوجيهي كاملاً بأن "الجزء الذي لم يطبق بعد هو في مناطق البقاع والشمال والجنوب، ومعظم المقالع في جبل لبنان والمطلة على بيروت خصوصاً توقفت". [56]

لكن وعلى الرغم من التدخلات والضغوط لوقف التحركات، لم تتوقف الأصوات المعارضة للكسارات حتى صدر لاحقاً أول مخطط توجيهي جدي في عهد حكومة الرئيس سليم الحص (1998–2000)، وفترة تولي أرتور نازاريان لحقيبة البيئة. أصدر مجلس الوزراء القرار 31 تاريخ 1999/7/27 الذي يسمح بإنشاء المقالع والكسارات في المناطق الواقعة في السلسلة الشرقية من جبال لبنان وفي عرسال وطفيل[57] لاغياً بذلك الجزء الأكبر من المخطط التوجيهي السابق. وسمح القرار بإعطاء مهلا إدارية للاستثمار مدتها القصوى سنتين، يضاف إليها ثلاثة أشهر لفك المنشآت ونقلها الى الأماكن المسموح فيها إنشاء مقالع وكسارات في السلسلة الشرقية[58].

الوعود مجدداً

في مطلع عام 2001 اتخذت وزارة الداخلية قراراً بالتشدد في منع عمل الكسارات والمقالع والمرامل في جبل لبنان[59]. على إثره، نفذ أصحاب الكسارات في جرود كسروان اعتصاماً مطالبين بإعادة تشغيل كساراتهم. في المقابل، أثنى رئيس لجنة البيئة النيابية أكرم شهيب على صوابية قرار الداخلية وأكد "أن كسارات كسروان نشأت نتيجة غياب الدولة وانتشار فوضى عارمة في المنطقة". أما مسؤول الحملات المطلبية في جمعية "الخط الأخضر" سلمان عباس فاعتبر تحرك كسروان الرامي إلى إعادة فتح الكسارات محاولة جديدة لتدمير ما تبقى من بيئة"[60].

لكن ملف الكسارات لم يكن الموضوع البيئي الوحيد المطروح في هذا العام، إذ دار نقاش آخر حول السيارات التي تعمل على المازوت، وكان غالباً ما يطرح على طاولة النقاش إلى جانب موضوع الكسارات، في محاولة من الحكومة لإثبات حرصها على البيئة. وقد صرح وزير الإعلام غازي العريضي في 22 آذار 2001 أن ثمة اتجاهاً في مجلس الوزراء لإلغاء الكسارات نهائياً وطرح مشروع قانون يتعلق بالسيارات التي تعمل على المازوت[61]. ليؤكد بعدها رئيس الوزراء رفيق الحريري توجه الحكومة وعزمها على التصدي للمشاكل البيئية ومنها المقالع والكسارات، والبدء بتطبيق قرار منع إستعمال المازوت في السيارات السياحية في الأول من تموز[62]. وهو ما أكده الحريري أيضاً في مقال له في مجلة "البيئة والتنمية"، حيث اعتبر أن "الحكومة مقتنعة أن الإدارة البيئية يجب أن تكون جزءاً في خطط التنمية، من ضمن ترتيب للأولويات، يبدأ بوقف كل نشاط يسبب ضرراً بيئياً لا يمكن إصلاحه".[63]

إلا أن الممطالة سادت على عمل الحكومة كما جرت العادة. فتارة تضع على جدول أعمالها بند الكسارات والمقالع وتارة تؤجل النظر فيه. وعندما قررت مناقشة الملف لم تخرج بأية قرارات تذكر[64]، على الرغم من الضغط الإعلامي المواكب للقضية. وفي أواخر أيلول 2001 أعلن وزير البيئة ميشال موسى عن وضع مشروع لتنظيم المقالع والكسارات بالتعاون مع الأمم المتحدة[65]. وصرح بعدها بأيام قليلة بأنه تقدم بمخطط توجيهي لكنه لم يلق تجاوباً وأن "ما نقوم به حالياً هو إعادة النظر في معايير منح الرخص من خلال رسوم مالية معينة وكفالات لإعادة التحريج، واختيار الأماكن الصالحة وفقاً لمواصفات محددة".[66] وفي تشرين الأول، قرر مجلس الوزراء-بناء على طلب من وزارة الداخلية- تمديد الترخيص لاستثمار المقالع والكسارات مرة واحدة، حتى 30 حزيران 2002، ما جعل أصحابها يضاعفون ساعات العمل مستغلين أكبر مساحة ممكنة من الأرض. وبالتالي، فإنه تمّ تأجيل وعد الحكومة إلى تموز 2002، حيث اعتمدت هذه الأخيرة نمطاً جديداً للتعاطي في الملف.

الأصوات المعارضة

طوال عامي 2001 و2002، عبّر الأهالي في مناطق عدة (سلعاتا، نهر الموت، وطى الجوز، جزين وغيرها) عن استيائهم من وجود كسارات في قراهم. ترافق ذلك مع ضغط من قبل الجمعيات البيئية لإقرار المخطط التوجيهي ووقف عمل الكسارات. وأكد المعارضون لممارسات هذا القطاع على أن الحكومات المتتالية لم تتعاطَ بجدية مع الموضوع. فطالبوا بدراسة الملف بعيداً عن المصالح الشخصية والتدخلات السياسية. كما عارضوا بشدة مبدأ المهل الإدارية خاصة وأن قصر مدتها جعل أصحاب المقالع والكسارات يعمدون إلى القيام بأعمال تتخطى حدود المعقول أحياناً، لكي يجمعوا، أكبر كمية ممكنة من الحصى أو الرمل في المهل القصيرة المتاحة لهم. في المقابل، تحجج البعض بـ"الأزمة الكارثية" في قطاع البناء[67] –كما وصفها نائب رئيس الوزراء عصام فارس– متخوفاً من شح في مواد البناء. لكن الصحافية ريما صوايا دحضت مزاعم فارس وكشفت في مقال في "النهار" عن وجود "أكثر من 200 ألف شقة سكنية فارغة في بيروت وضواحيها، إلا إذا كان يقصد بحركة البناء عمليات تبليط البحر".[68]

إقرار مرسوم 2002

في 11 تموز 2002، أقر مجلس الوزراء مرسوما يرمي إلى تنظيم استثمار المقالع والكسارات وفقاً لخريطة تحدد أربعة مواقع في سلسلة الجبال الشرقية هي، قلعة الحصن – النبي شيت– عيتا الفخار، ودير الغزال للحجر، على أن تعطى تراخيص العمل في هذه المواقع من المجلس الوطني للمقالع والكسارات. كما تقرر وقف العمل في كل المقالع والكسارات بعد انقضاء شهرين من تاريخ بدء العمل بالمرسوم (المرسوم 8803/2002)[69]. كان هذا المرسوم الثاني المتعلق بالمقالع والكسارات (بعد مرسوم رقم 5616 تاريخ 6-9-1994)، تلاه مرسوم ثالث يتعلق بتحديد النظام الداخلي للمجلس الوطني للمقالع والكسارات (9222/2002) وقد نص أن "المجلس الوطني للمقالع يرأسه وزير البيئة ويضم الممثلين لوزارات البيئة والدفاع الوطني والداخلية والبلديات والمال والطاقة والمياه والثقافة والزراعة والصحة العامة والتنظيم المدني."[70] وهو يتولى المهام المنصوص عليها في المرسوم السابق لا سيما المادة 6 منه التي تتعلق بالمهام التالية:

1) تحديد الشروط العامة لإنشاء واستثمار المقالع والكسارات والمحافر وتعديلها
2) قبول طلبات الترخيص بإنشاء واستثمار مقالع وكسارات أو محافر أو رفضها
3) تحديد قيمة الضمانة المالية في المادة السابعة الفقرة (13) من هذا المرسوم
4) اقتراح تشغيل الكسارات خارج المقالع وتوقيفها في حال المخالفة، واقتراح اتخاذ التدابير المناسبة بشأنها
5) الإشراف الدائم على تقيد مستثمري المقالع ومحافير الرمل بأحكام هذا المرسوم
6) التثبت من عمليات تأهيل أرض المقلع والمحافر خلال مدة الاستثمار وكذلك وفقا لشروط الترخيص البيئية.

عام 2002، أقر مجلس الوزراء مرسوما يرمي إلى تنظيم استثمار المقالع والكسارات وفقاً لخريطة تحدد أربعة مواقع في سلسلة الجبال الشرقية

وفي 26 أيار 2003، حذرت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه من إقفال كل الكسارات. وقال رئيس اللجنة محمد قباني أنه "يجب أن تنتهي حرب الكسارات بإيجاد حل يسمح بعودة العمران وحركة البناء وفي الوقت نفسه المحافظة على البيئة، ويجب أن يتحقق الأمران معاً"[71]. بدوره طالب وزير البيئة فارس بويز بالتوفيق بين حماية البيئة ومتطلبات السوق[72]. لكن الحكومة بقيت على موقفها مؤكدة على قراراتها السابقة بوقف العمل بالكسارات[73]. وعليه بدأ الجيش بقمع مخالفات الكسارات[74]، ليباشر بعدها بفترة وجيزة إجراء مسح للمقالع والكسارات والمرامل[75]. وقد تم تعديل مرسوم عام 2002، في العام التالي، مرتين: في 5 آب 2003 أجري تعديل لغوي بسيط على النص، وفي 14 آب 2003 أتى التعديل ليلغي المواد 2، 3، 28 و29 واستبدالها بأخرى[76]، فعدلت بعض المناطق في الخريطة وانتقلت صلاحية إعطاء التراخيص من مجلس الوزراء إلى المحافظ.

واليوم بعد ثلاثة عقود على نهاية الحرب اللبنانية، لم تستطع الحكومات إيجاد حلول جذرية لتنظيم عمل المقالع والمرامل والكسارات. وقد رأى الصحافي حبيب معلوف في مقال في جريدة "الأخبار" أن هذا الفشل سببه أن "معظم القوى السياسية الأساسية في السلطة (وحولها)، استثمرت في القطاع ومنعت تنظيمه طوال تلك السنوات عبر قوانين ومخططات توجيهية فنية فعلاً، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح على حساب الطبيعة اللبنانية والخزينة."[77] ولا تزال الكسارات تنهش جبال لبنان وتتسبب بكوارث طبيعية كما الحال اليوم في الكورة وجوارها. وما يزيد الوضع خطورة هو انعكاس عملها على صحة المواطنين، إذ تسجل الكورة والمناطق المجاورة أعلى نسبة إصابة بالسرطان وأمراضا خطيرة أخرى جراء السموم التي تسببها الكسارات. وعلى الرغم من ذلك، تتعامل السلطة مع هذا الملف تماماً كتعاملها مع ملفات بيئية أخرى كأزمة النفايات وتلوث الأنهر على سبيل المثال، فتلجأ إلى الترقيع والانتقائية في تنفيذ القوانين خدمة لمصالح أفرادها والمحسوبين عليها.

تجدون المقالة بنسختها الكاملة مع المراجع على الموقع الإلكتروني للمفكرة

أن نقرأ خريطة المقالع في لبنان

بين ١٩٩٦ و٢٠٠٥، ارتفع عدد المقالع في لبنان من ٧١١ إلى ١٢٧٨. ٢١،٥٪ منها تتواجد في غابات وأراضٍ خصبة، بينما ٣٢،٤٪ تتمركز في الأحراش والمناطق العشبية، و٣،٢٪ منها داخل المناطق المدينية[1]. ويتم هذا الانتهاك الواضح لموارد المناطق وللمشاهد الطبيعية ولصحة السكان بالرغم أن ترخيص المقالع يخضع لأنظمة وشروط ومخططات توجيهية. مع ذلك، تتموضع معظم المقالع القائمة اليوم في مواقع تتعارض مع كلا المخطط التوجيهي للكسارات والمقالع ومع توصيات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي على حدّ سواء.

فريق «أشغال عامة»:
مونيكا بصبوص
عبير سقسوق
نادين بكداش
تالا علاء الدين

كيف يتم تنظيم وترتيب المقالع في الأراضي اللبنانية؟

حتى عام ٢٠٠٢، لم يكن لتنظيم قطاع المقالع طابع جغرافي، بل كان ينظم فقط من خلال سلسلة من الشروط التي قلما عملت الإدارة على فرض احترامها واقعياً.

أول خريطة حددت مناطق مخصصة لإقامة مقالع صدرت بمرسوم ٢٠٠٢\٨٨٠٣. بحسب مصدر من وزارة البيئة، وضع مجلس الوزراء هذا المخطط التوجيهي استناداً إلى دراسة قام بها المكتب الاستشاري «دار الهندسة» في التسعينات على طلب من المديرية العامة للتنظيم المدني، حددت فيها ٢٠ منطقة صالحة للقلع. قام مجلس الوزراء باختيار ٤ من هذه المناطق للمخطط التوجيهي، دون استشارة وزارة البيئة، ودون معايير ومبررات واضحة لكيفية اختيار المواقع. لكن عندما ننظر إلى هذه الخريطة، نجد أن المشترك بينها هو تموضعها في القضاء الأكبر في لبنان (قضاء بعلبك) حيث معدّل الكثافة السكانية منخفض، وقربها من الحدود اللبنانية-السورية، وبعدها عن المدن الرئيسية.

ثم في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، قامت وزارة البيئة بدراسة لتحديد ١١ منطقة إضافية لخريطة المرسوم. تم ذلك دون استشارة البلديات المعنية وفي غياب توصيات الخطة الشاملة، إذ صدر تعديل الخريطة في ٢٠٠٩ قبل شهرين من صدور الخطة الشاملة لترتيب الأراضي الصادرة بمرسوم ٢٠٠٩\٢٣٦٦. لتحديد هذه المناطق، قامت الوزارة باتباع معايير خاصة بها لاختيار المناطق الإضافية: البعد عن السكن، عن المجاري الشتوية، عن المحميات، البعد عن المدارس، البعد عن أماكن العبادة، البعد عن الشاطئ، البعد عن المناطق الحساسة بيئياً. ومع أن الدراستين أقيمت في نفس الفترة الزمنية[2]، وبالرغم عن تطابق هذه المعايير مع معايير الخطة الشاملة، فإن الخرائط الناتجة عنها تتضارب معها.

نظرا إلى المرسوم ٢٠٠٢\٨٨٠٣ وتعديلاته، يظهر أن نظرة الإدارة العامة للأراضي نظرة خرائطية مجردة، بعيدة عن التفاصيل والحياة اليومية، تتجاهل تعقيدات مثل وجود مراكز قروية سكنية ورقع زراعية وغابات ضمن أجزاء من المخطط - أبرزها بلدات طفيل، عين الجوزة، عين بورضاي، عرسال، راس بعلبك والقاع في قضاء بعلبك؛ بلدات عرمتى، الريحان، والعيشية في قضاء جزين؛ بلدة عين ابل في قضاء النبطية؛ بلدتا عيتا الفخار وينطا في قضاء راشيا؛ دير الغزال وقوسايا في قضاء زحلة؛ بلدة الكفور العربي في قضاء البترون؛ وما تشمله هذه البلدات من رقع طبيعية وزراعية. وسط فضائح مقالع الكورة المزمنة حيث يتجلى تواطؤ الدولة مع عمل المقالع ومدى تهرّب الشركات من الشروط القانونية، وغياب الضوابط على الإنتاج، ليس هناك ما يضمن أن المقالع، وإن أقيمت في تلك المساحات المشرّعة، لن تنفلش لتلتهم تلك القرى والجبال بأكملها.

إضافة إلى ذلك، عند صدور الخطة الشاملة في ٢٠٠٩، تبيّن أن حوالي نصف المناطق المشرّعة لإقامة المقالع تتعارض مع توصياتها. وبالرغم من أنه يفترض تغليب أحكام الخطة الشاملة عند حصول تناقض نظراً لكونها النص الأحدث عهداً، لا زال المخطط التوجيهي المرفق بمرسوم المقالع الصادر قبلها، هو المرجع في عملية تنظيم المقالع. في بعض المناطق، **تشكل المقالع هدراً واضحاً لموارد وإمكانيات بلدات وقرى، إذ يسمح المخطط بإقامة المقالع بالقرب من مناطق لحظتها الخطة الشاملة بأنها ذات أهمية وطنية يقتضي حمايتها**، أبرزها سهل البقاع الزراعي الملاصق بها، أو من مناطق تمنح مشاهد طبيعية فريدة من نوعها مثل جبال السلسة الشرقية، ووديان ومناطق إيكولوجية متواصلة مثل وادي البقاع الممتد ما بين الجبال الغربية والشرقية.

علاوة على تجريد الخطة الشاملة من مفاعيلها، بحيث لم يتم تعديل المخطط التوجيهي للمقالع، إن المخطط يتجاهل ويتفادى تماماً المقالع المخالفة والعاملة دون أي سند قانوني، كما تلك الموجودة خارج المناطق المشرّعة. فعمل المخطط بخريطة مبسطة دون أن يتفاعل مع المقالع الموجودة على أرض الواقع أو يطرح كيفية للتعامل معها، أو للحدّ من مخاطرها، أو لاستيعابها، وكأن تغييب المقالع الموجودة من الخريطة يكفي لرسم خريطة جديدة لتنظيم القطاع. هذا التبسيط يدل على عمل تشريعي سطحي ووهمي، لا غاية حقيقية له بالتنظيم الفعلي أو الإرشاد المستدام.

انطلاقاً من الإحصاء الذي قام به المهندس أنطوان عطالله[3] في ٢٠١٨، أنتج «استديو أشغال عامة» خريطة تظهر تضارب الخريطتين، وتبرهن أن النسبة الساحقة من المقالع القائمة والمهجورة في لبنان تخالف كلا من أحكام مرسوم المقالع وتوصيات الخطة الشاملة. عدد بسيط من هذه المقالع لديه رخص مؤقتة مزمنة، وإن كان لمقلع ما رخصة، غالباً تكون صادرة عن سلطات لا اختصاص لها بتنظيم القطاع وفق المرسوم الحالي (مثلاً، وزارة الداخلية). وبطبيعة الحال يتم الحصول عليها بواسطة النفوذ السياسي أو الاقتصادي، دون المرور بالمراحل المحددة بالمرسوم ٢٠٠٢\٨٨٠٣ ودون الخضوع لشروطه. **لذا يصحّ اعتبار أن هذا القطاع يتواجد في مساحة لا-قانون.**

لماذا تتموضع المقالع خارج المناطق المشرعة؟

بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩، لم يتم التقدم بطلب إلا لأربع رخص ضمن المناطق الشرعية. تم قبول الطلب لثلاثة منها، أما الرابعة فلم توافق عليه بلدية عيتا الفخار (قضاء راشيا)، ما أدى إلى رفض الطلب [4].

بحسب موظف سابق في وزارة البيئة، ثمة سببان تراكميان لقلة طلبات الترخيص في المناطق المسموح بإنشاء كسارات ومقالع فيها وفق المخطط التوجيهي: الأول، هو بعدها الجغرافي عن الساحل، مما يزيد من كلفة النقل والتصدير مقارنة بالمقالع غير المشرّعة؛ الثاني، هي ضعف تطبيق القانون على المقالع المتواجدة خارج هذه المناطق، وتحديدا الأقرب منها إلى الساحل. فباجتماع هذين السببين، نكون أمام علاقة تنافسية غير متوازنة وغير مشروعة لصالح المنشآت المخالفة، أقله طالما بقي غض الطرف عن المخالفة قائما.

لم يتغير الوضع بعد إضافة ١١ منطقة في ٢٠٠٩، فلم يقدم إلا عدد بسيط من طلبات الترخيص. في بعض الأحيان، البلديات نفسها كانت مصدر رفض الطلب. على سبيل المثال، بلدية ينطا (قضاء راشيا) لا تعطي أي تراخيص مقالع بالرغم عن وجود منطقة مخصصة من المرسوم في نطاقها، وكذلك بلديات مجدل زون (قضاء صور) والطيري (قضاء النبطية) وعين إبل (قضاء بنت جبيل). بلدية قوسايا - دير الغزال (قضاء زحلة) طلبت إزالة المنطقة التي حددها المرسوم بكاملها، لكن ذلك يتطلب تعديل المخطط من قبل مجلس الوزراء. **هذا دليل على أهمية إشراك السلطات المحلية في عمليات التنظيم على المستوى الوطني، خاصة فيما يخص مشاريع ومنشآت تستهلك موارد متناهية وتؤثر على الصحة والسلامة العامة وعلى البيئة وعلى استدامة الموارد الطبيعية.**

وكان صدور مرسوم «التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام» (٢٠١٢\٨٢١٣) فرصة لضبط القطاع بما فيه من ممارسات غير رسمية، ولكن لم يكن للمرسوم أي مفعول رجعي على المقالع القائمة.

ما هي العوامل الأساسية لإنفلاش وانفلات القطاع؟

إضافة إلى فشل السلطات في ضبط كميات الإنتاج وتطبيق الشروط وفرض العقوبات على المخالفين وفقاً للمرسوم ٢٠٠٩\٨٨٠٣، تتوضح الدوافع لإبقاء القطاع في حالته الخارجة عن القانون عندما ننظر إلى السياسات الإقتصادية الوطنية وإلى تداعياتها المحلية.

في ١٩٩٣، قرار الحكومة منع استيراد الإسمنت كان له تأثيران مهمان: من ناحية، أدى إلى احتكار السوق من قبل شركات الإسمنت الثلاث المتواجدة في لبنان[5]، ومن ناحية أخرى، شجّع القطاع على التفشي لتلبية حاجات البلد والمنطقة في (إعادة) الإعمار. النشاط المحلي في قطاع البناء بما فيه من مشاريع ردم على البحر، يشكل عاملاً أساسياً في تضخّم القطاع.

وكذلك اليوم، في غياب أي سياسات تدعم القطاع الزراعي وتحمي الموارد الطبيعية، ومع إعلان لبنان شريكاً رئيسياً في إعادة إعمار سوريا، نرى مقالع تستنزف موارد المناطق الريفية، فتعدم اقتصادها الزراعي وتشوه مشاهدها وتضرّ صحة سكانها وتهدد قرى كاملة بالامّحاء[6]. تتجلى هذه الحالة في مقالع كفرحزير وبدبهون في الكورة، حيث تم أيضاً إضعاف اقتصادات محلية تاريخية مثل زراعة الزيتون عبر سماح وتسهيل استيراد زيت الزيتون منذ أواخر التسعينات[7].

إضافة إلى ذلك، لم تقم أي دراسة للتوفيق ما بين مخطط وشروط مرسوم المقالع والخطة الشاملة لترتيب الأراضي. بحسب مصدر في وزارة البيئة، في ٢٠١٢، صدر القرار رقم ٥٠ (٢٠١٢\٣\٧) عن مجلس الوزراء تحت رئاسة نجيب ميقاتي لتشكيل لجنة وزارية لإعادة النظر بالمخطط التوجيهي. اجتمعت اللجنة وقامت بدراسة ورفعت اقتراحها، لكنه بقي «في الجارور». في ٢٠١٤، صدر قرار رقم ٣٣ (٢٠١٤\٥\٩) عن مجلس الوزراء تحت رئاسة تمام سلام لتشكيل لجنة وزارية لوضع مخطط جديد. لكن لم تجتمع هذه اللجنة أبداً. ومؤخراً في ٢٠١٧، صدر قرار رقم ١٠٢ (٢٠١٧\٥\٤) عن مجلس الوزراء لتشكيل لجنة حكومية لمتابعة دراسة موضوع المقالع والكسارات. حتى اليوم، لم تجتمع هذه اللجنة إلا مرة واحدة.

أخيراً، مع أن المرسوم ٢٠٠٩\٨٨٠٣ وقرار وزير البيئة رقم ١١٤٨ (٢٠٠٩\٦\٢٥) يضعان شروطاً واضحة تفرض إعادة التأهيل ضمن المقالع القائمة وكذلك في المقالع المتوقفة عن العمل، من الواضح عند النظر إلى مشاهد الجبال المتآكلة التي تحيط بنا أنه لا يتم تطبيق هذه الشروط.

غياب إطار قانوني-تنظيمي موحّد، عدم تطبيق الشروط والأنظمة والعقوبات، عدم تنظيم المقالع القائمة، ووجود سياسات اقتصادية تحفّز على القلع وتعدم اقتصادات بديلة: هذه وغيرها من عوامل أنتجت المشهد الموبوء الذي يميّز جبالنا اليوم، إذ يبدو الاستثمار في قطاع المقالع مربحاً على المدى القصير وخالياً من أي تداعيات تعاقب الإخفاقات والممارسات المدمّرة للصحة والمصلحة والموارد العامة على المدى الأطول.

---

[1] Assessment Of Abandoned Quarries For Revegetation And Water Harvesting In Lebanon, East Mediterranean, T. M. DARWISH, R. STEHOUWER, D. MILLER, J., SLOAN, I. JOMAA, A.SHABAN, C. KHATER and M. HAMZÉ, 2008 (https://ecosystems.psu.edu/research/labs/environmental-soils/publications/assessment-of-abandoned-quarries-for-revetetation-and-water-harvesting-in-lebanon-east-mediterraean)

[2] ما يفترض أن المعطيات الميدانية لم تتغير جذريا ما بين الدراستين

[3] مهندس معماري ومصمم، عضو ناشط في المجتمع المدني في لبنان وفي المناصرة من أجل النقل العام والتراث والمساحات العامة.

[4] الرجوع إلى جدول «الإطار القانوني لترخيص المقالع»

[5] شركة الترابة الوطنية - السبع؛ شركة الترابة اللبنانية - هولسيم لبنان؛ وشركة ترابة سبلين

[6] هذا هو وضع قرية بدبهون في الكورة حيث تشكل مساحة المقلع أكثر من ربع مساحة القرية

[7] في ١٩٩٨، تم تنفيذ اتفاقية «تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» التي انضم إليها لبنان في العام ١٩٨٥. تقوم الاتفاقية بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة، الذي سمح بدوره باستيراد زيت الزيتون من تونس وسوريا الى السوق المحلي.

مقارنة مواقع المقالع ومرسوم تنظيمها بتوصيات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي

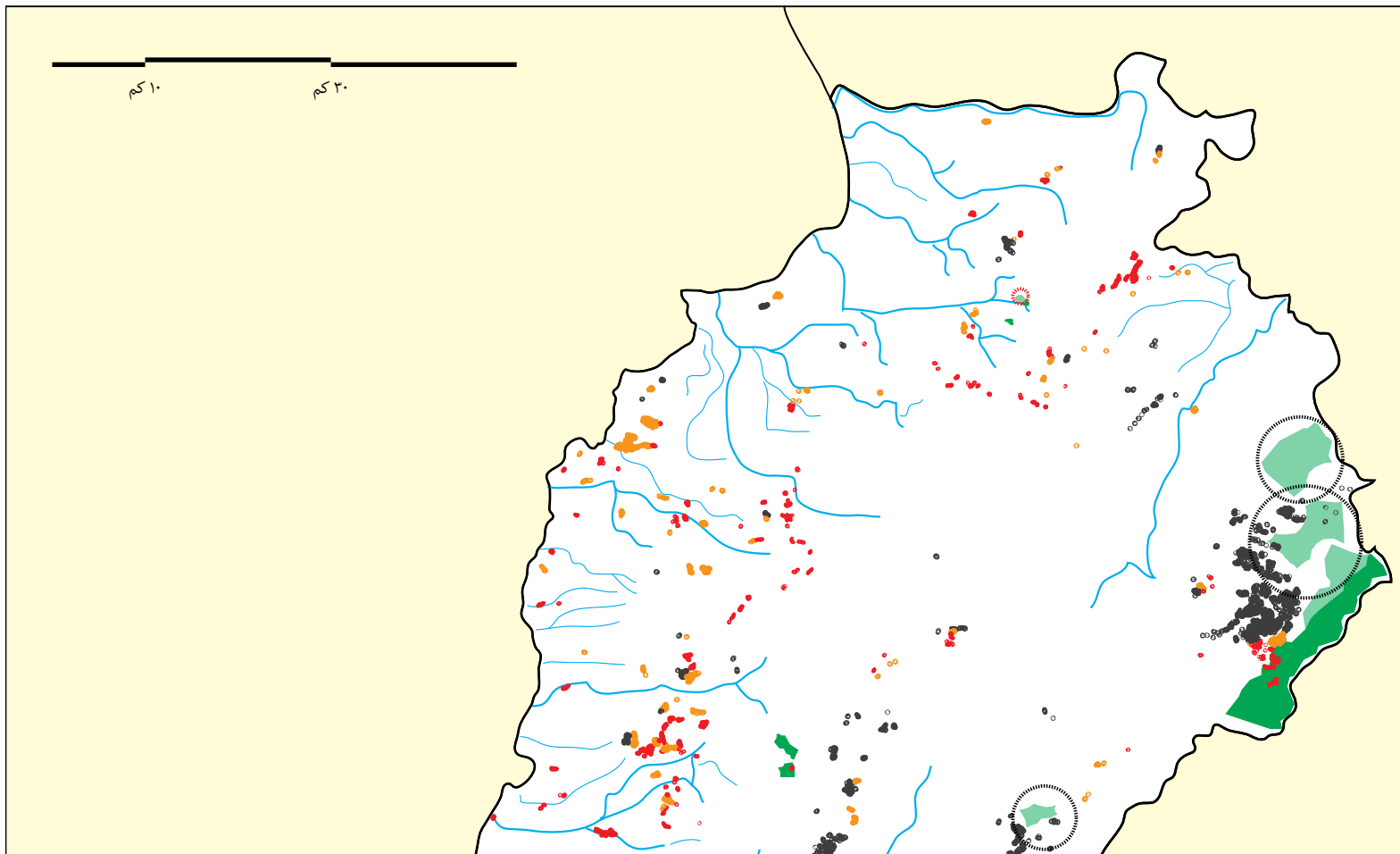

عملية ترخيص المقالع

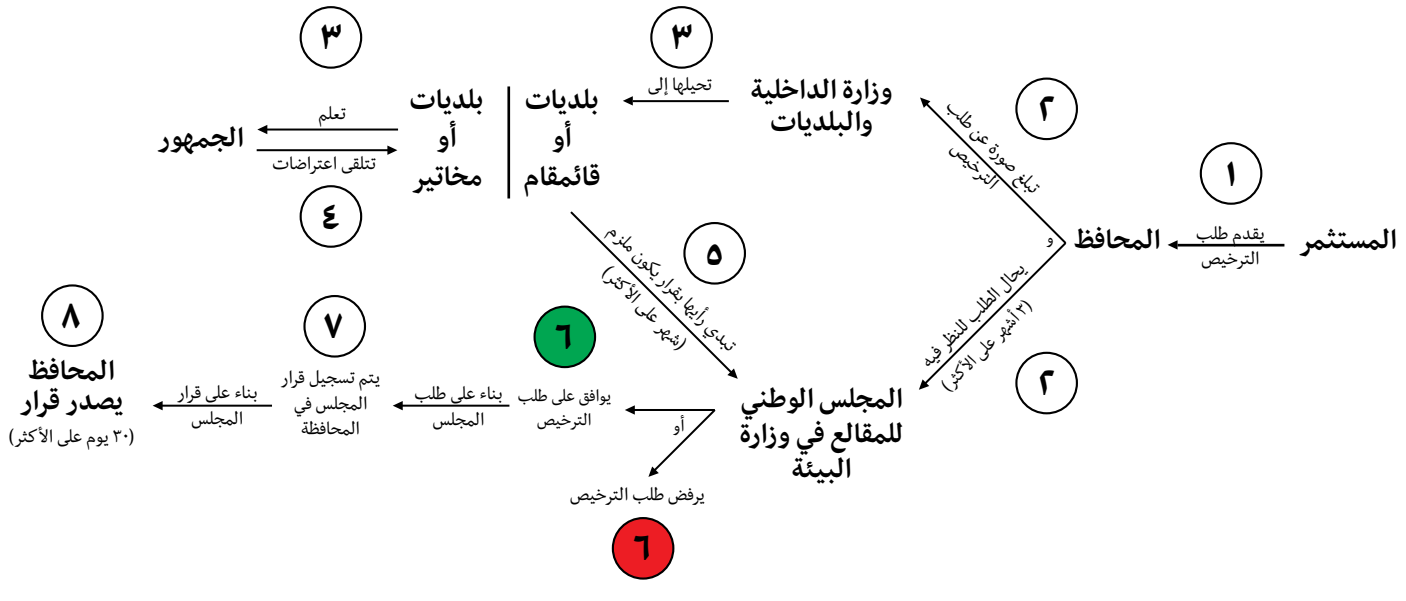

حراكات أهل الكورة دفاعا عنها وعنهم

أول سؤال يتبادر للذهن هو: كيف يدافع أهل الكورة عن أنفسهم؟ كيف ينظمون أنفسهم لمواجهة التنين الذي يطلب كل يوم أضحية على مذبحه ويلتهم كل يوم أجزاء جديدة من جبالهم وقراهم وبساتينهم ومراعيهم؟ لا تحتاج إلى أكثر من زيارة سريعة لتدرك أن الحراك هو في طور التوسع ليس فقط لجهة الأشخاص أو الهيئات المنضوين فيه، ولكن أيضا لجهة تعزيز الامكانات المتوفرة وتطوير أدوات العمل، وإن بقي حتى اللحظة في معظمه محصورا في بلديات معينة. وقبل المضيّ في عرض أبرز هذه الحراكات وخصائصها، نسارع إلى القول أن تطورها يصطدم بثلاثة معوقات أساسية:

الأول، اتساع شبكة المصالح التي أقامتها شركتا الترابة سواء من خلال التوظيف أو شراء الأراضي أو الهبات المعلنة أو غير المعلنة التي قد تخصصها لحزب سياسي أو بلدية أو قطاع كقطاع الصيادين في شكا مثلا. وهذا الأمر سرعان ما تتبينه في نزوع عدد كبير من أهالي المنطقة عن انتقاد الشركات أو تحميلها مسؤولية التلوث أو الضرر الهائل الناجم عنه.

الثاني، إقناع الناس في الكورة وربما خارجها بجدوى الحراك وتاليا إمكانية تحقيق نتائج هامة، على الرغم من النفوذ الفاقع للشركتين وداعميهما في المنطقة. فتعزيز القناعة في هذا الخصوص عامل أساسي لتغليب الميل على الحركة على الميل إلى مهادنة الشركتين أملا بقليل من المصالح (توظيف أو بيع أرض...).

الثالث، النجاح في تطوير القدرات ووسائل العمل، من خلال اشراك العديد من أصحاب الخبرات ولكن أيضا من خلال إنجاح التشبيك والأولفة بين مختلف الحراكات، فضلا عن التشبيك مع المنظمات الوطنية من خارج الكورة، على أمل تحويل الحراك القطاعي أو المناطقي إلى حراك وطني شامل، يلتقي بسائر الحراكات المشابهة، يقوى بها ويقويها في الوقت نفسه.

ومع تدوين أهمية ما تقدم، ومع إعلان "المفكرة" التزامها التام، من موقعها الوطني، بقضية الكورة في أبعادها البيئية والاجتماعية، نحاول هنا إجراء رسم لخريطة الحراكات الماضية تكريما لمن سعى والحاضرة تعريفا على من يسعى، فضلا عن أبرز خصائصها ونجاحاتها.

من تحرك أو يتحرك؟ ولأي هدف؟

السؤال الأول الذي نطرحه هنا هو: من هم الهيئات أو الأشخاص الذين بادروا إلى إطلاق حراكات في هذا الخصوص؟ وما هي طبيعتها؟ سياسية أم حقوقية تعنى بالبيئة أو بالصحة؟ مناطقية تنحصر ببلدة أو بالكورة أو قطاعية تنحصر بمجال اقتصادي معين أم وطنية تتعدى حدود الكورة؟ ويبقى بالطبع هذا السؤال ملازما لسؤال ثان هو ماهية المطالب التي تاقت أو تتوق هذه الحراكات إلى تحقيقها.

وأول ما نلحظه هنا، هو أن غالبية الحراكات الحالية تتميّز بطابعها المعيشي أو الحقوقي (وهو يشمل الاعتراض على الأضرار الصحية الناجمة عن انبعاثات الشركتين)، حتى ولو انحصرت في بلدة أو مجموعة بلديات. وهي في الغالب تحصل من باب ردّة الفعل على حدث طارئ أو احتجاج على وضع متمادٍ على خلفية بروز أضراره أو تفاقمها.

ومن أبرز اللجان أو الهيئات حاليا: لجنة كفرحزير البيئية وجمعية وصية الأرض. الأولى، ومنسقها جورج العيناتي، بادرت إلى الكمّ الأكبر من الاعتصامات في السنوات الأخيرة، تحت شعار: "أوقفوا عمل شركات الإسمنت" على اعتبار أن شركات كهذه لا تقوم في المناطق السكنية أو الزراعية. وقد ركزت احتجاجاتها منذ سنتين على الكسارات والمقالع الواقعة في منطقة كفرحزير، والتي عرفت توسعا هائلا في المنطقة، في الآونة الأخيرة. أما الثانية (جمعية وصية الأرض) والتي يرأسها المهندس البيئي فارس ناصيف وهو الرئيس السابق لبلدية أميون، فهي تمتاز باللقاءات التوعوية التي تنظمها والسعي لتكوين ملف عن الأضرار التي تعاني منها المنطقة ومسبباتها. وهي تسعى اليوم لتدويل القضية من خلال تقديم مراجعات خارج لبنان.

يضاف إليها مبادرات عدة برزت من فترة إلى أخرى، منها:

مجلس إنماء الكورة، والذي تأسس في 1991 بمبادرة من الخبير الزراعي د. جورج جحا مع كوكبة من ناشطين ومختصين في علوم شتى. هذا المجلس شكل التحرك الأول في الكورة، وقد نظم العديد من الندوات وأنتج العديد من الكتب، وتميز بطابعه الإنمائي الثقافي وبخاصة بما يتصلبالزراعة وبالأخص الزيتون.

هيئة حماية البيئة في شكا، والتي تأسست في العام 1991 بمبادرة من الخبير البيئي والناشط بيار أبي شاهين مع نشطاء وخبراء من بلدته. وقد نظمت العديد من الندوات والأنشطة التوعية.

هيئة حماية البيئة والتراث في الكورة والتي تأسست بمبادرة من المهندس رفعت سابا في 1992 وتولت العمل للمرة الأولى على إحصاء قتلى السرطان في المنطقة مستندة إلى وثائق رجال الدين. وقد قامت الهيئة بتحديث الإحصاء في أواخر العام .2018. كما عمدت الهيئة إلى تشجير المناطق في مواجهة زحف نهش الجبال.

نادي شباب فيع، وأسسه قديما شبان وشابات من فيع ولكنهم انخرطوا في السنوات الأخيرة في معركة الكورة ضد الشركات، وخصوصا في تحفيز الجيل الشاب على المشاركة في الاحتجاجات والاعتصامات.

إلى ذلك، برز دور رجال الدين (الكهنة في القرى) وفي طليعتهم الأب أنطوان ملكي (كاهن عفصديق) والأب سمعان حيدر (كاهن فيع وقد أصيب بموت زوجته وثلاثة من أشقائه بفعل السرطان). ويلحظ أن غالبية مبادرات توثيق الضحايا قامت على التعاون مع الكهنة في المنطقة. ويضاف إلى كل هؤلاء مجموعة من الخبراء في مقدمتهم فدوى كلاب وسمر نجار والطبيبان جورج البرجي وباسم قبرصي. كما يجدر التذكير هنا بحراكات أنفه دفاعا عن الملاحات أو آثارات أنفه، والتي يتميز بها بشكل خاص الناشط البيئي حافظ جريج (وقد عمل لفترة في إطار جمعية أصدقاء البحر التي بادر إلى تأسيسها) وندين هارون التي كان لها دور كبير في إرساء نظام الحمى في أنفه. كما يضاف إلى كل الحراكات التي تقدمت حراك "الكورة خضرا" الذي تأسس في 2000 بمبادرة من جورج العيناتي وأدت دورا هاما في حماية قرن زكرون.

ولعل القوة السياسية الوحيدة التي خاضت بشكل مباشر حراكات للتصدي لتوسع الشركات، هي الحزب القومي الاجتماعي. وقد أخذ تحرك هذا الحزب فترة حرب 1975–1990 طابعا مسلحا. وعن تلك الأحداث، حدثنا د. جورج البرجي، المنفذ العام في الحزب السوري القومي للكورة، والعضو في مندوبية الشمال السياسية فيه: "في بداية شبابنا فوجئنا بأنه يتمّ نزع أشجار الزيتون، وجرف التراب الأحمر في وسط سهل أميون وإرساله إلى الشركات. وهذه العملية أدت إلى تكوين بحيرات تجذب الحشرات ومنها البعوض، فيما قضي على أشجار الزيتون حولها تماماً. وقد وقع إذ ذاك إشكال بيننا وبين تيار المردة الذي كان يستثمر في هذه العملية، وحاولنا إيقافه بالطريقة الحسنى، لكن ذلك لم ينفع فاضطررنا إلى فتح جبهة معه سنة 1976، ثم تجددت سنة 1984 إلى أن صدر القرار بإيقاف جرف التراب الأحمر في سهل الكورة. وقد سقط في هذه المعارك شهداء من الطرفين".

وفيما يؤكد عدد من أهالي الكورة انتصار الحزب القومي لمطالبهم آنذاك وفيما بعد، يلفت آخرون إلى أن الصراع أخذ في تلك المرحلة طابع الصراع على الحصص. وأيا تكن حقيقة نوايا الحزب آنذاك، فمن المؤكد أن هذه المعركة أوقفت في الثمانينات استخراج التراب الأحمر. بعد ذلك، أخذ تدخل الحزب القومي السوري أشكالا سلمية وأحيانا علمية كما هي حال مبادرة د. البرجي في توثيق الإصابات بالسرطان، علما أننا نشهد انخراط العديد من أعضاء هذا الحزب ضمن الحراكات المختلفة الناشئة هنا وهنالك، وفي غالب الأحيان بمعزل عن أي قرار حزبي. كما يسجل أن الحزب السوري القومي الاجتماعي أنشأ في إثر مؤتمر له لجنة بيئية في 2017.

كما نلحظ أن جمعيات نسائية أو مهنية بادرت أحيانا إلى حراكات في المنطقة في مواجهة الشركات كما حصل في اعتصام حصل في 2008 في شكا.

وقد تفاوتت مطالب هذه الجمعيات، احيانا حسب حاجات المرحلة، بين المطالبة بإغلاق معامل الإسمنت بشكل كامل أو وقف المقالع غير المرخصة في الكورة أو في بلدة معينة. وفيما يتفق الجميع على وجوب إغلاق

المقالع، فإن الناشطين يختلفون إزاء مطالبهم بخصوص معامل الإسمنت. ففيما يطالب البعض (وفي طليعتهم لجنة كفرحزير البيئية) بنقل المعامل والكسارات إلى مناطق خارج الكورة، تكون بعيدة عن المناطق الزراعية والسكنية، فإن آخرين (في مقدمتهم الناشط البيئي المهندس رفعت سابا) يطالبون بخطوات أقل راديكالية أساسها ضبط عمل المعامل للحد من ملوثاتها، ك "إبقاء نسبة "البتروكوك" ضمن الحدود المعقولة" أو تشديد رقابة الدولة على الفلاتر وصيانتها وانتظام عملها في قياس الملوثات والإعلان عن نتائجه.

أي وسائل؟

السؤال الذي نطرحه هنا هو: ما هي الوسائل التي تم استخدامها؟ هل هي تنحصر في الاحتكام للرأي العام المناطقي أو المواطني من خلال استخدام وسائل التعبير في الفضاء العام؟ هل هي تهدف إلى توثيق الأضرار البيئية أو الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، على نحو يعزز المطالب والاحتجاج بمعطيات وأرقام؟ هل هي تهدف إلى الضغط على السلطات المحلية والمركزية لانتزاع مقررات حمائية معينة؟ أم أنها تذهب أبعد من ذلك في اتجاه التقاضي بهدف انتزاع أحكام ملزمة؟

الوسيلة الأبرز في هذا الصدد تبقى الاحتكام إلى الرأي العام من خلال مختلف وسائل التعبير في الفضاء العام. وقد أخذت هذه الوسيلة أشكالا مختلفة:

بيانات واعتصامات. الحركة الأكثر نشاطا في الآونة الأخيرة في هذا المجال بادرت إليها لجنة كفرحزير البيئية. وعن هذه التحركات، حدثنا منسقها جورج العيناتي :"دعونا مجموعة من الشباب الكوراني الواعي. وقد بدأت هذه التحركات عبر تشكيل لجان بيئية في مختلف القرى، وإصدار بيانات ونشرات تسلط الضوء على خطورة صناعة الإسمنت ومقالعها. ترافق ذلك، مع اجتماعات بيئية ووقفات احتجاجية واعتصامات أمام مقالع مصانع الإسمنت في كفرحزير وشكا، ثم أمام المصانع. وكان لافتاً مشاركة جميع الانتماءات، وهذا كان أساس العمل البيئي الناجح والتجربة النموذجية المثالية في لبنان". وإذ يشير العيتاني إلى أنه "تم تنظيم أكثر من ثلاثين اعتصام منذ العام 2015" وأن هذه الاعتصامات أسهمت في تنوير الرأي العام على خطورة الضرر البيئي الحاصل بفعل عمل الشركات، فهو يرى أن "الاعتصامات لم تعد تجدي، وسنلجأ إلى أسلوب جديد يعتمد على المواجهة المباشرة بما أنهم مستمرون في العمل ويتم تحدّي قرارات البلديات واتحاد البلديات وكرامة أهل الكورة". لا يوضح لنا العيتاني ماهية أشكال المواجهة المباشرة التي يعتزم القيام بها، لكن يلحظ أن المعتصمين بدعوة من اللجنة في أيلول 2018 بادروا إلى قطع الطريق الممتدة من شكا إلى كفرحزير للمطالبة بتنفيذ قرار بلدية كفرحزير بوقف المقالع في المنطقة.

ومن التحركات الشعبية الهامة أيضا، الاعتصام الذي نفذته هيئة حماية البيئة ولجنة التجار واللجنة النسائية في شكا في 2008، احتجاجا على تفاقم الوضع البيئي في هذه البلدة واستهتار الشركات بمعاناتهم تحت شعار: "ما حدا أعطى شكا، الكل أخذ منها خلال خمسين سنة...، أقله كونوا أوفياء لأهلها".

وفي 2016، نفذ ناشطون من جمعية "بلادي خضرا" وقفة تضامنية مع أهالي الكورة "ضد الدمار البيئي الشامل الذي تنشره مصانع إسمنت شكا ومقالعها"، حيث تجمع عدد كبير منهم أتى من جميع المناطق، أمام مقالع شركات شكا مطالبين بـ"إقفالها الفوري والنهائي".

توقيع عرائض. ومن أحدث هذه العرائض، العريضة التي أطلقها كهنة رعايا بلدات الطوق من حول شركات الإسمنت ومقالعها في تشرين الأول 2018. وقد شرحت العريضة معاناة أبنائها الروحيين من الغبار وتضاعف حالات الربو والإصابات السرطانية، وقدمت إلى وزارة البيئة والقائمقام والمحافظ ووزارة الداخلية.

ومن العرائض الهامة الأخرى، العريضة التي وقعها أهالي قرى عفصديق (التي اجتاح الغبار منازلها ورئات أهلها) بمبادرة من كاهنها الأب أنطوان ملكي في 2007. وقد جمعت هذه العريضة 80% من السكان وتم تسجيلها في البلدية وعند القائمقام وتم تحويلها إلى وزارة الصحة والداخلية والبيئة. كما تجدر الإشارة إلى العريضة التي وقعها مجموعة من أهالي الكورة الذين شاركوا في الوقفة الاحتجاجية الحاصلة في أيار 2017 وقد وجهوها إلى رئيس الجمهورية لتحمل مسؤوليته في إيقاف الدمار البيئي والصحي والاقتصادي الذي تسببه مصانع إسمنت شكا. يضاف إليها العديد من العرائض التي غالبا ما كان يشكل توقيعها خاتمة لاعتصام أو اجتماع.

وسائل العمل الأخرى التي استخدمتها غالبية الحراكات الحاصلة في المنطقة، تتمثل في وسائل التواصل مع الإدارات العامة المعنية للضغط عليها، سواء على الصعيد المحلي (بلديات أو اتحاد بلديات الكورة) أو على الصعيد الوطني (وزارات البيئة والصحة والداخلية والصناعة والزراعة والطاقة والمياه ومحافظ الشمال وقائمقام الكورة بشكل خاص). وقد تميزت لجنة كفرحزير البيئية في هذا المضمار بتنظيم زيارات ميدانية لمسؤولين في الوزارات للاطلاع على حقيقة الوضع في الكورة بنتيجة عمل شركتي الترابة. ومن أهم هذه الزيارات، زيارة وزيري البيئة السابق محمد المشنوق والحالي طارق الخطيب، وآخرها في خريف 2018.

إنما نلحظ في الآونة الأخيرة تطورا لافتا على ثلاثة أصعدة:

الأول، المسعى إلى توثيق الأضرار البيئية والصحية على حد سواء. من أبرز المبادرات في هذا الخصوص، مبادرة د. البرجي في توثيق حالات السرطان في إطار اللجنة البيئية للحزب القومي السوري الاجتماعي. "قمنا بدراسات إحصائية أظهرت أن هناك نحو 73% من الوفيات في القرى المحيطة بالشركة تحصل بفعل السرطان". وقد شمل الإحصاء الأولي مسح مئة بيت في بلدات الطوق. ويشار أيضا إلى الإحصاء الذي أجرته هيئة حماية البيئة والتراث في الكورة.

الثاني، السعي إلى إنشاء ائتلاف واسع. ومن أحدث المساعي لبلوغ هذه الغاية، الاجتماع الحاصل بتاريخ 2018/12/4 في منطقة فيع –الكورة، والذي ضمّ ممثلين عن بلديات وجمعيات بيئية وخبراء وناشطين في الشأن الكوراني، وتم في إثره تشكيل لجنة تألفت من عدد من هؤلاء[1]. والغاية منها هي توحيد الجهود والتحركات في المرحلة المقبلة، حتى تتّسم بالمزيد من التنظيم وتعمل على تحديد المطالب وتوحيدها أملاً بتحقيقها.

الثالث، التوجه إلى التقاضي:

ما يزال هذا التوجه في مراحله الأولى وهو ينحصر حاليا في الهيئات واللجان، فيما لم يسجل أي ادعاء فردي في هذا الخصوص. وهو يهدف ليس فقط إلى ملاحقة شركتي الإسمنت، إنما أيضا إلى مساءلة الدولة على خلفية إهمالها في حماية المواطنين والمنطقة. ومن أحدث الخطوات في هذا المضمار، الإخبار الذي تقدم به العيتاني بتاريخ 2018/12/4 لدى النيابة العامة المالية ضد شركتي هوليسم والترابة الوطنية موضوعه "التعدي على الأملاك العامة من أنهار وينابيع ووديان في منطقة الكورة وخاصة في بلدة كفرحزير– الكورة وتهرب ضريبي". إلا لم نتبلغ أي إجراء من النيابة العامة في هذا الخصوص.

بدورها، صرحت جمعية "وصية الأرض" لنا أنها تعمل على استخدام التقاضي، لكن خارج لبنان ولدى أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالشؤون البيئية. ويبرر د. ناصيف خيارها هذا "بيأسها من أجهزة الدولة كافة، بما فيها القضاء، بعدما استشعرت "أن الدولة بكل أجهزتها تدعم هذه الشركات".

إلى ذلك، يسجل بعض الدعاوى التي كانت أقامتها شركتا الترابة ضد الناشطين البيئيين والتي يحتمل أن تشكل مناسبة لحراك حول المحاكم. أحدثها الدعوى التي أقامتها شركة "السبع" ضد العيتاني وتلتي ما تزال قيد النظر أمام القاضي المنفرد الجزائي في بيروت.

أي نتائج؟

من أبرز النتائج التي نجحت هذه الحراكات في تحقيقها حتى الآن، الآتية:

وقف سحب التراب الأحمر في 1984،

نجاح حراك "الكورة خضرا" في منع قضم شركة السبع لقرن زكرون. إلا أن التهديد ما يزال قائما.

تركيب الفلاتر ووضع وحدات القياس للغبار والغازات من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة في 2017.

نجاح الحراكات المنتظمة في انتزاع قرارين من بلدية كفرحزير واتحاد بلديات الكورة في إغلاق المقالع والكسارات فورا، ومطالبة السلطات العامة اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقهما، وذلك في أيلول 2018. إلا أن هذين القرارين، على أهميتهما، ما يزالان غير منفذين.

1. وهم فدوى كلاب، الدكتورة ديانا عبدالله، المهندس فارس ناصيف، موريس قبرصي، جيهان الحاج، يعقوب وهبة، إنعام الحسن، حنا حيدر وجورج العيناتي

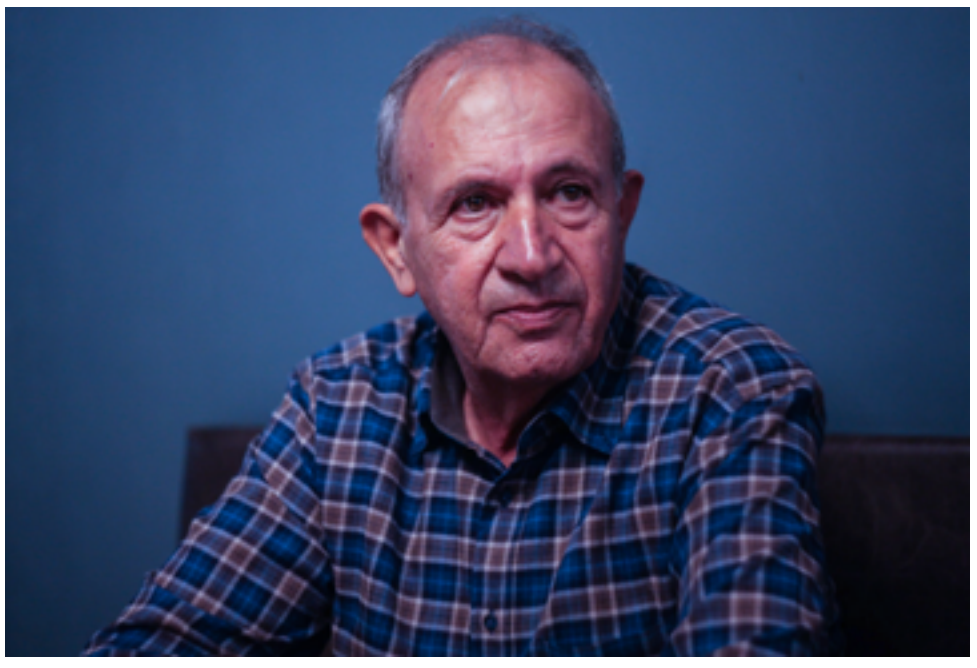

أنفه في الذاكرة والحاضر

رانيا حمزة

قد تكون أنفه الفينيقية كما يصر أهلها على تسميتها إحدى أثرى بلدات لبنان من ناحية تنوعها وإرثها الثقافي وفي مقدمتها مرفأها الفينيقي، قلعتها، الملاحات من دون أن ننسى دير رأس الناطور الأثري. وهي تستأهل منا دائما اهتماما خاصا، وبخاصة الآن في الوقت الذي تتعرض فيه لتهديد جسيم. وبإختصار، فإن بلدة "أنفه"تقع اليوم بين مطرقة شركات الإسمنت التي تضرب أنفه جنوبا وتهدد التلة المشرفة عليها "زكرون"، وسندان الشركات الاستثمارية التي تجهد لضرب منطقة "رأس الناطور"الواقعة في قسمها الشمالي.

ذكريات حول أنفة

"تقع بلدة أنفه على ساحل قضاء الكورة في محافظة لبنان الشمالي، يحدّها شمالا منطقة الحريشة وجنوباً شكّا وشرقاً قرى برغون وزكرون والنطاق البلدي لقلحات، وغرباً البحر الأبيض المتوسّط ويبلغ ارتفاعها عن سطح البحر نحو 100م. ويتراوح عدد سكانها ما بين الستة والسبعة آلاف نسمة . أما أصل التسمية فيأتي من "الأنف"وذلك نسبةً إلى رأس قلعة أنفه الداخل في البحر على شكل أنف طويل.

وهي تتميَّز بموقعها الجغرافي وتضاريسها الطبيعيّة، وخاصة بالروؤس البحريّة الثلاثة وهي رأس الناطور، رأس القلعة الأثري، ورأس الملاليح وكذلك بالخلجان والمراسي الطبيعيّة للمراكب وهي مرفأ النهيرة للصيادين، شاطيء تحت الريح، الدباغة، تلونا، الرميلة، البولصيّة.

وتقوم البلدة القديمة التاريخيّة على تلّتين ساحليتين، وهناك سلسلة تلال شرقيّة فيها جرف صخري ومغاور طبيعيّة كانت تشكّل الساحل البحري في بداية العصر الجيولوجي الرابع. ويمتّد سهل رسوبي مغروس ببساتين الحمضيات وبالخضار والحبوب، بين التلال والبلدة القديمة بإتجاه الجنوب حتى مجرى نهر برغون الذي يشكّل حدود البلدة الجنوبيّة. كما تمّتد كروم الزيتون على هضبة واسعة شرقاً وهذا ما يربط أنفه بالكورة المشهورة بزيتونها. كذلك تمتاز المنطقة الجنوبيّة بغزارة المياه الجوفيّة حيث يتفجّر نبع "الغِير"من مغارة عند سفح تلة الغِير. وكانت مياهه قديماً، عدا استخدامها للشرب وري البساتين المجاورة، تُجَّر في أقنية فخاريّة حتى البلدة القديمة والقلعة. كما تكثر النواعير الجوفيّة. ويتفجّر ينبوع قوي في وسط مياه البحر مقابل الشاطئ الجنوبي لأنفه.

كما تمتاز أنفه بغنى تاريخها وآثارها. فهي تعتبر رسمياً ووفقاً للمرسوم رقم 2812 "ذات صالح أثري وتخضع لموافقة المديرية العامة للآثار كافة المشاريع الرامية إلى تجميلها وتوسيعها"منذ العام 1972. ومن أهم معالمها الأثرية، قلعة أنفه، الكنائس والأديار القديمة ومن أبرزها دير رأس الناطور المشيد في سنة 1115 على أنقاض دير بيزنطي، المغاور الطبيعيّة، بقايا معاصر الخمر والزيت وخزاناتها، والمدافن المحفورة في الصخور. وهناك عدد من الأبنية التراثيّة من الفترة العثمانيّة وعهد المتصرفيّة(1).

وقد بدأ قسم الآثار والمتاحف في جامعة البلمند، عمليات حث وتنقيب على آثار أنفه، ابتداءً من عامي 2012 و2013 وذلك من خلال بروتكول عقد بين الجامعة وبلدية أنفه والمديرية العامة للآثار. وفي حديث مع "المفكرة"، يروي المهندس جرجي ساسين عضو في هيئة تراث أنفه وجوارها بأنه "نتيجة عمليات التنقيب التي بدأت عند كنيسة "سيدة الريح"، تم العثور على آثار تعود إلى القرون الوسطى كما أن موقع الكنيسة يضم شيئا من التاريخ البيزنطي وهناك آثار وفسيفساء تعود إلى ما قبل الميلاد وبقايا فخارية من العصر البرونزي. كما تم العثور على مدافن تعود إلى العهد الروماني محفورة في الصخر وجد داخلها بعض العظام والفخاريات التي تعود للقرون الوسطى".

وتاريخيا، كان أهالي "أنفه"يعتمدون في معيشتهم فضلا عن زراعة أشجار الزيتون، على إنتاج النبيذ وصناعة الحرير وصيد الأسماك واستخراج الملح عبر الملاحات . إلاّ أن كل هذه القطاعات شهدت أو تشهد تدهوراً نتيجة عدة عوامل.

ففي ما خص إنتاج "النبيذ"، يتحدث ساسين عن أن "بلدة أنفه كانت تنتج أجود أنواع النبيذ، ولكن في العهد العثماني تم منع الأهالي من هذا الأمر وتم استبدال أدوات صناعة النبيذ بمعاصر الزيتون كما جرى القضاء على حقول العنب".

أما إنتاج الحرير، فتم القضاء عليه مع افتتاح قناة السويس لأن المصانع الأوروبية كانت في السابق تاخذ الحرير من الشرق الأوسط ولكن بعد افتتاح قناة السويس صاروا يأخذونه مباشرة من الهند.

وكذلك صناعة الملح (وهي صناعة قديمة جدا) فإنها شهدت تحديات عدة في مراحل عدة. وهذا ما يوضحه الناشط البيئي حافظ جريج في كتابه "ملح لبنان"، حيث يروي تاريخ إنتاج الملح في بلدة أنفه والصراع الذي خاضته عبر العصور المختلفة من أجل المحافظة على إنتاجه. فيذكر أنه "في العهد العثماني احتكر الأتراك الملح اعتباراً من شهر آذار 1862 بناء على اتفاقية دولية وفرضوا ضريبة قاسية 200% على قيمة الملح. واستثنائياً أباح رئيس مجلس إدارة جبل لبنان حبيب باشا السعد في عهد أوهانس باشا استيراد الملح وأصبح بإمكان أهالي أنفه والبترون وأبناء الساحل العودة إلى استخراجه من مياه البحر. لكن الأتراك عادوا في العام 1914 ومنعوا أهالي أنفه من عمل الملاحات ومن نقل ماء البحر إلى منازلهم للحصول على الملح بتعريض الماء لأشعة الشمس في أوعية فخارية على السطوح، لكن الأنفاويين لجأوا إلى تهريب ماء البحر أثناء الليل فاضطر الأتراك إلى تكسير جميع الجرار في البلدة التي كانت تستعمل لهذه الغاية.

وفي الثلاثينيات حرمت سلطة الانتداب الفرنسي إنتاج الملح وأمرت بتكسير الأجران التي كان الأهالي يصرون على استعمالها فقامت مظاهرة في البلدة خرج فيها أصحاب الملاحات تعبيرا عن غضبهم.

وبعد الاستقلال، وتحديداً الأربعينات عاد أبناء البلدة إلى إنتاج الملح من جديد وحسنوا ملاحاتهم باستعمال الإسمنت. ولم تكن المنطقة قد صنفت أثريةً بعد. وفي الخمسينات، بدأ تنظيم الملاحات على الشاطئ تنظيماً قانونياً فصدر قرار أوجب على من يريد استثمار ملاحة أن يصرح بذلك في شهر أيار ويدفع الرسوم المتوجبة في شهر آب من كل سنة إلى وزارة المالية.

ويلفت جريج في كتابه إلى أنه بعد بدء الحرب اللبنانية، تراجعت الملاحات تدريجياً في أنفه ورأس الناطور والقلمون وسلعاتا من مليون متر مربع إلى النصف لعدة أسباب منها: "عدم قدرة بعض أصحاب الملاحات على إعادة تأهيلها. الهجرة. ظاهرة المشاريع البحرية بعد الحرب في الثمانينيات ونشاط السمسرة العقارية واضطرار كثيرين إلى بيع ملاحاتهم تحت تأثير ضغط الظروف الاقتصادية على الطبقة العاملة والوسطى في تلك المرحلة واضطر آخرون إلى ترك ملاحاتهم القريبة من مصانع شكا وسلعاتا بسبب التلوث الذي يخفض أسعار الملح".

فيما يجد المهندس جرجي ساسين أن مشكلة ملح أنفه أنه لطالما شكل "مادة صراع اقتصادي"، ويقول: "عملياً، لم تتبنّ الدولة إنتاج الملح ولا حتى زعماء المنطقة. وفي العام 1972 صنف كل شيء على شاطئ أنفه سياحياً ومن ضمن ذلك الأراضي التي تتواجد فيها الملاحات، علماً أنه يؤمن مردودا ماديا إذا ما توفرت له الحماية القانونية. وهذا الأمر شجع الناس على بيع أراضيها أو القيام بمشاريع سياحية والتوقف عن زراعة الملح فقامت المنتجعات السياحية الموجودة اليوم مكان بعضها ومنها لاس سالينياس ومارينا ديل سول". ويختم ساسين كلامه باستذكار المحامي عوني عبدالله تامر الذي توفي بتاريخ 2018/11/21 ويقول أنه "لا يمكن الحديث عن ملاحات أنفه من دون ذكر هذا الرجل لما قدمه في سبيلها في خمسينات القرن الماضي حيث كان تامر من بين مؤسسي "نقابة أصحاب الملاحات في الجمهوريّة اللبنانيّة"، ومركزها أنفه ، وذلك في أواخر سنة 1956. وفي سياق ذلك، تابع التنسيق مع الوزارات المعنيّة لأجل مشروع إنشاء مصنع "لتنقية الملح البحري اللبناني"وتابع العمل النقابي سنة 1961 على موضوع الضرائب والإعفاءات.

ويلفت جريج بشكل خاص إلى ملاحات راس الملاليح لجهة أنها "حفرت في الصخر بواسطة المطرقة والإزميل". يعود جريج إلى الماضي يتذكر طفولته وكيف كانت الصيفية لديه كما هي لأترابه هي في جمع الملح ومساعدة أهاليهم. يتذكر خطوات النساء وكيف كن يملأن السطول بماء البحر وينقلونها نحو أجران الملاحات ويعيد تمثيل دعساتهن كما لو كن فعلن ذلك منذ برهة.

أما بالنسبة لزراعة الزيتون، فيضيف ساسين أنه "بالإضافة إلى تأثرها بإنبعاثات الشركات، وغياب الدعم عنها، فإن هناك سهل زيتون بأكمله في البلدة تم تغيير تصنيفه وتحويله من منطقة زراعية إلى منطقة سكنية درجة ثالثة، وأصبح كل شيء مخصصا للبناء وهذا خطأ تنظيمي جاء نتيجة الضغوطات السياسية وتلبية لرغبة أصحاب الأملاك

الذين يفضلون بيع أراضيهم للعمار عوضا عن إبقائها أراضي لأشجار زيتون يبقى مردودها المادي محدودا.

تحديات أنفه الثلاثة بعد انتهاء حرب 1975-1990

من يقرأ أعلاه يدرك أن أنفه القديمة، لا تشبه بشيء ذلك تصنيفها مع شكا والهري وكفريا "منطقة صناعية". وحدها هذه العبارة تدفع الناشط البيئي حافظ جريج إلى الاستهجان. "تصنيف صناعي لمنطقة يجب إعلانها محمية بيئية وتراثية لميزاتها كافة، من دون أي بنى تحتية، أو معايير تحترم الناس وصحتهم وهوية منطقتهم". لا يكفّ الرجل عن استهوال المخاطر التي تحدق ببلدته. بدأت هذه المخاطر مع شركتي الترابة في شكا، التي صيّرت رأس المماليح حيث أشهر موقع لملاحات أنفة مجرد أطلال، مروراً بقلعتها البحرية الأثرية المهددة بالجرافات والحَفر، وليس انتهاء برأس دير الناطور الذي يتربص به ما يسمى ب "التطوير العقاري" بفعل مشروع الشركة العقارية التي استأجره أصحابها منذ 20 عاماً لمدة ثمانين سنة.

التحدي الأول: الملاحات، مهنة تفقد مواردها

بعد الحرب، بدت الدولة وكأنها تعطي بيد ما تأخذ أضعافه باليد الأخرى، فبعدما أعفي أصحاب الملاحات في ميزانية العام 1994 من دفع الرسوم تشجيعاً للإنتاج الوطني(2) أدى توقيع اتفاقية التيسير التجارية مع الدول العربية للقضاء على إنتاج الملح اللبنانية حيث بات يتم استيراد الملح المصري من دون ضريبة. من ناحية أخرى، قامت وزارة الصحة في عهد الوزير وائل أبو فاعور بإصدار قانون، استنادا إلى تقارير عفى عليها الزمن، بفرض إلزامية أن تكون هناك مادة فليور بالملح، فبات الملح اللبناني بحسب القوانين اللبنانية غير مطابق للمواصفات لأنه لا يحتوي على هذه المادة.

وإن كان المحامي عوني تامر قد لعب دوراً في خمسينيات القرن الماضي للدفاع عن ملاحات أنفه، فإنه برز في التاريخ الحديث اسم الناشط حافظ جريج، الذي أشعل منذ عدة عقود الحرب في وجه كل من يهدد "أنفه" بملاحاتها التي يرى أنها "الكنز المجهول الذي تدوسه أقدام جاهلة كثيرة" وهو نتيجة ذلك تعرض للعديد من التهديدات والضرب المبرح وصولاً إلى تهجيره منذ نحو عشر سنوات بعيداً عن بلدته.

ويلفت ساسين إلى أن "كل الزراعات في المنطقة متضررة حاليا بفعل التلوث الذي ترخيه شركات اسمنت شكا نتيجة الانبعاثات التي تتدفق من هناك باتجاهنا، وإن كانت هذه الشركات قد قامت منذ فترة بتطوير نوعية الفلاتر، فإنها بهذه الخطوة قد خففت من كمية الغبار الذي كننا نشهده في السابق، إلاّ أنها لم لا تحد من الانبعاثات التي تتلف المزروعات وتصيب أهالي المنطقة بالسرطان الذي يبلغ أعلى نسبه في منطقتنا".

التحدي الثاني: رأس الملاليح في قبضة صناعة الإسمنت

عند الحدود الجنوبية للبلدة، تقع منطقة "رأس الملاليح" المصنفة كمنطقة سياحة E ومكان لنزهة للأهالي. إلاّ أن المفاجأة في هذا المكان أنه بات مُصادراً من قبل المصانع، وفيما تقع شركة السبع "الترابة الوطنية سابقاً"، إلى شمالك عند حدود منطقة شكا، تجد جبّالات الباطون وخزانات الزفت إلى يمينك فيما إنك إن رميت بنظرك إلى الشاطئ ستلمح حتماً بقايا آثار ملاحات كان لها مجدها في الأزمنة الغابرة. نحاول الإقتراب لرؤية المشهد عن كثب، فتردعنا عاصفة من الدخان الأسود تصعد فجأة من مدخنة خزان الزفت وتنتشر في الأجواء ثم تتصاعد إلى السماء كوحش ضخم، يجتاح الرئتين فنشعر باختناق شبه قاتل، فلا نجد خياراً أمامنا سوى بتسليم أرجلنا إلى الريح وأن نعدو بعيداً قبل أن نسقط من صعوبة التنفس.

ننظر إلى الناشط حافظ جريج فنجده رغم هول الوضع يشعر بفرح عارم، فهو يحاول منذ فترة تصوير المشهدية لاستخدامها كدليل ثابت على عدم إلتزام أصحاب الخزان بالمعايير البيئية والذي يكلف سكان المنطقة هناك صحتهم وحياتهم.

يبدأ حافظ جريج حديثه عن منطقة رأس الملاليح فيخبرنا أن المسبب الأساسي لتلوثها وتضرر الملاحات فيها هي شركة الترابة الثانية (شركة السبع). وإذ علت صرخة أصحاب الملاحات ضد تلويث شركات الترابة في 1953 وفق جريج، فإنه يفيد أن الراحل جوزيف ضومط صاحب الشركة آنذاك عرض على أصحاب الملاحات أن يدفع لهم نصف سعر كيلو الملح، فكان هذا الأمر يسندهم بطريقة أو بأخرى ولكن بعد وفاته ومجيء ابنه بيار ضومط (المدير الحالي) فإنه رفض أن يحذو حذو والده الأمر الذي دفع بأصحاب الملاحات إلى تركها.

بالإضافة إلى انبعاثات شركات الاسمنت وتأثيراتها تعمل في منطقة رأس الملاليح جبالات باطون على نحو مخالف للقانون، وتقوم برمي فضلات الباطون بالبحر فضلاً عن غسيل الكاميونات بالمياه ورمي المياه في البحر. ويلفت جريج إلى قيامه بالتواصل مع البلدية في هذا السياق فجاءه الجواب أن "هناك عقد على عشر سنوات بقي منه سنتان لن يتم التجديد لها من بعدها".

وفي هذا السياق نشير إلى محاولة "المفكرة القانونية" تحديد موعد مع رئيس بلدية أنفه جان نعمة للاستفسار عن عدة نقاط، ولكن لم ننجح في ذلك على الرغم من تلقينا الوعد لأكثر من مرة بتحديد موعد من قبله.

التحدي الثالث: مشروع رأس الناطور

من منطقة رأس الملاليح إنطلقنا برفقة جريج إلى دير سيدة الناطور، هناك على مقربة من الشاطئ لا تزال هناك بعض الملاحات، وعلى الشاطئ غرفة صغيرة يجلس فيها أحد الملاحين محاطاً بأكياس الملح الخشن، ينظر إلى الزائرين إليه وكأنه صاحب كنز ثمين لا يخشى من استعراضه. يخبرك من دون أن يكلف نفسه بمعرفة هويتك أو الغاية من زيارتك، أن لديه أفضل ملح في العالم. وبحضوره، يتابع جريج حديثه عما سماه "إعدام رأس الناطور": "هذه المنطقة تضم أكبر مساحة للملاحات نحو 4000 متر مربع، والتي يضربها الآن مشروع المدينة المسورة الذي يقول عنه أصحابه "أنه مخصص للملوك والأمراء العرب وكبار الدبلوماسيين"، والذي سيحوي منطقة فيلات وبسينهات وكل ما يلبي متطلبات هؤلاء الأمراء وذلك على مقربة من الدير الأثري".

ويتابع جريج: "في العام 1998، قامت جهة من الأوقاف في "دير سيدة الناطور" بتأجير الأراضي لمدة 80 عاماً، وفي البداية كان العقد سرياً ثم كشف لاحقاً وبدأنا بالتحركات لردعه. في البداية كان العقد على مدى أربعين عاماً، ثم ستين عاماً، ثم ثمانين عاماً وهذا التمديد يأتي نتيجة عجزهم عن تنفيذه لأنه مخالف للقوانين."

وفي ذلك العام، كتبت في جريدة "النهار" أن "هناك شركة عقارية كبرى تأكل الأخضر والأبيض والأزرق في أملاك دير الناطور"، والأخضر عنيت به الأحراج والحياة البرية أما الأبيض فهي الملاحات والأزرق هو البحر والسبب في قولي هذا أنه يوجد في المكان حيث مزمع القيام بالمشروع منظومة ecosystem وتضم آلاف الأمتار من الريحان الفريد من نوعه على حوض المتوسط، وهذا الكلام هو نتيجة دراسة قام بها الخبير سامي لقيس وزوجته. عدا عن جيولوجيا الصخور وطبيعتها، ووجود عشرة أنواع من النباتات الطبية والعطرية كل ذلك في حين تعد هذه المنطقة من المناطق الرطبة ذات النظام البيئي الخاص المطلوب حمايته إلتزاما بمعاهدة Ramsar التي انضم لبنان إلى مبادئها منذ العام 1999.

فيما مضى كانت المنطقة مليئة بالطيور المهاجرة والمقيمة وكان عامل الاستثمار 2% وعندما علموا بهذه القصة ضغطوا وشغلوا الوسائط حتى يحولوا الـ2% إلى 20% وأمروا المطرانية كي تتوقف عن تأجير الملاحين حتى تنشف الملاحات ونجحوا في ذلك.

وفي ذلك الوقت كان لا يزال هناك وجود للردع السوري في المنطقة ولديه نقطة عسكرية فطلب منه أن يحرق أحراج الريحان. وكانت الحجة القضاء على الأفاعي فتحول ضهر الريحان إلى رماد.

ويضيف جريج: "في سنة 1998، كانت لديهم عقبة أن هذه العقارات فيها حوالي نصف مليون متر مربع ملاحات تعمل ولكن بالتهديد والترغيب وبالقوة جعلوا أصحابها سنة 1998-1999 يتخلون عن حقوق الاستثمار المذكورة في العقد الموجود بينهم وبين المطرانية. واليوم الذي يملك بديلاً عن ملاحاته اتجه إليه. أما من لا يملك، وهو حال معظمهم، فقد تخلوا عن ملاحاتهم وتحولوا بالتالي إلى تجار للملح المستورد من مصر".

دراسة من أجل مشروع تركيب محولات كهرباء في بعض المناطق اللبنانية من قبل UNDP من اعداد المهندس جرجي ساسين

حافظ جريج. ملح لبنان-الملاحات ودواليب الهواء في أنفا نموذج بيئي اقتصادي سياحي من شبكة المناطق الرطبة في حوض المتوسط. بيروت، 2017

أفكار إيجابية: أي مسالك قضائية لبلدات الطوق؟

في نهاية هذا الملف، نحاول أن نقدم بعض الأفكار بشأن الخطوات القضائية التي من شأنها أن تحقق نتائج إيجابية في المنطقة. ونسارع إلى القول بأنه بمعزل عن قوتها أو سدادة مسوغاتها، يصعب أن تثمر أي شكاوى أو دعاوى قضائية في هذا المضمار، ما لم تترافق مع جهود إعلامية وبحثية وشعبية لتظهير حجم الضرر وأهمية اتخاذ اجراءات لوقفه أو التخفيف منه، جهود تتماثل مع الجهود الجبارة التي تمّ بذلها للتنبيه إلى خطورة تلوث الليطاني. والسبب الذي يدفعنا إلى قول ما تقدم هو التطبيع الحاصل مع التدخّل في أعمال القضاء، بحيث يصعب نقضه أو كبحه من دون تظهير المخاطر التي تنجم عنه. فلا يكون التدخّل مجرد مجاملة لصاحب شركة ملوّثة، إنّما هو وسيلة لإبقاء التلوث قائما بمنأى عن أي ملاحقة وتاليا بمثابة اشتراك في المجزرة الحاصلة ضد مكونات الطبيعة كافة.

ويمكن تصنيف هذه الأفكار الإيجابية ضمن ثلاث فئات، علما أنها تتأيد بالمبادئ المشار إليها في المادة 4 من قانون البيئة 444/2002 والتي نعددها أدناه، وبالأخص في المادة 3 منه والتي جاء فيها حرفيا الآتي: «لكل إنسان الحق ببيئة سليمة ومستقرة، ومن واجب كل مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة».

1 أفكار تهدف إلى وقف عمل الكسارات والمقالع في المنطقة

من البين أن الكسارات والمقالع تعمل من دون أي ترخيص صادر عن أي من المراجع الإدارية المختصة، فضلا عن كونها تقوم في منطقة تم استثناؤها صراحة من امكانية إقامة كسارات أو مقالع. وهذا ما يتحصل من مرسوم تنظيم الكسارات والمقالع والمرامل 2002 مع تعديلاته ومرسوم ترتيب الأراضي 2009[1]. وقد تأكّد هذا الأمر في القرارين الصادرين عن اتحاد بلديات الكورة وبلدية كفرحزير في أيلول 2018. وعليه، يظهر أن نشاط شركتي الإسمنت في هذه المنطقة هو نشاط مخالف للقانون، ويقوم فقط بقوة الأمر الواقع وتخلي بعض إدارات الدولة، وفي طليعتها وزارتي الداخلية والبيئة، عن مسؤولياتها. فبدل أن تضمن نفاذ القانون وحماية عناصر البيئة، تراها تتحول إلى درع لحماية مصالح الشركات الملوثة ضد الجميع بما فيهم الدولة والحق العام. وبمعزل عن نوايا الإدارات العامة في هذا الخصوص، فإن مساهمتها في تعطيل القوانين إنما ترشح عن مسلسل بيّن من الفساد والإفساد.

انطلاقا من ذلك، يكون من الممكن اللجوء إلى أحد المراجع الآتية:

مباشرة اجراءات جزائية بحق الشركات الملوثة أو المخالفة. ويكون هذا الأمر ممكنا من خلال إخبارات أو من خلال شكاوى مع اتخاذ صفة الإدعاء الشخصي تقدم للنيابة العامة المختصة (النيابة العامة التمييزية، أو الاستئنافية البيئية في الشمال أو النيابة العامة المالية بما يتصل بالمس بموارد الدولة). كما يمكن تقديم دعاوى مباشرة من المتضررين ضد الشركات الملوثة أمام قضاة التحقيق أو القضاة المنفردين الجزائيين، من دون المرور بالنيابة العامة عند الاقتضاء. ومن أبرز الجرائم التي يمكن الادعاء بها في هذا الخصوص، الجرائم المنصوص عليها في المواد 58- 63 من قانون البيئة 444/2002 المادة 96 من قانون الماء رقم 77/2018 والمواد 745-749 من قانون العقوبات.

القضاء المستعجل المختص في منطقة الكورة أو البترون، والذي يدخل ضمن صلاحيته وقف أيّ تعدٍّ واضح على حق مشروع وفق قانون أصول المحاكمات المدنية. ويكون لأي متضرر في صحته أو ملكه أو نشاطه المهني حقّ التقدم بدعوى أو باستدعاء (طلب أمر على عريضة) ضد الشركة المعنية، لغاية وقف التعدي. ويكون التدبير رادعا بقدر ما تكون الغرامة الإكراهية المفروضة على الشركات مرتفعة. ومن التجارب التي يمكن الاستلهام منها في هذا الإطار، القرار الصادر من قاضي الأمور المستعجلة في بيروت جاد معلوف بتاريخ 2017/3/18 بوقف الأعمال كافة في ورشة الإيدن باي تحت طائلة غرامة إكراهية قدرها مائة وخمسين مليون ليرة لبنانية عن كل يوم مخالفة. وكانت جمعية "الخطّ الأخضر" اضطرت للجوء إلى القضاء المستعجل علها تنجح بفعل القوة الرادعة للغرامة الإكراهية في تنفيذ حكم مجلس شورى الدولة بوقف الورشة، بعدما امتنعت قوى الأمن الداخلي عن القيام بذلك بأمر من وزارة الداخلية. ومن أهم ما ورد في هذا الحكم: "حيث أن الطلب الحالي ... يهدف إلى إصدار قرار مؤقت لرفع الضرر عن البيئة الذي تتذرّع به المستدعية، والناتج عن الأعمال التي تقوم بها المستدعى بوجهها، ... وحيث أن المستدعى بوجهها لم تناقش في مدى قانونية الأعمال التي تستمر بتنفيذها بعد وقف تنفيذ الرخصة ولم تتذرع بأي سند قانوني يبررها... وحيث بخلاصة ما تقدم، يتبين أن استمرار المستدعى بوجهها بأعمال البناء بات يفتقر إلى المسوغ الشرعي ... والذي لا يمكن لقاضي الأمور المستعجلة تجاوزه، بحيث أضحت هذه الأعمال مشكلة للتعدي الواضح على الحقوق التي تسعى المستدعية إلى حمايتها، ما يبرر ويوجب تدخّل قاضي العجلة لوقفها".

2 أفكار تهدف إلى الحدّ من تلوث معامل الإسمنت

فضلا عن المشاكل الناجمة عن مجرّد إقامة معامل إسمنت في المنطقة، تظهر تحقيقات "المفكرة" أن ثمة مشاكل إضافية كثيرة تنتج عن أساليب عملها. ومن هذه المشاكل، كيفية استخدام البتروكوك في صناعة الإسمنت، وكيفية تخزينه، والنقص في الفلاتر أو في وظائفها (التخفيف من الغبار وليس من الغازات)، فضلا عن المقالع والكسارات المنشأة في المنطقة. وبهدف إحراز تقدم في هذا الخصوص، قد يكون من الملائم اتخاذ خطوات تدريجية من شأنها تعزيز الوعي بالمعايير البيئية ومدى الالتزام بها. ومن الأفكار الإيجابية في هذا المضمار، مطالبة قضاء الأمور المستعجلة بتعيين مراقب قضائي للتثبت من مدى التزام الشركات بهذه المعايير، على هدي المبادئ الواردة في المادة 4 من قانون 444/2002 وأبرزها مبادئ الاحتراس والعمل الوقائي وتفادي تدهور الموارد الطبيعية ومراقبة التلوث الواردة في المادة 4 من قانون البيئة 444/2002. ومن السوابق الهامة التي يمكن الاسترشاد بها، المبادرة التي كانت جمعية "فرح العطاء" قامت بها مع مجموعة من المواطنين، بحيث طلبت من قاضي الأمور المستعجلة في بيروت تعيين مراقب قضائي للإشراف على إحدى المطاحن، لضمان التزامها بمعايير البيئة والسلامة العامة. ويلحظ أن قاضي الأمور المستعجلة في بيروت جاد معلوف استجاب لهذه المبادرة، مع إضافة عنصرين أساسيين لإنجاحها: الأول، تكليف المراقب القضائي بإيداع المحكمة تقارير منتظمة بهذا الخصوص، والثاني، وهو برأينا عامل حاسم، تكليف الشركة بتسديد أتعاب المراقب القضائي. هذا فضلا عن أن القاضي كان أمر بوقف العمل بالمطحنة المعنية وضبط كميّة من القمح ومنتوج الطحين والعلف الحيواني الموجودة داخلها، إلى حين التثبت من أن المطحنة قامت بكلّ التعديلات اللازمة التي تؤمن الجودة والسلامة في منتوجاتها (قرار 2016/6/22). والفائدة الكبرى من هذه الخطوة، هي إشراك خبراء متخصصين ومستقلين، في أداء دورٍ أساسيّ لتوفير معلومات مهنية وموثوقة بشأن انبعاثات الشركتين، والمساعدة على الحد منها أو القضاء عليها.

3 أفكار تهدف إلى مساءلة الشركات والدولة عن الأضرار العامة والخاصة

أخيرا، ثمة أفكار ممكنة بما يتصل بالمسؤولية عن الأضرار في المنطقة، سواء كانت أضرارا بيئية أو صحية أو اقتصادية أو اجتماعية وفق ما يتحصل من التحقيقات التي أجرتها "المفكرة" هنالك[1]. وإذ يصعب في بعض الحالات إثبات الرابطة السببية بين الضرر وانبعاثات الشركة (وخصوصا بما يتصل بالإصابة بالأضرار الصحية)، توفّر المعلومات المتاحة حتى الآن إثباتات وافية على الكثير من الأضرار الأخرى ومسبباتها، ومنها الأضرار البيئية الفاقعة، أو انهيار أسعار الأراضي أو أيضا تشقق المنازل بنتيجة أعمال غير مشروعة... الخ.

ودعاوى المسؤولية لا تستهدف فقط شركات الإسمنت "الملوثة"، إنما تستهدف أيضا الدولة والتي أتاح العديد من إداراتها العامة وموظفيها من خلال سوء الإدارة أو الإهمال أو الفساد والتواطؤ استمرار عدد كبير من هذه الأضرار أو تفاقمها.

إلى جانب المبادئ العامة للمسؤولية، تستفيد هذه الدعاوى من مبادئ خاصة في قضايا البيئة، أهمها مبدأ "الملوث يدفع" المنصوص عليه في المادة الرابعة من قانون البيئة 444/2002.

إلى هذه الأفكار الإيجابية، العديد من الأفكار الأخرى التي تتصل بالثروة البيئية أو بالتربة أو بتأهيل المقالع والتي لا مجال للتوسع بها في هذا المكان.

تجدون المقالة بنسختها الكاملة مع المراجع على الموقع الإلكتروني للمفكرة

حمى أنفة، هل تحمي؟

في العام 2017 اعتمدت بلدية أنفه نظام «الحمى". وكانت جمعية Society for the Protection of Nature in Lebanon – SPNL[1] قد عملت على هذه الفكرة في لبنان حيث تقدمت بطرح ثلاثة مشاريع من أصل 18، هي بمثابة حمى طبيعية عملت الجمعية على إنشائها وتطويرها واستدامتها بالشراكة مع المجتمعات المحلية. وهذه الحمى هي: عنجر، كفرزبد في البقاع الأوسط، الفاكهة في البقاع الشمالي، وعين زبدة خربة قنافار في البقاع الغربي. وقد اعتمدت أنفه بشقيها: حمى أرضية، وحمى بحرية «لحماية الحيد البحري". ولكن هل شملت هذه «الحمى" ملاحات أنفه التي لا تزال حتى اليوم تتعرض لأعنف تدمير شهدته عبر التاريخ؟

يرى المهندس جرجي ساسين أنه"لا يمكن لنظام «الحمى" أن يحقق النتائج المرجوة منه على الأقل على صعيد «الحمى البحرية"، إن لم يتم اعتماد النظام نفسه في المناطق المجاورة للبلدة كالقلمون وشكا". وقال ما نفع أن نمنع المصلاية في منطقة أنفه إن كانت هناك مصلاية أخرى موجودة في القلمون أو شكا، فيما الملاحظ أن هذه المصالي مدعومة من السياسيين الذين يسمحون بالإبقاء على المخالفات وهذا أمر مؤسف".

وفي حديث مع د. نادين هارون لمعرفة ما هي النتائج التي حققها على الأرض في ظل كل ما تتعرض له «أنفه" من هجوم تدميري ممنهج لبيئتها وتراثها واقتصادها، قالت: "شكلنا لجنة «الحمى"، وتم إنتخابي من قبل المجلس البلدي مديرة لها وقمنا بتشكيل لجنة لمتابعة الأمور البلدية والحمى". في البداية أقرينا الحمى على الأرض ومن ضمنها تأتي «الملاحات"، من ثم أقرينا الحمى البحرية، ورسمنا لها حدودا وهمية في البحر وقد وافق عليها المجلس البلدي، حيث أصبحت كل منطقة «أنفه" والحريشة حمى بحرية".

وبخصوص المجارير والصرف الصحي الذي يصب في بحرها في ظل تعطل محطة تكرير المياه، صرحت هارون: «قامت بلدية أنفه بوصل المجارير وصارت محصورة في جهة واحدة. صحيح أن محطة التكرير تأخذ المياه ولا تعالجها ولكن ذلك يبقى أفضل من حالة منطقة «الرملة البيضاء" حيث تتدفق المجارير على نحو عشوائي. على الأقل في أنفه تم جمعها لتصب في مكان واحد. أما عملية تكرير المياه، فهي من مهام الدولة الغائبة حيث لا تملك البلدية صلاحية الحلول محلها وتمويل المشروع وإنما هي تسعى بما يمكنها ضمن ميزانية محددة لديها".

أضافت: فيما خص «الحمى البحرية، كان أول قرار اتخذناه، هو إزالة المصالي، لأنها تقضي على التنوع الايكولوجي. فكان أول من حارب هذا القرار، الصيادون. وقد مورست الكثير من الضغوط السياسية على رئيس البلدية ولجنة الحمى وعليّ شخصياً، من أجل إعادتها، ولكننا لم نرضخ. هذه خطوات صغيرة لا يتم تسليط الضوء عليها ولكنها هي التي ستوصلنا إلى التنمية المستدامة في المنطقة".

وبالعودة إلى قضية «الملاحات" التي من المفترض أنها مشمولة بنظام الحمى، قالت أنه لم يتم إلى الآن التوصل إلى نتيجة. ولكنها تحدثت عن مساعيها لتأمين تصريف إنتاج بلدة أنفه المحلي من الملح إلى الخارج.

1. http://www.spnl.org/arabic/archives/523

الحق ببيئة سليمة ومستقرة (المادة 3، قانون 2002/444)

لكل إنسان الحق ببيئة سليمة ومستقرة، ومن واجب كل مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة.

مبادئ قانون البيئة (المادة 4، قانون 2002/444)

في إطار حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، على كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص أن يلتزم بالمبادىء الآتية:

أ- مبدأ الاحتراس، الذي يقضي باعتماد تدابير فعالة ومناسبة بالاستناد إلى المعلومات العلمية وأفضل التقنيات النظيفة المتاحة الهادفة إلى الوقاية من أي تهديد بضرر محتمل وغير قابل للتصحيح يلحق بالبيئة.

ب- مبدأ العمل الوقائي لكل الاضرار التي تصيب البيئة، من خلال استعمال أفضل التقنيات المتوافرة.

ج- مبدأ «الملوث – يدفع» الذي يقضي بأن يتحمل الملوث تكاليف التدابير الوقائية ومكافحة التلوث وتقليصه.

د- مبدأ الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يقضي بأن تتفادى النشاطات كافة إصابة المكونات المختلفة للتنوع البيولوجي بضرر.

هـ-مبدأ تفادي تدهور الموارد الطبيعية، الذي يقضي بأن تتفادى كل النشاطات التسبب بأي أضرار غير قابلة للتصحيح للموارد الطبيعية كالماء والهواء والتربة والغابات والبحر والأنهر وغيرها.

و-مبدأ المشاركة القاضي بأن يكون لكل مواطن حق الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة، وفقا للقوانين والانظمة المرعية الاجراء وبأن يسهر كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، على سلامة البيئة، ويساهم في حمايتها وأن يبلغ عن أي خطر قد يهددها.

ز- مبدأ التعاون ، الذي يقضي بأن تتعاون السلطات العامة والمحلية والمواطنون على حماية البيئة على كل المستويات.

ط– مبدأ مراقبة التلوث الذي يهدف إلى الوقاية من التلوث والتحكم به في الأوساط البيئية كافة من ماء وهواء وتربة ونبات ونفايات بحيث لا تؤدي معالجة التلوث في الوسط البيئي إلى انتقال التلوث إلى وسط آخر أو التأثير عليه.

جورج العيناتي، التشهير حق حين يكون واجبا

في 2018، ادّعت شركة السبع ضد جورج العيناتي، منسق لجنة كفرحزير البيئية، بجرم القدح والذم، على خلفية الانتقادات التي وجهها للشركة بالاعتداء على الكورة، تربة وهواء وماء. الدعوى التي قدمت أمام القاضي المنفرد الجزائي في بيروت أرجئت لاستجواب العيناتي بتاريخ 2019/1/21. ينتظر أن تشهد الجلسة دعما من الكورة وأن يحول العيناتي محاكمته بجرم القدح والذم إلى محاكمة الشركة في مجمل المخالفات البيئية المرتكبة منها.

«رجل البيئة»

ألقى رئيس جمعية جبل موسى بيار جوزف ضومط كلمة ذكّر فيها بجهود الجمعيّة ومثابرتها خلال السنوات العشر التي مضت على تأسيسها، للحفاظ على جبل موسى وحمايته ووضعه على الخريطة السياحيّة العالميّة. وأضاف أن «هدف الجمعية الأهمّ هو الإنماء المحلّي المستدام»، كاشفاً في هذا الإطار أنّ «الحركة الإقتصاديّة المستدامة تزداد يوماً بعد يوم في المنطقة وتجعل من جبل موسى محميّة حامية لتقاليدنا وتراثنا وهويّتنا وجذورنا «.

يصف الخبر نفسه الذي نشر في تموز 2018، عندما افتتح ضومط «الحلقة الكاملة للمسارات السياحية» للمشي في محمية جبل موسى التي تقع في جرود كسروان، بأنها واحدة من بين ثلاث محميات المدى الحيوي في لبنان.

المنتجات البلدية والتنمية المستدامة التي يعلن ضومط أنها أحد أهدافه في محمية جبل موسى مع دروب المشي في الطبيعة وفتحها أمام المواطنين، هي نفسها التي يطيح بها مشروعه في قرن زكرون وجبلها الذي يمتد على مساحة مليون متر مربع على ساحل الكورة فوق أنفة وزكرون الضيعة.

ولا يتناقض عمل ضومط في جبل موسى مع ما يفعله في زكرون فقط، بل في مجمل منطقة شكا والكورة التي سلبت شركته ترابة السبع روح ناسها وجبالها وزراعتها ومياهها الجوفية.

ولقب «رجل البيئة» أطلقه على ضومط الإعلامي مرسيل غانم الذي استضاف ضومط لأكثر من مرة.